الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

من الخميس 13 جانفي 2021 الى الاربعاء 19 جانفي 2022 - العدد 1677 - السنة 55 الثمن 1 دينار

www.ugtt.org.tn

كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقّه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

كل دواليب الدولة تسير على علاتها بلا رقيب ولا حسيب

الأخ صلاح الدين السالمي:

المنشور عدد 20 فضيحة دولة

في وزارة الداخلية: اعفاءات ـ إحالات وفرض الاقامة الجبرية

الاستشارة الالكترونية

احزاب تدعو للمقاطعة واخرى تطرح اسئلة الرقابة والتوجيه

إضرابات بيومين في البريد وديوان

قيس الاراضي والعدلية والشؤون العقارية والمياه والصيدلية المركزية

لائحة مهنية للاطباء والصيادلة وأطباء الاسنان الاستشفائيين

الاستاذ علي بن عون:

من غير المعقول ان تكون للمجلس الاعلى للقضاء سلطة مطلقة

في مباراة ضعيفة لمنتخب تونس أمام مالي

اداء مهزلة، هزيمة بعد ركلة جزاء مهدورة واعتراض على الايقاف غير المبرر!!

اشتراكات

الحكومة تشرع في تسوية وضعية عملة الحضائر دون 45 سنة

تشرع رئاسة الحكومة في تسوية وضعية عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية الّذين لا يتجاوز سنّهم 45 سنة في تاريخ 20 أكتوبر 2020 وذلك بداية من شهر فيفري 2022.

واوضحت رئاسة الحكومة انها قامت بتوزيع عملة الحضائر المعنيين الى خمس دفعات من الأكبر إلى الأصغر سنّا، أوردتها في المنصة الرقمية لتسوية وضعية عملة الحضائر دون 45 سنة.

وتمكن المنصة، حسب ذات البلاغ، عملة الحضائر من الاطلاع على الدفعة، التي ينتمون إليها بصفة مبدئية وتقديم الاعتراضات عند الاقتضاء ابتداء من تاريخ 13 جانفي 2022 وإلى حدود تاريخ 23 جانفي 2022 على أن يتمّ تحيين الدفعات بصفة نهائية بعد البتّ في الاعتراضات في تاريخ 31 جانفي 2022.

وستتمّ دعوة العملة المنتمين إلى الدفعة الأولى لاحقا إلى القيام بإجراءات التسوية خلال الفترة الممتدّة من فيفري إلى ماي 2022 عبر بلاغ ينشر في الغرض ويمكن الولوج الى المنصة الرقمية عبر العنوان الإلكتروني لرئاسة الحكومة www.pm.gov.tn أو عبر رابط المنصة www.hadhaer.gov.tn .

وللاشارة فان ذلك جاء تطبيقا لأحكام الباب الثاني من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.

احياء ذكرى الشهيد سعيد قاقي

تحت إشراف الأخ الأمين العام نور الدين الطبوبي و بحضور الأخوين أنور بن قدور وكمال سعد و عائلة الشهيد و الأخ صابر التبيني الكاتب العام للجامعة العامة للسياحة والصناعات الغذائية و التجارة ، و الإطارات النقابية بقطاع السياحة تم احياء ذكرى الشهيد سعيد قاقي ، .

رحم الله سعيد قاقي الذي كان نقابيا مخلصا ضحّى بنفسه من أجل الاتحاد والبلاد عمومًا، عانى شتّى أنواع القهر والظّلم والتّعذيب، صمد وصابر ولكن آلة القمع والتعذيب فتكت به وأردته قتيلاً، إنّه المرحوم المناضل الكبير سعيد قاقي، شهيد الاتحاد الذي وافته المنية في 9 جانفي 1979 عن عمر يناهز التاسعة والاربعين.

مؤتمر الاتحاد الجهوي بمدنين يوم 15 جانفي

تأكد إنعقاد المؤتمر الانتخابي للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين يوم 15 جانفي 2022 برئاسة الأخ صلاح الدين السالمي الامين العام المساعد المكلف بالدواوين والمنشآت العمومية.

المؤتمر الانتخابي للاتحاد الجهوي بقفصة يومي 17 و18

يشرف الأخ أنور بن قدور الأمين العام المساعد المكلف بقسم الدراسات والتوثيق على اشغال المؤتمر الانتخابي للاتحاد الجهوي بقفصة المزمع انعقاده يومي 17 و18 جانفي 2022.

الأخ سامي الطاهري:

جلسات تفاوضية فاشلة ورد الحكومة لم يكن واضحا على المنشور 20

قال الأمين العام المساعد والناطق الرسمي باسم الإتحاد العام التونسي للشغل الأخ سامي الطاهري، «نحن مقدمون على مناخ إجتماعي متوتر وسنصل لاكثر من 80 بالمائة من الإضرابات».وأقر الأخ الطاهري ، إنه «على الحكومة ان تفهم ان جلسات المصالحة مع الحكومات السابقة كانت تفكك أكثر من 75 بالمائة من الإضرابات واليوم مع تعطل الحوار الإجتماعي وخلق مشكلة سنصل لأكثر من 80 بالمائة من الإضرابات جراء جلسات التفاوض الفاشلة».وأكد الأخ سامي الطاهري أن البلاغ الصادر عن رئاسة الحكومة بخصوص المنشور عدد 20 لم يرد فيه ردا إذا كانت ستتراجع عنه أو لا.

وعلى ذلك، فقد أقر الأخ سامي الطاهري إن عددا من القطاعات دخلت في إضرابات عشوائية إثر تعطل الحوار الإجتماعي ميدانيا.

وعاب الأخ سامي الطاهري على «رئاسة الحكومة ردها على مراسلة هياكل الاتحاد ببلاغ في حين أنه توجد طرق للتعامل فيها بإحترام للطرف الآخر» .

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها
أحمد التليلي
المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي
المدير
سامي الطاهري
رئيس تحرير
يوسف الوسلاتي
السحب
مطبعة دار الأنوار الشرقية - تونس

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

الأخ أنور بن قدور يكشف

لقاء قريب بين الرئيس والأمين العام

أكد الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل المكلف بالدراسات والتوثيق الأخ أنور بن قدور، أن الأمين العام للاتحاد الأخ نور الدين الطبوبي باتصال مع رئيس الجمهورية قيس سعيد وإن الطرفين سيجتمعان قريبا.

وقال الأخ بن قدور إن الاتحاد مازال متمسكا بالحوار الاجتماعي والوطني والمجتمعي من أجل الخروج بتونس من الأزمة وإيجاد حلول لها.

وأضاف أن الحوار يجب أن يكون مبنيّا على أسس واضحة وليس على الفردانية، حيث يقدم كل طرف تصوراته ومقترحاته للإصلاح وكيفية جلب موارد للدولة وتكون التصورات حقيقية وفعالة، وأشار إلى أنه من بين مقترحات صندوق النقد الدولي أن تصبح كتلة الأجور في حدود 12،5 بالمائة فقط.

الأخ صلاح الدين السالمي المنشور عدد20 فضيحة دولة

قال الأمين العام المساعد للاتحاد المكلف بالدواوين والمنشآت العمومية الأخ صلاح الدين السالمي أنّ قرار رفض الاتحاد العام التونسي للشغل لمقترحات الحكومة المتعلقة بتجميد الزيادة في الأجور لمدة خمس سنوات ورفع الدعم إلى غاية 2026 أسبابه واضحة.

وأكد الأخ السالمي على هامش انعقاد الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة، اصرار المنظمة الشغيلة على تطبيق محضر الاتفاق السابق مع الحكومة والمتعلق بانهاء المفاوضات الاجتماعية بخصوص الزيادة في الأجور في نوفمبر 2021 واضح ولا شكّ فيه/

كما ذكر الأخ الأمين العام المساعد صلاح الدين السالمي ان الاتحاد يرفض رفضا قطعيا المنشور عدد 20 لرئيسة الحكومة الذي ينص على منع التفاوض مع النقابات قبل الترخيص من الكتابة العامة للحكومة، قائلا ان هذا المنشور "يعتبر فضيحة دولة ويشكل خرقا للدستور والقانون الدولي ويضرب في العمق الحوار الاجتماعي وسيؤدي الى تعكير الأوضاع الاجتماعية".

ومن جهتهم عبّروا أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة عن رفضهم لما أسموه ب«الاستهداف الممنهج» للشغالين ولاتحاد الشغل، لاسيما بعد صدور المنشور عدد 20 الذي يحدد شروط وضوابط التفاوض مع النقابات، معتبرين انه "يضرب في العمق العمل النقابي ويتعارض مع كل القوانين الداخلية والمعاهدات الدولية".

رئاسة الحكومة توضح حول المنشور عدد20

تبعا للمنشور عدد 20 الصادر عن رئاسة الحكومة بتاريخ 9 ديسمبر 2021 والمتعلق بعملية التفاوض مع النقابات يهم رئاسة الحكومة أن توضّح ما يلي :

أولا : إن الغاية من المنشور عدد 20 هي التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية من جهة ورئاسة الحكومة من جهة أخرى ولا علاقة له بما يُروّج حول نيّة ضرب حق العمل النقابي الذي يكفله القانون .

ثانيا : إن الهدف من المنشور عدد 20 هو توفير مقومات نجاح المفاوضات الاجتماعية وإضفاء المزيد من الشفافية والمصداقية على اتفاقات والتزامات الحكومة تجاه الشريك الاجتماعي.

ثالثا : تؤكد رئاسة الحكومة أن المنشور عدد 20 يهدف إلى تجنّب الاتفاقات ذات المفعول المالي والترتيبي غير القابلة للتطبيق والتي يتم إمضاؤها دون تنسيق مسبق خاصة في هذا الوضع الذي تشهده المالية العمومية.

رابعا : تجدد رئاسة الحكومة التزامها بمبدأ العمل التشاركي مع الشركاء الاجتماعيين وتمسّكها بالحوار الاجتماعي كسبيل للتفاوض الاجتماعي الجديّ كما تؤكد أن شعار الحكومة الحالية هو المصداقية والإنجاز الفعلي.

لائحة مهنية للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان

نحن الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الاستشفائيون الجامعيون المجتمعون في لقاء الجهات تحت إشراف الأخ سامي الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل لتدارس جملة من المشاغل الوطنية والقطاعية للاستشفائيين الجامعيين نعبر عن:

1. اعتزازنا بالانتماء إلى منظمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل، ووعينا الكامل بدقة المرحلة وبالرهانات الجسيمة التي تعترض المنظمة في هذا الظرف التاريخي المفصلي الذي تمر به بلادنا، واستنفارنا تجاه حملات التشويه والاستهداف الممنهج التي تطال الاتحاد. كما نعبر عن استعدادنا التام للذود عن الاتحاد العام التونسي للشغل والدفاع على حرية واستقلالية قراره.

2. رفضنا المطلق للمنشور عدد 20 الصادر عن رئاسة الحكومة الذي يضرب في العمق مناخ الحوار الاجتماعي الهادئ الذي أرساه مسار العقد الاجتماعي في بلادنا واستعدادنا لمقاومته وإسقاطه بكل الوسائل النضالية المشروعة.

وتناول النقاش النقاط التالية:

1. وضع القطاع الصحي العمومي وضرورة التعجيل بإصلاحه: أمام ما يشهده قطاع الصحة العمومية من ترد للوضع داخل المستشفيات الجامعية وتزايد التداين مما انعكس على طبيعة الخدمات المسداة للمرضى وعطّل عمل العديد من الاقسام نعلن تمسكنا بضرورة إنقاذ القطاع الصحي العمومي وذلك بالشروع الفعلي في برنامج إصلاحي تشاركي مضبوط وتخصيص الميزانية الضرورية لذلك.

2. كما ندعو سلطة الاشراف للتعجيل بأعمال اللجنة المشتركة لتعديل النصوص الترتيبية المنظمة لرئاسة الأقسام الاستشفائية الجامعية مع تعهدنا بالقيام باستشارة للقواعد قصد جمع الاقتراحات التعديلية التي سيتم جمعها وصياغتها تحضيرا لأعمال اللجنة المشتركة مع سلطة الإشراف.

3. منشور السيد وزير الصحة الخاص بتنظيم حصص الاستمرار ومسك سجل للاستمرار: نذكر بأن الأمر الحكومي عدد 773 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أوت 2019 المتعلق بضبط منحة الاستمرار الذي أعد دون تشريك النقابة العامة للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الاستشفائيين الجامعيين لم يراع ندرة الموارد البشرية للاستشفائيين الجامعيين في بعض الأقسام الاستشفائية الجامعية في العديد من المؤسسات الصحية كأقسام الاستعجالي مما يستوجب مراجعة بعض فصوله. كما نشدد على أن سجل الاستمرار في الأقسام الاستشفائية الجامعية يكون طبقا للتشريع الجاري به العمل تحت مسؤولية وتصرف رئيس القسم دون سواه يتم فيه تدوين جميع المعطيات والملاحظات المتعلقة بظروف العمل والإشكاليات المرتبطة بسيره خلال حصة الاستمرار. كما نقترح أن يتم مد الإدارة بنسخة من سجل الاستمرار أسبوعيا عن طريق الكتابة الطبية للأقسام.

4. أمام التفشي الخطير لظاهرة العنف ضد مهنيي الصحة، فإننا نندد بهذا السلوك المعادي لأبسط قواعد التعامل الانساني والذي يمس من الشروط الدنيا للعمل الا وهي سلامة العاملين بالقطاع. كما نحمل سلطة الإشراف المسؤولية كاملة أمام تلكؤها في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الاطارات الطبية والشبه الطبية

5. وضع النقابة العامة للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الاستشفائيين الجامعيين ضمن هياكل القرار بالاتحاد العام التونسي للشغل كان محل لائحة داخلية.

بلاد بين ظفرين ومعقّفين:

كلّ الدواليب تدور على علاّتها بلا رقيب أو حسيب

ما قاله رئيس الدولة في هجومه الساحق على الصحفيين ووسائل الإعلام، من أنهم يضعون كلمة استشارة وطنية بين ظفرين، في إشارة هازئة إلى أن هؤلاء الصحفيين يعملون مع خصومه وهم موالون للنظام السابق أو مأجورون عند أطراف سياسية، مستشهدا بدول جرّبت هذه الاستشارات، وهي للأسف تجارب لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال نماذج للديمقراطية المنشودة، ولا حتى تجارب مقارنة يمكن الاهتداء إليها.

الغريب فعلا هو أن يستغرب رئيس الدولة من وضع كلمة استشارة وطنية بين ظفرين، ما يفيد الاستثناء، أو المصطلح المُسقط في غير سياقه، أو الجملة الاعتراضية، متناسيا سيادته أن بلدا بكامله الآن في حالة استثناء، وان العالم يوشك أن يضع كلمة الجمهورية التونسية بين ظفرين، للإشارة إلى حالة الاستثناء التي تمرّ بها منذ أكثر من عقد من الزمن، ولتحوّلها إلى مخبر تجارب لكل القوى التي تريد أن تطبّق فيها نظرياتها ومناهجها، وتريد ان تجعل منها حقلا تختبر فيه إيديولوجياتها، وحتى الرئيس لم يخرج عن ذاك السياق العام، بل وضع بالقوانين الاستثنائية للخامس والعشرين من جويلية، كل قوانين البلاد ومقومات سيادتها وإدارتها بين ظفرين، ورغم خطاب الإنقاذ الذي ذهب معارضوه إلى حدّ وصفه علنا بالانقلاب والتجنّد لمواجهته، إلا أنه في المحصّلة لم يحد عن مسار الذين سبقوه، واختار أن يواصل في نهج التجريب، وفي نهج اعتبار البلاد لا بلدا يستحق التقدم والاستقرار ولا شعبا يستحق التنمية والرخاء، بل مجرد حقل تجريب أيضا كما اعتبره الآخرون، ووضعه بين ظفرين ليجرب عليه الاستشارة الالكترونية، والاستفتاء، والاغرب من ذلك أنه يحاول كسب الوقت من أجل ترسيخ نظريته التي يرعاها مفسّرو حملته، والقائمة على ديمقراطية قاعدية هجينة تقوم على أساس الهرم المقلوب او ما يسمّى «بتصعيد المثابات الثورية» في النظام الجماهيري الليبي سابقا.

المشهد السياسي بعد 25 جويلية

السيد رئيس الجمهورية هاجم الصحفيين والاعلاميين والصحف ووسائل الاعلام وحتى نشرة الاخبار بضراوة، وصنّفهم جميعا في خانة المتآمرين والذين يخدمون أجندات مشبوهة، أو مأجورين لفائدة حزب او طرف من الذين أقصاهم من الحكم ليلة 25 جويلية. دون أن يتطرّق الى أن ديوان رئاسة الجمهورية الى حد الان لا يمتلك خطة ملحق صحافي، ولا حتى ناطق رسمي، ولا يقيم أي ندوة صحفية او حتى نقطة اعلام، وان سيادته لا يحاور الصحفيين التونسيين ولا يعطي تصريحات لاي نشرة أخبار ولا يقبل التدخل او الاستضافة في برنامج او منبر اعلامي، وأن مستشاريه يكتفون بالصمت او الاجابات المبهمة هذا اذا لم يغلقوا هواتفهم أصلا.

السيد الرئيس تناسى أنه ألغى مشهدا سياسيا بكامله ليلة 25 جويلية، وأصبح بذلك هو الفاعل السياسي الوحيد، وهو الناطق الرسمي الوحيد للدولة ولمؤسساتها جميعا، وهو أيضا المصدر الاول والاهم للخبر، ومع ذلك فضّل الصمت طويلا، واعتمد سياسة الغموض وأغلق جميع الابواب في وجوه الجميع، وانعزل تقريبا عن كل الفاعلين في الاعلام وفي السياسة وفي المجتمع، وأحاط نفسه بمجموعة من المستشارين ممن لا تتوفّر فيهم الكفاءة التي تجعلهم يعون أقل أبجديات السياسة وهي الدور المحوري للاعلام في انجاح اي تجربة مهما كانت صعوبتها او غرابتها.

والرئيس تناسى أيضا أن الذين هاجموا الإعلام الوطني واستكبروا عليه، بل واستكثروا عليه الإدلاء بتصريح أو الإفادة بخبر، أو الحضور في حوار، كلهم ذهبوا وبقي الإعلام في مكانه يقوم بمهامه ولا يحتاج دروسا في ذلك ممن لا يؤمنون به وينّفونه معاديا دون أن يكلفوا أنفسهم حتى مجرد الحديث إليه أو التفاعل معه.

فلأول مرة في تاريخ الدول الحديثة تعتمد بلاد كاملة في سياساتها الرسمية وبلاغاتها وبياناتها على صفحة فايسبوك يتيمة، لو قدّر الله ووقعت قرصنتها فسيؤدي ذلك إلى فوضى وكوارث لا يعلمها إلا الله.

ولأول مرة أيضا يمتنع رئيس جمهورية عن الإدلاء بأي حديث صحفي الى وسائل الإعلام في بلاده، ولا يستقبل في القصر إلا وفدا صحفيا أمريكيا ثبت فيما بعد انه من وفود اللوبيات خالصة الأجر، جاء فقط من واشنطن كي يسجّل عليه أهدافا لفائدة خصومه.

فالحديث الرئاسي عن استهجان سيادته لوضع كلمة استفتاء او استشارة وطنية بين ظفرين هو في واقع الامر تثبيت لنظرية بلاد بأكملها بين ظفرين، اذ المفروض والمعمول به في أعرق الديمقراطيات ان مؤسسة رئاسة الجمهورية لها مصلحة بأكملها خاصة بالإعلام، وهذه بدورها ترسل للصحف او لنشرات الاخبار توضيحات حول ما تراه غير مناسب، لا أن يقوم رئيس الجمهورية بالتهجّم على اعلاميي وصحفيي بلاده ويعيّرهم بوضعهم كلمة بين ظفرين، تماما كما هاجمهم من قبل الرئيس الاسبق منصف المرزوقي على وضعهم كلمة «مؤقت» مرفوقة بالرئيس عند الحديث على سيادته.

فالبلاد يا سيادة الرئيس كلها بين ظفرين ومعقّفين أيضا منذ سنوات، ولم يعد منها شيء في سياق ما يجب ان يكون، بل كلها تحولت الى مخبر تجارب، وحقل استعراض مهارات ايديولوجية وبراعات سياسية، مع وضع كلمتي مهارات وبراعات بين ظفرين طبعا.

*الطاهر علي

رسم خارطة تحالفات جديدة ام تعويم لقائمة المحالين على القضاء في الجرائم الانتخابية؟

* لطفي الماكني

تساؤلات عديدة أثيرت في علاقة بالاسماء التي علقت بها او بأحزابها اخلالات سيحولها القضاء لاحقا إلى جرائم انتخابية بموجب الاحكام التي سيصدرها ذلك ان عددا منها انتفض رفضا لحشرهم ضمن قائمة لا يلتقون مع البعض منها لا في الفكر ولا في المنهج ولا في الرؤية للعمل الحزبي وبدت العملية كما انها ممنهجة لالصاق كل المساوئ بالاحزاب وهذا ما يعود إلى الخلفية التي يستند اليها الرئيس سعيد في نظرته لدور الاحزاب في إدارة الشأن العام. إذ ان اغلب تدخلاته وتصريحاته تذهب بإتجاه الحط من الفعل الحزبي اي حشره في زاوية كل ماهو دوني وسلبي وعدم القدرة على تحقيق الاضافة ولعل تغييبه في اكثر من مناسبة وآخرها الاستشارة الالكترونية يبين عدم اقتناعه بفاعلية النشاط الحزبي وقد استغل ما حدث على مدى الفترة التي تلت إنتخابات 2019 وأساسا الكيفية التي كانت تدار بها الجلسات العامة بالبرلمان ليزيد من ترسيخ صورتها لدى الرأي العام.

وقد نبه البيان الصادر عن حزب العمال إلى استغرابه من حشر إسم أمينه العام ضمن القائمة المحالة على القضاء دون ان يتلقى اي وثيقة رسمية من جهة قضائية مع التأكيد في الوقت نفسه ان حمة الهمامي لم ينتفع باشهار سياسي ولا بدعاية غير مشروعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع الاشارة الى غياب الرئيس قيس سعيد عن ذات القائمة بحسب ما جاء في البيان استنادا الى ما ورد بتقرير محكمة المحاسبات كونه استفاد من دعم مد قبل عديد صفحات التواصل الاجتماعي وقياسا على هذا الموقف من حزب العمال عبرت أحزاب وقياداتها عن الموقف نفسه باعتبار ان ادراجها في خانة المتورطين في اخلالات انتخابية مجانب للصواب لانه كان من الاجدر محاسبة المتورطين فعلا في الجرائم الانتخابية خاصة بعد تلقيهم أموال من الخارج وتحت غطاء العمل الجمعياتي وبالتالي فان هناك نية مبيتة لوضع الجميع في سلة واحدة وهو امر لا يستقيم وهذا ما لم يغفل عنه المتابعون والمحللون لانه لا يمكن حشر اسماء لها تاريخ نضالي ومواقف ثابتة داعمة لمدنية الدولة ومؤسسات الجمهورية وقيمها مع اطراف.

* محاسبة ام حسابات؟

اعتبرت مختلف قراءات المتابعين لهذا الذي يحصل من تطورات خطوة نحو محاسبة المتورطين في تعفين المشهد السياسي على مدى العشرية الاخيرة وما لذلك من تداعيات يعاني منها المجتمع التونسي بمختلف شرائحه الا ان ذلك يخشى منه وجود نوايا لتصفية حسابات بواسطة القضاء مع الطبقة السياسية خاصة تلك التي تمرست على العمل الميداني والتعبئة ومقارعة السلطة على مدى عقود استنادا الى ضرورة احترام مبادئ التداول السلمي على السلطة والالتزام بقواعد اللعبة

الديمقراطية واهمها النزاهة والشفافية والقبول بما تفرزه لاحقا صناديق الاقتراع وما يعزز هذه الخشية ان تمرير هذه القائمة للقضاء سيمهد لاصدار المرسوم المحدد لاجال البت في الجرائم الانتخابية والذي قد يفرض عقوبات على المتورطين في هذه الجرائم وهذا منتظر بل الاغلبية تطالب به لكن على الذين تلقوا اموالا اجنبية وتقرير محكمة المحاسبات كان واضحا بالاشارة الى كل من حركة ا لنهضة وقلب تونس وتعيش تونس وبالتالي يكون التخوف من امتداد تلك العقوبات لمن كانت عالقة بهم مجرد اخلالات لم تؤثر على المسار الانتخابي وهذا ينطبق على أغلب الاسماء الواردة بالقائمة المذكورة لانهم فشلوا في الرئاسية وكذلك لم ينالوا عددا هاما من المقاعد بالبرلمان (بإستثناء الغنوشي وحركة النهضة باعتبار عدد المقاعد التي تحصلوا عليها في انتخابات 2019).

* سفينة نوح

تذهب القراءات في القائمة مثل «سفينة نوح» اذ جمعت من كل توجه فكري وسياسي اثنين وهي «معادلة» لتعميم مقولة عجز الاحزاب على القيام باي دور ايجابي في المرحلة القادمة اذ ضمت القائمة كل من نبيل القروي ـ يوسف الشاهد ـ عبد الكريم الزبيدي ـ راشد الخريجي (الغنوشي) ربيعة بن عمارة ـ سليم الرياحي ـ أحمد الصافي سعيد ـ حمادي الجبالي ـ حمة الهمامي ـ سلمى اللومي ـ محمد الصغير النوري ـ محمد المنصف المرزوقي ـ ناجي جلول ـ محمد الهاشمي ـ الحامدي ـ إلياس الفخفاخ ـ مهدي جمعة ـ منجي الرحوي ـ لطفي المرايحي ـ سعيد العايدي ـ وبالتالي فإن اغلب العائلات الفكرية والسياسية معنية بالتداعيات المرتقبة من الاحكام التي سيصدرها القضاء وهنا تتوجس ذات القراءات ان يتم توظيف القضاء للتخلص من الخصوم السياسيين وهذا ما يظهر في الضغوطات المسلطة عليه بتكييف الملفات المطروحة عليه قبل ان ينظر فيها ثم يدرجها ضمن الفصول القانونية المفترض تطبيقها لكن ما يحصل الآن ان الحديث يطغى في أغلب الملفات عن رؤية واحدة يجب ان تؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة ويستفيد منها طرف معين في حين ان المطلوب هو محاسبة كل الضالعين في تعفين الحياة السياسية (واغلبهم مازالوا لم يخضعوا لهذه المحاسبة) خاصة باستغلال المال الفاسد وكل الثغرات التي تم التغافل عنها قصدا من قبل الذين تشبثوا بالقانون الانتخابي الحالي الذي تطالب اغلب الاطراف (ومنهم من ادرجت اسماؤهم في القائمة المذكورة) بتنقيح هذا القانون ليضع حدا للانفلات الحاصل والذي مكن بارونات المال الفاسد من الوصول الى مواقع القرار السياسي بعد ان تحالفوا مع الاحزاب النافذة لتضمن لهم «التشاريع الامنة» لتحقيق غايتهم تلك ولعل وصول عدد من النواب لعضوية البرلمان رغم ان لهم قضايا جارية بالمحاكم او تم الفصل فيها (القانون الحالي لا يشترط البطاقة عدد 3) دليل على ذلك التحالف وما نتج عنه من سلوكات جعلت اغلب الفاعلين والمتابعين للشأن العام يطالبون بحل البرلمان واجراء انتخابات سابقة لأوانها.

* القواعد الانتخابية

يتوقع المتابعون ان تكون لهذه القائمة المعلنة تداعيات في قادم الايام بما سيطرح بشدة والحاح ضرورة تغيير القانون الانتخابي لان الذهاب الى اي انتخابات مقبلة في ظل القانون الحالي سيفرز نفس الخارطة السياسية التي امتدت خلال عشرية كاملة وما تبعها من فشل يكابده المواطن اينما توجه.

كما ان هذا التنقيح المفترض في القانون الانتخابي يستدعي تشريك الفاعلين في المشهد العام في وضع اسسه لان الحاصل الان هو استبعاد الجميع وأولهم الاحزاب المعنية بالدرجة الاولى بالانتخابات حتى لا يكون التنقيح على المقاس اي وضع الحواجز والعوائق حتى لا تتمكن الاحزاب من لعب دور فاعل في المرحلة القادمة لانه ومهما كانت الهنات التي تعاني منها مختلف التشكيلات الحزبية فانها تبقى أساس ومرتكز اي فعل سياسي والرهان على الانتقال الديمقراطي لا يمكن كسبه في حال غيبت الاحزاب عن المشاركة فيه.

* مراجعات لابدّ منها

الاحزاب مدعوة من جانبها الى القيام بعديد المراجعات وهو أمر لن يضيرها في شيء لانه اسلوب متبع من اعرق الاحزاب المستندة إلى قناعات فكرية وسياسية بالدولة المدنية الديمقراطية والاجتماعية لان من شأن ذلك ان يطور آداءها ويؤهلها لمواكبة التطورات والتحولات الحاصلة داخل المجتمعات خاصة تلك التي لديها نسبة هامة من الشباب المتحفز لمستقبل مغاير لما كان سائدا على مدى عقود من هيمنة الرؤية الواحدة لادارة الحكم لان نتائجه باتت معلومة لدى الجميع ولا يجوز تكرار ذات التجارب الفاشلة.

الاستشارة الوطنية الالكترونيةتنطلق هذا السبت

-أحزاب تدعو إلى المقاطعة واخرى تطرح اسئلة الرقابة والتوجيه والمشاركة في التقرير التأليفي فهل يعدل اهل الحل والعقد البوصلة؟

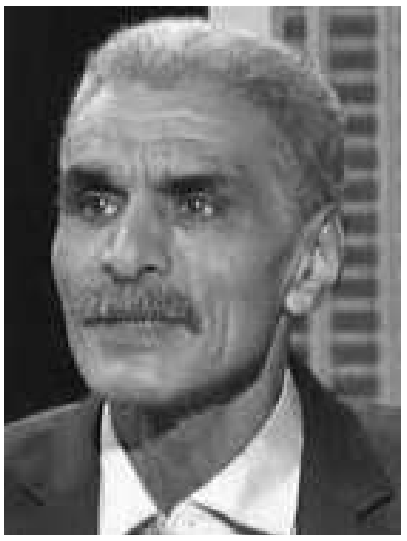

تنطلق الاستشارة الوطنية الالكترونية نظريا يوم الخامس عشر من هذا الشهر بعد «عملية بيضاء «في دور الشباب التي لايرتادها الشباب ولم تستقطب الا المئات المعدودة من المشمولين بالاستبيان الالكتروني حول مسائل سياسية ولعل المحور الاهم من بين محاور الاستشارة ما تعلق بالمحور السياسي حيث بدت الاسئلة موجهة حول النظام السياسي والقانون الانتخابي والمشاكل التي بواجهها القضاء اليوم .وتصب اسئلة الاستشارة في التوجه العام لرؤى رئيس الجمهورية قبل وبعد 25 جويلية .الاحزاب الحاكمة قبل تجميد نوابها في البرلمان دعت الى المقاطعة وتبحث احزاب اخرى عن توضيح الرؤية في حين ترى اخرى ان هذه الاستشارة لن تكون بديلا عن الحوار مع المنظمات الوطنية .

تهتم الاستشارة الوطنية الالكترونية في صيغتها التجريبية بين غرة جانفي و15من الشهر نفسه بمسائل عامة تهم التونسيين عن قرب حسب مهندس الاستشارة من الناحية التقنية نزار ناجي وزير تكنولوجيات الاتصال ،وان بدت الاستشارة شاملة لمحاور ستة وتمسح المسألة الاقتصادية ومنوال التنمية المطلوب والاصلاح الاجتماعي والبعد التنموي في علاقته بالبيئة اضافة الى التمثلات الشبابية للفعل الثقافي والتربوي التعليمي ،فان الاهم في هذه الاستشارة ما تعلق بالمحور السياسي

لقد بدت الاسئلة المتصلة بالمحور السياسي اكثر وضوحا في توجيهها للشباب المستجوب وهذا ما توفقت في تفصيله الناشطة في الحملة التفسيرية لخطابات رئيس الجمهورية ،والباحثة في القانون بثينة بن كريديس والتي اوضحت ان من اسئلة المحور :

هل انت راض عن المسار السياسي في البلاد خلال العشرية الاخيرة ؟

ماهي اهم الاصلاحات المطلوبة والتي يجب القيام بها لتطوير الحياة السياسية ..؟

وهنا يتم توجيه المتلقي واقتراح الاجابة ومنها دستور جديد ام تعديل الدستور ام تعديل القانون الانتخابي؟

ومن الاسئلة ايضا :ماهو نوع النظام السياسي الذي تريده.

وما رأيك في سحب الثقة من النائب ان كنت غير راض عن ادائه

وماهي المشاكل التى يواجهها القضاء ...؟

هذه الاسئلة تصب في خانة ما يطلبه الرئيس من اصلاح يقطع مع المنظومة القديمة والتي سعى الى نسفها ،وسيتولى الفاعلون في حمتله التفسيرية توضيحه خلال الايام المقبلة حسب احد مساندي الرئيس وهو رضا شهاب المكي .

-67٪نسبة تغطية الانترنات وارياف تعيش التصحر الرقمي

للخروج بموقف موحد عبر عنه الامين العام الأخ نور الدين الطبوبي في بيان الهيئة الادارية ،ذلك ان هذه» الاستشارة الالكترونية لا يمكنها ان تحل محل الحوار الوطني الحقيقي، لكونها،لا تمثل اوسع شرائح المجتمع وقواه الوطنية ،فضلا عن غموض الياتها وغياب سبل مراقبتها ومخاطر التدخل في مسارها و التاثير في نتائجها .

وهذه الاستشارة وحسب عموم النقابيين تكتفي باستجواب محدودالمجالات وقابل لكل الاحتمالات ،ولا تختلف عن عملية سبر اراء وقد تكون اداة لفرض امر واقع والوصول الى هدف محدد،وطبيعة تنظيمها تقصي بذلك المنظمات والاحزاب التي لم تتورط في الاضرار بمصالح البلاد ،كما انها سعي ملتبس قد يفضي الى احتكار السلطة وكل سلطة تعديل ،»

احزاب تدعو الى المقاطعة

سارعت عدة احزاب مختلفة ،في توجهاتها الى الدعوة الى مقاطعة هذه الاستشارة الوطنية الالكترونية ومنها احزاب كانت مسؤولة عما وصلت إليه البلاد من تعفن سياسي وخور اقتصادي وتردي اجتماعي مثل حركة النهضة التي دعت الى مقاطعتها وتلتقي في ذلك مع حزب التيار رغم التباين في المواقف الاخرى قبل 25 جويلية وبعده،والثابت ان قواعد هذه الاحزاب اضافة الى التكتل وحركة امل ستسعى الى نهي الشباب عن المشاركة في هذه الاستشارة .

اما حزب العمال فقد عبر عن سعيه «للتصدي لكل اشكال الاستبداد والتي يعمل الرئيس قيس سعيد على تكريسها امر واقع وان الاستشارة الوطنية الالكترونية ما هي الا امعان في ذلك وتأبيد للدكتاتورية المطلة برأسها «حسب عضو المجلس الوطني للحزب والنائب الاسبق بالبرلمان عمار عمروسية ،وهذا الامر عبر عنه كذلك الامين العام لحزب العمال حمة الهمامي في تدخلاته الاعلامية الاخيرة

واخرى تطلب الايضاح

احزاب اخرى تدعو الى توضيح الرؤية اكثر من ذلك حزب افاق حيث عبر رئيسه الفاضل عبد الكافي عن احترازات من الاستشارة الوطنية الالكترونية عن المنشأ والكلفة المالية لهذه العملية التي ستمتد في الزمن والى غاية 20 مارس المقبل ،هذا الى جانب غموض في تشكيل اللجنة التى ستتولى صياغة التقرير التأليفي والنهائي .وهذا ما لمسه الشباب في جهات بنزرت ومنوبة وصفاقس ممن ترددوا على دور الشباب للمشاركة في «العملية البيضاء». وقدموا عدة ملاحظات للمشرفين على الاستشارة من الناحية التقنية وكذلك في ما بخص المحتوى،بقيت الاشارة قبل التوغل في الاستشارة ان 88،5%من الشباب وحسب المسح الاخير حول الشباب غير مهتم بالشأن السياسي وان 67% غير مرتبط بشبكة الانترنات وان التغطية لا تشمل جميع الجهات الداخلية في الارياف خاصة وان 69% من الشباب لا يستخدم الانترنات الا لغاية الترفيه،وان 27،4% يستغل الانترنات بهدف الدراسة والبحث ،فهل يكسر شباب الاستشارة الوطنية الالكترونية رهان المصالحة مع الشأن السياسي؟

ناجح مبارك

سرحان الناصري رئيس التحالف من اجل تونس:

الاستشارة لا تلغي ضرورة الحوار مع المنظمات الوطنية

قال رئيس حزب التحالف من اجل تونس سرحان الناصري لـ «الشعب» ان الاستشارة الوطنية الالكترونية على اهميتها لا يجب ان تلغي الحوار مع المنظمات الوطنية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل والاستئناس بتجربة النقابيين مع الاعراف والرابطين في انجاح تجربة الحوار الوطني والتى جنبت البلاد الانزلاق الى المستنقع الدموي ،بل ان اللقاءات بين رئيس الجمهورية وقيادة الاتحاد يجب ان تكون دورية.

وعن الاستشارة الوطنية الالكترونية قال انه يدعو الشباب الى المشاركة بكثافة لتبليغ صوته وارائه حول اليات تصور تونس في المستقبل والخروج بمقترحات عملية لرؤية اخرى لنظام سياسي وقانون انتخابي يقطع مع الزبونية وتوظيف المال السياسي لشراء الذمم وطبيعي كما اشار ان تقاطع احزاب العشرية السوداء هذه الاستشارة لانها ستنسف ما خططوا اليه من خراب ،وان الاستفتاء سيحسم عدة مسائل تهم الشان السياسي والمدني .

جدل مرتقب

سيحتد النقاش بين مناصري الرئيس ومعارضيه حلال حملة الاستشارة الالكترونية والتى ستتواصل الى غاية العشرين من مارس المقبل وبدا الملاحظون والفاعلون السياسيون يتساءلون عن مهندسيها ولم توضح وزارة تكنوجيا الاتصال ووزيرها نزار ناجي الامر المتعلق باللغط الحاصل حول شركة فرنسية تونسية تقف وراء تنظيمها تقنيا ولوجستيا .

وهذا ما دعا الفاعلين النقابين والسياسيين الى تقديم الاحترازت وطلب التوضيحات خاصة وان هذه الاستشارة الوطنية الالكترونية لا يجب ان تلغي الحوار مع المنظمات الوطنية والاحزاب التي قاومت انحرافات الحكام في «العشرية السابقة «

كيف السبيل الى رقابة مسارها؟

كان النقابيون في المنظمة الشغيلة أي في الاتحاد العام التونسي للشغل قد تداولوا في امر الاستشارة

الجامعة العامة للتعليم العالي

متى صدور الأوامر التطبيقيّة؟

أولى ارتدادات الندوة النقابية الوطنية التي نظمتها الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي يومي 10 و 11 ديسمبر والتي طرحت فيها من ضمن ما طرحت مطلب استقلالية جامعاتنا ومؤسساتنا الجامعية العمومية:
مجلس الجامعات يؤكد قبول ستة من الجامعات والمؤسسات الجامعية العمومية التي تقدمت بملفات تحولها من مؤسسات عمومية ذات صبغة إداريّة إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علميّة وتكنولوجية. هذه القائمة تنضاف إلى قائمة سابقة تحصلت على الموافقة وعددها تسعة ملفات بين جامعات ومؤسسات.
خطوة أولى نحو استقلالية الجامعات،ننتظر صدور الأوامر التطبيقيّة.

تأجيل إضراب أطباء الصحة العمومية إلى 25 جانفي 2022

قررت نقابة أطباء الصحة العمومية، تأجيل إضرابها إلى يوم 25 جانفي القادم بعد أن كان مقررا تنفيذه يوم 13 جانفي الجاري، وفق ما أعلنه كاتب الكاتب العام للنقابة العامة للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان نور الدين بن عبدالله.

وافاد نور الدين بن عبد الله بأن مطالبهم ، تشمل إصلاح منظومة الصحة بما يحد من انقطاعات الأدوية ونقص الموارد المالية والبشرية.

ولفت إلى أن الأطباء العموميين، يطالبون بسحب اختصاص طب العائلة عليهم وكذلك بتمتيعهم بمنحة الجوائح التي وقع صرف جزء من اعتماداتها لباقي الأسلاك الصحية.

كما يطالب الاطباء بترسيم الاطباء المتعاقدين الذين لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها زملائهم .

في انتظار صدور النظام الاساسي

إضراب في الصناديق الاجتماعية

تبعا لقرار الهيئة الادارية القطاعية القاضي بتنفيذ اضراب قطاعي يومي 27 و28 جويلية 2021، والذي وقع تأجيله إلى موعد لاحق على اثر المستجدات السياسية والظروف الطارئة التي جدت بالبلاد وامام عدم التزام سلط الاشراف بتعهداتها وانتهاجها سياسة التسويف والمغالطة والتراجع غير المبرر عن تنفيذ الاتفاقيات السابقة على غرار:
ـ إصدار النظام الاساسي المتفق في شأنه
ـ إصدار الأمر المتعلق بالمراقبين
ـ إصدار الأمر المتعلق بإنشاء التعاونية
ـ المفعول الاداري والمالي للمناظرات الداخلية.
لذلك قررنا الدخول في اضراب قطاعي يومي 26 و27 جانفي 2022 بكافة مؤسسات الضمان الاجتماعي ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

لهذه الاسباب تقرر تأجيل اضراب سوسة

خلصت الهيئة الادارية للإتحاد الجهوي للشغل بسوسة المنعقدة يوم الاحد 9 جانفي 2022 تحت اشراف الامين العام المساعد الأخ صلاح الدين السالمي الى تأجيل الاضراب العام الجهوي الذي كان مقررا يوم 13 جانفي 2022 الى مابعد تاريخ انعقاد المؤتمر الوطني للمنظمة الشغيلة المقرر عقده بصفاقس أيام 16 و 17 و 18 فيفري وفق ما أفاد به الكاتب العام للاتحاد الجهوي الشغل بسوسة الأخ قاسم الزمني.
يذكر أن الهيئة الادارية لاتحاد الشغل كانت قررت بتاريخ 12 ديسمبر الفائت تنفيذ اضراب جهوي في كل القطاعات يوم الخميس 13 جانفي 2022 من أجل جملة من المطالب الاساسية أهمها غلق شركتي المعامل الالية بالساحل وشركة الالبان الصناعية بسيدي بوعلي منذ ما يناهز السنتين.
يشار الى أن الاضراب العام الجهوي وقع تأجيله في ثلاث مناسبات سابقة .

محمد

يبدأ تنفيذه من اليوم الخميس:

منع الجولان من 10ليلا إلى الخامسة صباحا

* تطبيق الاجراءات لمدة أسبوعين و تشجيع آلية العمل عن بعد

تبعًا لاجتماع المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 جانفي 2022 بقصر الحكومة بالقصبة حول الإعداد لمجابهة التطورات المحتملة لفيروس كورونا، واستئناسا بتوصيات اللجنة العلمية الصادرة بتاريخ 9 و11 جانفي 2022، تقرر ما يلي:
1. منع الجولان ابتداء من الساعة العاشرة مساء إلى الساعة الخامسة صباحًا من اليوم الموالي، وتتولى السلط الجهوية اعتماد مؤشر نسبة الإصابات لإقرار الإجراء المذكور.
2. تأجيل أو إلغاء كافة التظاهرات المفتوحة لمشاركة أو حضور العموم وذلك سواء في الفضاءات المفتوحة أو المغلقة.
تطبيق الإجراءات المقررة أعلاه لمدة أسبوعين قابلة للتجديد وتتم المراجعة من قبل وزارة الصحة حسب تطور الوضع الوبائي.
3. الالتزام بالتدابير الوقائية خاصة فيما يتعلق بارتداء الكمامة والتباعد الجسدي وتهوئة الفضاءات المغلقة وتشديد مراقبة تنفيذها.
4. تشديد تطبيق البروتوكولات الصحية القطاعية المحينة والتي يتم نشرها تباعًا من قبل القطاعات.
5. تشديد مراقبة جواز التلقيح.
6. مواصلة عمليات التلقيح المكثف والحرص على التطعيم بجرعات تعزيز المناعة.
7. تعزيز إجراءات الرقابة الصحية على المعابر الحدودية عبر إجراء تحاليل التقصي لكافة الوافدين على البلاد التونسية.
8. تفادي السفر للمناطق الموبوءة خارج التراب التونسي وتأجيل المهمات بالخارج إلا للضرورة القصوى.
9. التشجيع على اعتماد آلية العمل عن بعد.
ويتم تطبيق هذه الإجراءات بداية من اليوم الخميس 13 جانفي 2022

الأخ عبد الكريم جراد

من حق السلطة التنفيذية مراقبة هياكلها لكن ليس من حقها مراقبة العمل النقابي

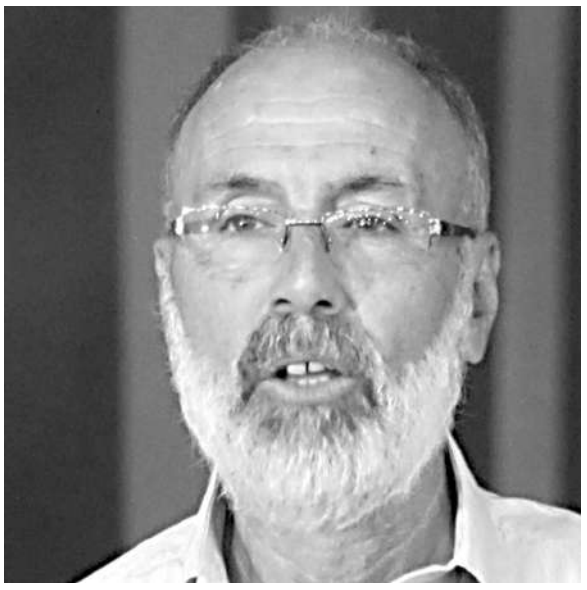

قال الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل الأخ عبد الكريم جراد إنّ الوثيقة التي تتضمن خطة عمل الحكومة التي تمّ ارسالها إلى صندوق النقد الدولي من طرف الحكومة التونسية والتي ستمكن الحكومة من قروض لتحقيق بنود الوثيقة، تتضمّن نقاطا قديمة جديدة.وأضاف الأخ عبد الكريم جراد أنهّ منذ سنة 2014 وتوصيات صندوق النقد الدولي للحكومات تتكرر، وتتمثل هذه التوصيات في الضغط على كتلة الأجور والتفويت في المؤسسات العمومية ورفع الدعم، وهذه العناوين تتكرر منذ سنوات، لكن ما جدّخلال هذه الفترة هو طريقة لتعامل الحكومة مع الاتحاد العام التونسي للشغل وبقية مكونات المجتمع.

كما أفاد الأخ عبد الكريم جراد أنّ الحكومة تعمل في سريّة كاملة ولم تشرك الأطراف الاجتماعية عكس الحكومات السابقة، وهذا ما لا يتماشى مع سياسة الحوار في تونس، مشيرا إلى أنّ هذا من شأنه أن يعكّر الأوضاع في البلاد ويجعل العلاقة بين المنظمة الشغيلة والحكومة في طريقها إلى التأزم إذا لم تغير الحكومة طريقة تعاملها مع الاتحاد.

وأكّد أنّ المنشور الصادر عن الحكومة والذي يقضي بعدم الجلوس والنقاش مع الطرف النقابي إلا بعد الترخيص من رئيسة الحكومة هو النقطة التي أفاضت الكأس، مؤكدا أنّ هذا المنشور سيزيد من تعقيد العمل، ومن حق السلطة التنفيذية مراقبة هياكلها لكن ليس من حقها إيقاف العمل النقابي.

وطالب الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ عبد الكريم جراد باحترام القوانين الدولية وسحب المنشور، مضيفا أنّ المقترح الوحيد للاتحاد يتمثّل في تشريك الأطراف الاجتماعية في المقترحات التي ستقدمها الحكومة لصندوق النقد الدولي خاصة وأنّ انعكاساتها ستكون على منظوري الاتحاد.

كما بيّن أنّ مسألة رفع الدعم سيكون لها تأثير كارثي على الطبقة الضعيفة.

وتابع إنّ الصناديق الاجتماعية تحتضر، والاتحاد كان قد قدّم مقترحات للحكومة لإدراج بعض الاجراءات في قانون المالية لسنة 2022 وهي تتعلق بدعم موارد الصناديق الاجتماعية، لكن لم يتم إدراج هذه الإجراءات، مؤكّدا أن عجز الصناديق يتفاقم سنة بعد أخرى.وفي صورة عدم اتخاذ أي إجراءات لفائدة الصناديق الاجتماعية فإنّ الوضعية ستزيد تدهورا.

اضراب وطني في قطاع المياه

ضاق الصبر وللصبر حدود

تطبيقا لقرار الهيئة الادارية لقطاع المياه المنعقدة يوم الخميس 16 ديسمبر 2021 والمتضمنة لعديد المسائل والملفات العالقة بسبب عدم جدّية الطرف الحكومي والطرف الاداري في تطبيق كلّ بنود محاضر الاتفاق الممضى بين الأطراف الاجتماعية بتاريخ 28 ديسمبر 2020 و22 فيفري 2021 لذلك نطالب:

- فتح الآفاق (بصنف) بداية من جانفي 2021 وصرف كامل حقوق الأعوان في الجانب المالي والترتيبي استنادًا لقانون الترفيع الاجباري في سن التقاعد.
- إصدار بلاغ الترقيات الاختيارية والمناظرات الداخلية بعنوان 2014 / 2015 تطبيقا للنظام الأساسي الخاص.
- توزيع تذاكر بدلة 1 ماي لسنة 2020 واللباس الخاص لسنة 2021 قبل موفى شهر ديسمبر 2021.
- توفير المعدّات الضرورية للعمل وفي مقدّمتها تجديد أسطول السيارات.
- إعادة مذكرة الساعات الاضافية والالزام.
- انهاء ملف تصنيف أصحاب الشهائد العلمية وأصحاب شهادة أمد.

وأمام تدهور الوضع المهني والاجتماعي وعدم تطبيق محاضر الاتفاق تقرّر تنفيذ اضراب وطني في قطاع المياه بكامل تراب الجمهورية وذلك يوم الثلاثاء 18 جانفي 2022.

المعهد العالي للرياضة بقصر السعيد:

إدارة منفرة والكل في انتظار أعمال التفقد

يشهد المعهد العالي للرياضة بقصر السعيد توترا اجتماعيا مستمرا يتمثل في استهداف العمل النقابي واقحام القضاء في معالجة القضايا المهنية والبيداغوجية. وقالت مصادر مطلعة من الجامعة العامة للتعليم العالي ان المناخ المتوتر مفتعل وان الوضع في المعهد العالي تدهور بفعل سوء إدارة الادارة الحالية وفشلها في التسيير بعد عجز عن تجميع الفاعلين في المعهد.

كما ان المناخ المتوتر انطلق منذ محاولات الادارة استهداف العمل النقابي جميع مع المتدخلين في المؤسسة دون استثناء وذلك بسبب مطالبة الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي بتفقد اداري ومالي للمؤسسة نتيجة ما تمت ملاحظته من سوء إدارة. وفسرت مصادرنا ان نتائج التفقد اوشكت على الظهور وهو ما استفز حفيظة الادارة التي استغلت كل علاقاتها من اجل الظهور الإعلامي بقصد التغطية على اعمال التفقد. وشرحت مصادرنا ان الادارة انخرطت خلال الأيام القليلة المنقضية في حملة إعلامية تضليلية قصد الهاء الراي العام عن مضمون التفقد والخروج بصورة الضحية.

وذكرت مصادرنا ان محاولات طمس كل المنجزات في المعهد يهدف الى تحميل كل الأطراف، من نقابيين واساتذة واعوان وحتى سلط الاشراف، الخلل في التسيير الذي يشهده المعهد الناتج عن سوء إدارة الادارة. وبيّنت ان المعهد شهد منجزات كان للطرف النقابي الدور الكبير في دفع سلط الاشراف الى إنجازها حيث شهد المعهد خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2017 إعادة تعبيد كل الطرق الاسفلتية بالمعهد بناء وتهيئة مدرجين اثنين للتدريس انجاز ملعب عشب اصطناعي لتدريس كرة القدم والرقبي ويتم حاليا كراءه من طرف المؤسسة لفائدة الجمعيات الخاصة وانطلاق انجاز مشروع ملعب العاب القوى. وأكدت مصادرنا ان تضرر البنية التحتية في المعهد ناتج عن سياسة الإهمال التي اعتمدتها الإدارة الحالية منذ توليها المسؤولية في 2017 وبذلك فان تقديم صورة حول المعهد وكانه الخراب يهدف الى التضليل بقصد الإفلات من المحاسبة.

الصورة الفعلية

وأضافت مصادرنا ان الصورة الحقيقية في المعهد تتمثل في وجود إدارة منفرة لكافة الفاعلين من مدرسين واعوان وعمال وهو ما عطل مسار اصلاح وإعادة تهيئة المعهد الذي يعود تاريخه الى أكثر من 06 عقود. وقال ان المعهد غرق في حالة من التوتر نتيجة سلوك الادارة التي بلغ بها الامر حد اقتطاع أيام عمل للأساتذة والاعوان والعمال دون وجه حق بل ان الامر وصل بها التوجه الى القضاء لحل الإشكاليات البيداغوجية الخاصة بالمؤسسة ولتصفية الطرف النقابي وبين ان الصورة في المعهد ليس بالسواد الذي تريد الادارة تسويقه من خلال ظهورها الإعلامي المتكرر في مختلف وسائل الاعلام بل انه المعهد يمكن ان يستعيد موقعه وبريقه في حال تنقية الإدارة من سوء التسيير.

طارق السعيدي

الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس:

متابعة الوضع العام جهويا ووطنيا في ظل تسارع تفشي فيروس كورونا

عقد أمس الاربعاء 12 جانفي 2022، المكتب التنفيذي الموسع للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، اجتماعا للنظر في الوضع العام جهويا ووطنيا وخاصة المتعلق بالمجال البيئي والصحي ، في ظل تسارع تفشي المتحور الجديد «اوميكرون» وخطورته بالانتشار.

كما نظر المكتب التنفيذي الموسع في الشأن النقابي جهويا وخاصة وطنيا وهو الاعداد للمؤتمر العادي 25 للاتحاد العام التونسي للشغل الذي سينتظم بجهة صفاقس

كما انعقد إجتماع مجمع القطاع الخاص يوم 11جانفي 2022 برئاسة الأخ يوسف العوادني وبحضور الأخ محمد الحر المسؤول عن القطاع الخاص في صفاقس وقد تم النظر في العديد من الملفات الأخرى

اضراب لاعوان العدلية و الشؤون العقارية يومي 25 و 26 جانفي

قال حافظ بوقرة كاتب عام الجامعة العامة لأعوان العدلية وأملاك الدولة والملكية العقارية أن الهيئة القطاعية المنعقدة يوم السبت 8 جانفي 2022 بالحمامات قررت في ختام أشغالها الدخول في إضراب بيومين بتاريخ 25 و26 جانفي الجاري.

وأوضح بوقرة أن دخول القطاعات الثلاثة في إضراب يأتي أولا رفضا للمنشور عدد 20 الذي أقرته رئاسة الحكومة والمعطل للتفاوض وثانيا رفضا لما أعلنه رئيس الجمهورية قيس سعيد من تنقيح الأمر عدد 420 المنظم لكتبة المحاكم والرامي إلى تغيير سلطة الإشراف عليهم من تنفيذية إلى قضائية .

ومن أسباب الإضراب أيضا، وفق بوقرة المطالبة بتنفيذ اتفاق 30 ديسمبر وتنفيذ اللائحة المهنية لأعوان العدلية وقطاع أملاك الدولة .

الهيئة الادارية للجامعة العامة للبلديين

إضراب في الأفق ولائحة مهنية في جملة المطالب العالقة

إنعقدت أمس الاربعاء 12 جانفي 2022 أشغال الهيئة الادارية للجامعة العامة للبلديين برئاسة الاخ منعم عميرة الامين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية و ذلك بمناقشة اهم المطالب والقضايا التي تهم القطاع و الأشكال النضالية المطروحة و كذلك الوضع العام بالبلاد . و قد تولى الاخ منعم عميرة و الاخ مكرم عمايرية الكاتب العام للجامعة الإجابة عن استفسارات اعضاء الهيئة الادارية و التفاعل مع جملة المقترحات التي تم طرحها .

و قد صدرت في نهاية أشغال الهيئة الادارية لائحة مهنية سننشرها لاحقا . كما تم الاتفاق حول تنفيذ اضراب قطاعي بيومين في حالة عدم الاستجابة لمطالب القطاع

ديوان قيس الاراضي:

مصالح رئاسة الحكومة تتراخى في تطبيق الاتفاقات واضراب بيومين!

أفاد الاخ محمد الشريف الكاتب العام للجامعة العامة للاشغال العمومية والاسكان والبيئة بأن الجلسة الصلحية التي انعقدت بمقر الادارة العامة لتفقدية الشغل بخصوص الديوان الوطني لقيس الاراضي والمسح العقاري قد فشلت بسبب تعنت الطرف الاداري ومماطلة وتراخي مصالح رئاسة الحكومة وعدم جديتها في تفعيل محضر الاتفاق المبرم في مارس الفارط.

وأمام هذا التعنت اضطر الطرف النقابي الى إقرار الاضراب المزمع تنفيذه يومي 12 و13 جانفي الجاري.

يُذكر ان الجلسة حضرها الاخوان صلاح الدين السالمي الامين العام المساعد المسؤول عن قسم المنشآت العمومية ومحمد الشريف الكاتب العام للجامعة العامة للاشغال العمومية والاسكان والبيئة.

صبري

إضراب عن العمل يومي 19 و20 جانفي 2022 في البريد

يطالب أعوان البريد بنظام أساسي يضمن لهم الحدّ الأدنى من الحقوق المادية والإجتماعية والترتيبية، وفق ما جاء في نصّ البيان الذي أشار إلى أنّ هذه الحقوق لم تتم مراجعتها طيلة 20 سنة ضمن بيان أمضاه الأخ الحبيب الميزوري الكاتب العام للقطاع وعبّرت الجامعة عن استيائها من تعامل وزارة الإشراف مع مؤسسة البريد من حيث عدم منح الإدارة العامة للمؤسسة الحق في استقلالية القرار وحرمان البريد التونسي من وسائل العمل والإنتدابات الضرورية،

متهمة الوزارة بتدمير هياكل البريد على كلّ المستويات مقابل صمتها أمام تضاعف الشركات الموازية الناشطة في الخدمات البريدية والمالية، وفق نصّ البيان.

ودعت الجامعة منظوريها إلى حمل الشارة الحمراء إلى حدود تاريخ تنفيذ الإضراب والإحتجاج بساعة بكافة هياكل البريد يومي الإثنين والجمعة 10 و14 جانفي الجاري. على أن يتم تنفيذ الاضراب يومي 19 و20 جانفي الجاري

*محمد

في النسيج بالمنستير

الإتفاق الأخير تحصين للقطاع

في هيئة قطاعية للنسيج بجهة المنستير ترأسها الأخ سعيد يوسف كاتب عام الاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير وبحضور الجامعة العامة للنسيج في شخص الأخ الحبيب الحزامي الكاتب العام ومساعديه الاخوين نادر الفلي ومحمد الناصر حمدي فضلا عن اعضاء الفرع الجامعي يتقدمهم الاخ كريم بن سالم...

هذه الهيئة افتتحها الأخ سعيد يوسف كاتب عام الاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير بكلمة اتى فيها على مشاغل القطاع وما تحقق صُلبه من نجاحات لعل آخرها اتفاق شهر نوفمبر الاخير الذي تابعه ووقعه الأخ نورالدين الطبوبي الامين العام للاتحاد بالتوافق مع اتحاد الصناعة والتجارة في شخص رئيسه السيد سمير ماجول.

هذا الاتفاق كان المحور الرئيسي لهذه الهيئة فضلا عن مسائل اخرى أتى عليها الأخ سعيد يوسف في كلمته الافتتاحية حيث اكد على الظروف الصعبة التي امضي فيها هذا الاتفاق حيث تشهد فيه كل القطاعات صعوبات بل اخطارا تهدد السلم الاجتماعي في القطاع الخاص او في القطاع العام والوظيفة العمومية التي لاحت في سمائها نذر المخاوف والاخطار بغياب المرتبات والاجور في مواعيدها وطالها تأخير في صرفها مما اثار الكثير من القلق والمخاوف من القادم بل هناك من اعتبر الامر شارة حمراء لاحت في الافق وهو ما لمح له الاخ الحبيب الحزامي الذي أكد بداية ان الاتحاد كل لا يتجزأ هيكليا وقطاعيا وقد تجلى في اضراب صفاقس الاخير الذي لاحت من خلاله صلابة منظمتنا واحاطتها بشؤون وهموم البلاد... وعن قطاع (النسيج) بشكل خاص اتى الأخ الحزامي على بعض النقاط الهامة ومنها الاتفاق الاخير الذي توصل فيه الطرف الاجتماعي الى تحقيق الجزء الاكبر من مطالب ابناء القطاع وهو ما يدفعنا الى مزيد الاستماتة في النضال من تحقيق المزيد من المكاسب شريطة مزيد التفاعل النقابي والتضامن العمالي رغم الظروف الصعبة التي احاطت برحلة التفاوض التي كانت مضنية إلى أبعد حدّ زادتها الظروف المحيطة صعوبة من ترديات حكومية وتصلب الطرف الآخر وظلال الوباء التي خيمت على سماء القطاع في أوروبا وانعكاسات ذلك علينا وخاصة في ظل انعدام الرؤيا الواضحة وفقدان الحكومة لقرارها وتغييب صلاحيات وزارة الشؤون الاجتماعية بل تخليها عن صلاحياتها لفائدة الاوامر والمراسيم وهو ما يثير المخاوف على بلادنا ويجعلنا نتطارح السؤال المبهم: إلى اين نحن سائرون؟ خاصة امام الانحياز المفضوح للطرف الآخر والتضييق على العمل النقابي من خلال محاولة غلق باب التفاوض مع النقابات بعد المنشور 20 الذي يعتبر سابقة وفضيحة مخجلة.

ومن جهة أخرى وفي ختام الندوة تأكد ان الجامعة العامة تسعى وفي كل الاتجاهات لتفعيل الاتفاق القطاعي (نوفمبر 21) مع الاصرار على تطبيق اتفاق قطاع النسيج وتنزيله في الرائد الرسمي وهو ما سيكون محور اهتمام الهيئة الادارية القطاعية.

* حمدة الزبادي

إضراب عام لقطاع النقل

اجتمعت الاطارات النقابية لقطاع النقل بالمنستير يوم الثلاثاء 21 ديسمبر 2021 بدار الاتحاد الجهوي بإشراف الاخ سعيد يوسف الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير وبحضور الجامعة العامة للنقل والفرع الجامعي وبعد تدارسهم للوضع العام المتردي داخل القطاع وطنيا وجهويا وعلى إثر النقاط الصادرة بالبيان بتاريخ الاجتماع المذكور قررت كل الاطراف الدخول في اضراب عام قطاعي جهوي برا وبحرا وجوا بيوم واحد بتاريخ الثلاثاء 25 جانفي 2022.

الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي للشغل بالكاف

لن نقبل المساس بالمكاسب وقانون المالية سيعمّق الأزمة

تراس الاخ منعم عميرة الامين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية أشغال الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي للشغل بالكاف، بحضور الاخوات و الاخوة أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي يتقدمهم الكاتب العام الاخ كمال السايح والاخوات والاخوة اعضاء الهيئة الادارية الجهوية وذلك في إطار مناقشة مشاريع اللوائح والتحضير لمؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سينعقد بصفاقس أيام 16 و 17 و18 فيفري 2022.

وقال الأخ منعم عميرة إن قانون المالية لسنة 2022 سيعمق الازمة المالية للمواطن وخاصة الأجراء، وإن العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة هي علاقة جدلية بالأساس في ظل الوضع الحالي بالبلاد الذي يشهد نوعا من الضبابية خاصة على مستوى المالية العمومية التي بها عديد المسائل التي يمكن تخطيها وذلك عبر إصلاحات لا تكون على حساب المواطنين والطبقة الشغيلة.

إضراب بيومين في الصيدلية المركزية

دخل أعوان واطارات الصيدلية المركزية في إضراب وذلك يومي أمس الأربعاء 12 واليوم الخميس 13 جانفي الجاري.

وحمّل أعوان واطارات الصيدلية في برقية موجهة إلى وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والداخلية الهياكل الإدارية بمركزية الدواء "مسؤولية التعنت ورفض الاستجابة لمطالبهم المشروعة".

وذكروا بأن أهم مطالبهم المطروحة منصوص عليها باتفاق 27 أكتوبر 2021 وبأنها تتمثل في تمتيع الأعوان بمنحتي الإنتاجية والجائحة وتحسين المسار المهني لبعض الأعوان".

يذكر أن إضراب 12و13 جانفي الحالي هو الثاني الذي يخوضه أعوان واطارات الصيدلية المركزية بعد إضراب سابق نفذوه يوم 22 ديسمبر الماضي.

الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة

مؤتمر الفرع الجامعي

للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة أنه تقرر عقد مؤتمر الفرع الجامعي للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية بمنوبة.

يوم الاربعاء 19 جانفي 2022 بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا (09,30) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة.

فعلى كل راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع الجامعي ممن تتوفر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (112) من النظام الداخلي التقدم بمطلب ترشح بإسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل اقصاه يوم الخميس 13 جانفي 2022 على الساعة الرابعة بعد الزوال (16).

النسيج والملابس والأحذية والجلود

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة أنه تقرر عقد مؤتمر الفرع الجامعي للنسيج والملابس والاحذية والجلود بمنوبة.

يوم الجمعة 21 جانفي 2022 بداية من الساعة العاشرة صباحا (10) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة.

فعلى كل راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع الجامعي ممن تتوفر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (112) من النظام الداخلي التقدم بمطلب ترشح بإسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل اقصاه يوم السبت 15 جانفي 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال (13).

التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والبيئة

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة أنه تقرر عقد مؤتمر الفرع الجامعي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والبيئة بمنوبة.

يوم الجمعة 21 جانفي 2022 بداية من الساعة العاشرة صباحا (12) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة.

فعلى كل راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع الجامعي ممن تتوفر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (112) من النظام الداخلي التقدم بمطلب ترشح بإسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل اقصاه يوم السبت 15 جانفي 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال (13).

يشترط في المترشح ان يكون خالص الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل مدة أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح وأن يكون خالص الذمة مع قسم المالية بالاتحاد.

ان يكون متحمل للمسؤولية النقابية لمدة لا تقل عن أربعة سنوات كاملة متتالية عند الترشح او كان تحملها لمدة لاتقل عن خمس سنوات كاملة.

ان يكون مباشرا غير متقاعد.

يضم المكتب التنفيذي للرفع الجامعي إمرأة على الاقل طبقا للفصل 112 من النظام الداخلي ولا يمنع عدم تقديم امرأة لترشحها من انعقاد المؤتمر في تاريخه.

كل من تم انتخابه ملزم بالاشتراك بجريدة الشعب طبقا للفصل 215 من النظام الداخلي.

موظفو التعليم العالي

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة أنه تقرر عقد مؤتمر الفرع الجامعي لموظفي التعليم العالي بمنوبة.

يوم الجمعة 21 جانفي 2022 بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا (09,30) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة.

فعلى كل راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع الجامعي ممن تتوفر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (112) من النظام الداخلي التقدم بمطلب ترشح بإسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل اقصاه يوم السبت 15 جانفي 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال (13).

بالتلميح والتصريح

إستقلالية القضاء وانفاذ القانون

*** بقلم: لطفي الماكني**

مازالت التجاذبات بخصوص دور القضاء في المرحلة الاستثنائية متواصلة ولا نعتقد انها ستعرف الخفوت او الهدوء في ظل التصريحات المتتالية للرئيس قيس سعيد والردود السريعة عليها من قبل اعضاء المجلس الأعلى للقضاء باعتبارهم مستهدفون من هذه التصريحات التي تضعهم كأولى اسباب التراخي في حسم عدد مهم من القضايا التي ظلت تنتظر منذ سنوات ازاحة الغموض الذي يلف عديد جوانبها.

وبقطع النظر عن مدى صحة موقف هذا الطرف أو المقابل له فإن خلاصة ما يحدث يبين دون موارية ان دور القضاء أساسي ومحوري في نجاح مسار هذه المرحلة وأي مرحلة أخرى استنادا الى ما ذكره منذ قرون العلامة ابن خلدون كون العدل اساس العمران وما اكده بعده بقرون الزعيم البريطاني «تشرسل» حين اكد على ان ما تتعرض له المملكة البريطانية من قصف لم يتوقف من الطائرات الالمانية زمن الحرب العالمية الثانية لا يمكن ان يثير الخوف مقارنة بعدالة غير سليمة حى لا نقول مصطلحات اخرى ترددها الشعوب على مر العصور في علاقة بالاخلالات والتجاوزات الحاصلة في مرفق هو ملجأ كل من يطلب انصافه من الظلم وتجاوز السلطات او الاطراف المتنفذة التي يوهمها تضخم «الأنا» بعدم خضوعها للمساءلة مهما تعددت الاخطاء والتجاوزات تجاه الافراد في مرحلة أولى والمصلحة الوطنية في مرحلة ثانية وما لذلك من انعكاسات تظهر لاحقا على أكثر من قطاع ومجال من مجالات الشأن العام وهذا ما انتبهت اليه المجتمعات العريقة في الديمقراطية ولعلنا هنا نأخذ البلدان السكندنافية كمثال ونموذج على المستوى الدولي اذ تتوفر لمواطنيها كل الضمانات لحقوقهم مهما كان الطرف المقابل لهم مع ان هذا المواطن ملتزم بجميع الواجبات دون تردد او بحث عن المنافذ التي ستؤدي به الى متاهات ارتكاب افعال يجرمها القانون. كما ان ذات المنظومة توفر للقضاة كل الضمانات حتى يسمو الجسم القضائي عن السقوط في منزلقات التجاوزات وتغليب مصالح افراد ومجموعات على حساب اخرى كما هو حاصل في اغلب دول العالم وتلك الضمانات واهمها المادية والقانونية تبقى هي الحصن والدرع الواقي من اي انحدار باتجاه توظيف مرفق العدالة من قبل القوى السياسية التي تسعى جاهدة مهما ادعت عكس ذلك على تطويع القضاء والاعلام لمكانتهما الاعتبارية داخل المجتمعات وقدرتهما على تسريح قيم ومبادئ تعجز الاحزاب السياسية على تحقيقها لانها تعمل بالدرجة الاولى على الوصول الى السلطة وهي في الغالب لا تراهن على تنمية وعي شعوبها بحقوقهم وكل ما يضمن كرامتهم ويزيح من امامهم المعيقات المعطلة لنيل تلك الحقوق وكذلك تجسيم المساواة بين الجميع دون النظر إلى مواقعهم داخل السلطة او محيطها والفاعلين فيه وهذا عكس ما يجري بأغلب دول العالم خاصة التي تبحث عن استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي اذ مازالت تلك الحقوق الاساسية خاضعة لمكانة المطالبين بها داخل مجتمعاتهم وقربهم من مراكز النفوذ ولعل ما نسمع من احداث بعد ان تحصل ايقافات لافراد لهم تلك المكانة التي أشرنا إليها سابقا، يكشف حقيقة قناعات القوى الفاعلة بالبلاد بمبادئ العدل والانصاف وتساوي الجميع أمام القضاء والقبول باحكامه واتباع الاجراءات المعمول بها الا ان الواقع يظهر ان هناك بونا شاسعا بين الخطابات التي تحث المواطنين على التقيد بقوانين البلاد في حين يعمد اصحاب تلك الخطابات الى عدم الخضوع لها وذلك برفض اي اجراء والمثول امام القضاء وتقبل ما سيصدره من احكام حتى وان كانت في النهاية منصفة له وهي عقلية بدت متفشية في السنوات الاخيرة لدى جميع الاوساط والشرائح بما ان المواطن اصبح يتبع نفس أساليب من هو «قدوة له» بعد ان تيقن ان تلك الاساليب والفزاعات كانت في الغالب مجدية للتنصل من الافعال المرتكبة او التخفيف من تداعياتها ولا ندري هل ان هذا المنهج سيوضع حدا له ام انه سيبقى المسلك القويم لبعض الذين يعتقدون انهم لن يخضعوا للمساءلة مهما كانت وان الامر متوقف على من هم دونهم مكانة في التموقع السياسي والاجتماعي طبعا مع اصباغ المسألة بالكثير من اللغط والغبار الذي لا ينجلي حتى تستمر الضبابية مهيمنة على المشهد العام للبلاد.

ان مطالبة القضاء وهياكله بلعب دور فاعل في هذه المرحلة الاستثنائية (وهذا موكول اليه وفي الوقت نفسه منتظر منه) لا يحجب كذلك المطلوب من الجميع مهما كانت درجة نفوذهم في التموقع داخل المجتمع للتخلي عن آساليب الضغط ومحاولات التأثير على مسار أي ملف لدى الرأي العام في مرحلة اولى والقضاء في مرحلة الثانية لان غياب الضمانات المطمأنة لجميع أسرة مرفق العدالة يشجع تلك الاطراف على الاستمرار في ممارسة مختلف اشكال الضغط والتأثير وهو ما يشعر عموم المواطنين بالغبن وقلة الحيلة امام «عدالة بمكيالين» وما لذلك من انعكاسات غير محسوبة على الاستقرار الاجتماعي.

في انتظار حسم القضاء فيها:

الملفات المحالة على الدائرة الجناحية لن تغير من المشهد السياسي الحالي

*** لطفي الماكني**

هل هي بداية فتح الملفات السياسية وأولها الاخلالات الانتخابية ام هي مجرد مبادرة قد لا تعرف خطوة أخرى لها؟ هذا السؤال طرح خلال الايام الماضية بعد ان تمت احالة ملفات عدد من الساسة على المجلس الجناحي بالمحكمة الابتدائية بتونس وهي ملفات متصلة بجرائم انتخابية. وتكمن أهمية هذا السؤال في ظل الحديث عن دور القضاء في المرحلة الاستثنائية التي تمربها البلاد بعد 25 جويلية اذ اتجهت الانظار إلى مرفق العدالة ومطالبته في الوقت نفسه بأن يسرع من نسق البحث والفصل في قضايا ظلت تراوح مكانها رغم ما اثير حولها من جدل ولغط.

في الوقت الذي كان الاهتمام منصبا على ما جاء في تقرير محكمة المحاسبات بخصوص شبهة تلقي ثلاثة احزاب هي «النهضة» وقلب تونس وتعيش تونس لتمويل اجنبي خلال حملتها الانتخابية لسنة 2019 جاء الاعلان عن ملفات اخرى أغلبها لشخصيات ترشحت للانتخابات الرئاسية أو هي لرؤساء احزاب باعتبار صفتهم تلك التي تمثل احزابهم امام القضاء واعتبر اغلب المختصين في القضايا الانتخابية ان هذه الملفات ورغم كثرتها فهي مجرد جنح ستنحصر العقوبات فيها في الجانب المالي (خطايا) ولن تغير شيئا من المشهد السياسي كما كان يتوقع البعض ذلك، إذ التهم تنحصر في مخالفة لتحجير الاشهار السياسي والانتفاع بدعاية غير مشروعة عبر وسائل الاتصال الاجتماعي والدعاية خلال فترة الصمت الانتخابي طبق الفصول 57 و69 و155 من القانون الاساسي المتعلق بالانتخابات والاستفتاء. وبالمقابل فان الجرائم المتصلة بالتمويل الأجنبي تكون عقوبتها اكبر اذ يتم اسقاط القائمات اذا ثبت تورطها في تلك الشبهة والسجن للشخص اذا كان مترشحا للرئاسة ومن هنا يكمن الفرق في العقوبات وخاصة التداعيات المرتقبة عنه.

*** التمويل الأجنبي**

تتواصل المطالبة منذ أشهر بمراجعة القانون الانتخابي حتى يمكن محاسبة المتورطين في مثل هذه الجرائم اذ ان القانون المطبق حاليا لا يفرض التسريع في البحث والفصل في هذه القضايا الى ان تنتهي الآجال وهي محددة بثلاثة سنوات لتسقط التتبعات كما كان الامر في جرائم الانتخابات السابقة اذ لم تطبق اي عقوبة لا على القائمات ولا على الاشخاص وهذا ما رسخ عقلية الافلات من العقاب وأوصل الكثير من المتورطين في قضايا مختلفة إلى مواقع القرار السياسي لقناعاتهم بأن القانون لن يطولهم لغياب الارادة الحقيقية للمحاسبة ومراهنة الاحزاب السياسية الفاعلة على مثل هذه القوانين لعقد تحالفات والهيمنة على المشهد السياسي ولعل ما حصل بالبرلمان قبل ان يقع تجميده صورة عن ما أفرزته مثل تلك القوانين ومن هنا تمت الدعوة الى اصدار مرسوم رئاسي تقع من خلاله مراجعة المدة الزمنية المحددة لفترة التقاضي بمختلف مراحل حتى لا تنقض التتبعات (اكتوبر 2022) أي أننا على مسافة اشهر في حين ان تقرير محكمة المحاسبات تضمن وجود شبهات حصول الاحزاب التي ذكرناها على تمويل اجنبي وما على القضاء إلا الحسم فيها بناء على ما جاء في التقرير وهذا ما تعزز بعد ان احيلت ملفات 19 مترشحا سابقا للانتخابات على المجلس الجناحي بالمحكمة الابتدائية بتونس.

*** المرسوم الذي لم يصدر**

لا يستبعد المتابعون لهذا الملف ان المرسوم الرئاسي الذي سيحدد آجال التقاضي في الجرائم الانتخابية سيصدر في قادم الأيام خاصة وان رئيس الجمهورية كرر في اكثر من تدخل له على ضرورة ان يتم الحسم في هذا الملف الذي سيعرف المشهد السياسي بداية من سقوط القائمات المتورطة في شبهة التمويل الاجنبي وما سيترتب عن ذلك من حل للبرلمان كما انه من غير المقبول ودائما حسب آراء المتابعين اجراء الانتخابات التشريعية التي اعلن تاريخها يوم 17ديسمبر 2022 دون الحسم في هذا الملف الذي ستكون له تداعيات ليس على البرلمان المجمد بل كذلك على وضعية الاحزاب المعنية خاصة وان ملفات أخرى أشار إليها رئيس الدولة لابدّ على القضاء ان يحسم مصيرها لصلتها الوثيقة بالمال الاجنبي والتي ستثبت بعد أحكام القضاء ارتباطها بتحالفات خارجية وأجندات إقليمية ودولية.

أين ملفات شبهة التمويل الاجنبي ومتى يصدر المرسوم الرئاسي المحدد لآجال التقاضي في الجرائم الانتخابية؟

في وزارة الداخلية.. اعفاءات، احالات على التقاعد الوجوبي وفرض للإقامة الجبرية

تغييرات عميقة تعيشها وزارة الداخلية خلال الفترة القليلة الماضية، حسث تمت اقالة عدد من كبار المسؤولين الأمنيين واحالة اخرين على التقاعد الوجوبي ووضع عدد اخر في الإقامة الجبرية.

واخر التغييرات صلب الوزارة السيادية رقم واحد، تمت يوم الثلاثاء 11 جانفي 2022، وذلك بإحالة عدد من القيادات الأمنية العليا على التقاعد الوجوبي.

ومن بين المحالين على التقاعد الوجوبي اطارات عملت بإدارة الحدود والأجانب، ومشرفون أمنيون على سفارات تونسية في الخارج، بالإضافة إلى مدير عام سابق بوزارة الداخلية».

وكشفت وزارة الداخلية «أن المجلس الأعلى لقوات الأمن الداخلي انعقد يوم الاثنين بمقر الوزارة تحت اشراف الوزير توفيق شرف الدين حيث تمحور الاجتماع حول الوضع الامني العام بالبلاد تمّ خلاله البت في 6 ملفات إحالة على التقاعد الوجوبي».

وتأتي هذه الإحالة ضمن سلسلة من الإقالات والإعفاءات لعدد من المسؤولين والقيادات في مناصب عليا بالدولة التونسية، منذ 25 جويلية الماضي،

كما يأتي القرار بعد شهرين على قرار وزير الداخلية توفيق شرف الدين فرض التقاعد الإجباري على 20 مسؤولا أمنيا.

وتندرج الاقالات والاحالات على التقاعد الوجوبي في اطار تحصين عدد من مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الداخلية، من الاختراقات الحزبية، بعد التهم الموجهة لعدد من الأحزاب بما فيها حركة النهضة بوضع قيادات أمنية مقربة منها في مراكز حساسة.

ويعتبر التحكم في وزارة الداخلية من قبل بعض الأحزاب والسياسيين الذين تولوا السلطة في البلاد قبل الثورة وبعدها، ضروري للتمكن من مفاصل الدولة التونسية.

وتوجه أصابع الاتهام الى عدد من الأحزاب في البلاد باختراق الداخلية أو قطاع القضاء للتستر على ملفات الفساد، لا سيما وأن الوزارة تملك المعطيات حول فساد بعض السياسيين.

ومن بين الإطارات العليا التي تم عزلها من وزارة الداخلية خلال الفترة الماضية التي تلت إجراءات 25 جويلية هو الأزهر اللونغو المدير العام السابق للمصالح المختصة المعروف بقربه من حركة النهضة.

ويرى مراقبون أن إصلاح وزارة الداخلية والمؤسسة القضائية كفيل بوضع حد لدولة الإفلات من العقاب التي ترسخت خلال 10 سنوات.

وفي هذا السياق، يحقق القضاء مع ستة أو سبعة مسؤولين أمنيين بشأن وجود خلية أمنية للتجسس.

هذه الخلية تورطت في التجسس على شخصيات هامة في البلاد وصحافيين ورجال أعمال وسياسيين، وهي تعمل في وزارة الداخلية.

وحسب المعطيات المتوفرة، فان التحقيقات الأولية كشفت أن الخلية تنشط لصالح أطراف داخل البلاد وخارجها.

وفي اطار مكافحة الامن الموازي صلب وزارة الداخلية والقضاء على هاته الخلايا التي تم زرعها في المؤسسة السيادية الأولى في البلاد، تم إيقاف المسؤول البارز في الداخلية فتحي البلدي، ووضعه قيد الإقامة الجبرية في نفس اليوم الذي أوقف فيه نائب رئيس حركة النهضة ووزير العدل الأسبق نور الدين البحيري.

وتكمن أهمية البلدي في كون اسمه ارتبط بالتحقيقات التي تجريها وزارة الداخلية بشأن الجهاز السري. كما أنه عمل مستشارا لوزير الداخلية علي العريض في حكومة الترويكا.

ثم إن البلدي شمله قرار الإحالة على التقاعد الوجوبي الذي صدر الشهر الماضي، وشمل أيضا المديرين العامين السابقين للمصالح المختصة محرز الزواري والأزهر اللونغو.

وقال وزير الداخلية توفيق شرف الدين تعليقا على إيقاف البحيري والبلدي، إن الأمر متعلق بشبهات إرهاب وعمليات تزوير وثائق، تهم جوازات السفر ومنح بطاقات هويات وشهادات في الجنسية التونسية.

ويرى عدد من المحامين على غرار هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي، ان وزارة الداخلية أصبحت تحت تصرف حركة النهضة ومن والاها، بعد سلسلة من التعيينات المدروسة التي تمت خلال فترة حكم الترويكا وبعدها.

ولطالما تحدّث السياسيون عن ضرورة تحييد المناصب الحسّاسة صلب المؤسسة الأمنية، إلا أنهم لم يقدّموا أية تفاصيل في هذا الغرض، و لم يذكروا المناصب المعنية و لا الشخصيات الأمنية التي يثير وجودها جدلا.

وتعتبر وزارة الداخلية بمثابة الصندوق الاسود بالنظر الى حجم التعتيم الذي صاحب كل حركة نقل أو تعيين في صلب الوزارة.

ولعله بات من الواضح اليوم ان جزء هاما من التعيينات والتسلسل المريب من الترقيات جاءت في بعض الحالات مخالفة للتراتيب أو العرف الأمني، حتى ان هناك من تمت ترقيته مرتين في اقل من 8 اشهر دون أي مبرّر واضح ليجد نفسه في مرحلة أولى مديرا لمدرسة تكوين الاطارات النشيطة بصلامبو بعد أن كان رئيسا لادارة فرعية للعمل الاجتماعي قبل أن ينتهي به المطاف مديرا عاما للمصالح المشتركة وهي الادارة التي تعنى بالمسارات المهنية للاطارات والأعوان (نقل، ترقيات، عقوبات، إلخ.)

وحركات النقل التي تم الترويج لها خلال الفترة التي تلت الثورة على اساس اندراجها في نطاق تمشّي الإدارة نحو التطهير، هي في الواقع تغيير للمواقع و في بعض الأحيان تتخذ النقل طابع الترقيات و ليس العقوبات.

وحركة التعيينات تلك جاءت تتويجا لمرحلة كاملة بدأت بدخول علي لعريض لوزارة الداخلية، حيث جمعت النهضة بعض الموالين لها في مختلف أجهزة الوزارة مدعومين بعدّة أسماء من خارج المؤسسة تم تعيينهم في ديوان الوزير بالصفة المبهمة "مكلف بمهمة"، ومن ضمنهم فتحي البلدي وهو ابن أخ الفاضل البلدي القيادي السابق في حركة الإتجاه الإسلامي. وكان فتحي البلدي يشغل خطة عون أمن قبل سنة 2011 وبعد التفطن لانتمائه للجهاز السري للحركة من قبل نظام بن علي تمّ عزله والحكم عليه بالسجن لمدة أكثر من 15 سنة بتهمة الانتماء إلى تنظيم غير معترف به.

وفي سنة 2011 تمّت إعادة ادماجه في وزارة الداخلية وتمتيعه بكافة الامتيازات وشغل منصب مستشار وزير الداخلية آنذاك علي العريض في حكومة حمادي الجبالي، ولم يفارقه حتى عند ترؤسه لحكومة الترويكا الثانية ولكن بصفة غير رسمية وكان وراء تعيين عدد من الأمنين المحسوبين على أحد رجال الأعمال " النافذين". ورافق البلدي أغلب وزراء الداخلية إلى حدود الحكومة السابقة.

يذكر أن فتحي البلدي من بين القيادات الأمنية التي شملها قرار الاحالة على التقاعد الوجوبي، الصادر الشهر الماضي والتي شملت أيضا المديرين العامين السابقين للمصالح المختصة محرز الزواري والأزهر اللونقو.

كما شملت رئيس فريق أمن الطائرات سابقا عبد الكريم العبيدي، وفتحي البلدي وحمزة بن عويشة. ومن الأسماء القيادية البارزة جدا وشملها التقاعد الوجوبي، اخر مدير عام للأمن الوطني، واخر امر للحرس الوطني وهما زهير الصديق ومحمد علي بن خالد، بالاضافة الى وحيد التوجاني وعماد الغضباني .

ولأنّ ما حصل في وزارة الداخلية خطير بكل المقاييس، فان فتح الملف الأمني بطريقة جديّة وشفّافة لغاية غلقه نهائيا أصبحت مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى خصوصا في ظل الوضع الحالي للبلاد، وانطلاقا من هذه المسالة جاءت الإعفاءات والاحالات على التقاعد الوجوبي؟

حياة الغانمي

من المسؤول على التعيينات المشبوهة؟ واية ملفات تم طمسها ؟

الأستاذ علي بن عون النائب السابق بالبرلمان المجمّد لـ «الشعب»

من غير المعقول ان تكون للمجلس الأعلى للقضاء سلطة مطلقة

* حوار لطفي الماكني

وجهت مآخذ عديدة للبطء الذي يتعامل به المرفق القضائي مع الملفات التي تعتبر «مفاتيح» لغيرها من ملفات تثار حولها الكثير من التساؤلات إن لم نقل الاتهامات من هنا وهناك بما يستوجب الحسم فيها وهذا ما يردده المواطنون وباقي المجتمع والمشهد العام وهذا ما كان منطلق الحوار مع الاستاذ علي بن عون نائب رئيس لجنة تنظيم الادارة والقوات الحاملة للسلاح بالبرلمان المجمد الذي توقف عند مسائل عدة متصلة بمنظومة العدالة وأولها دور المجلس الاعلى للقضاء في ظل الشد والجذب القائم بين المجلس ورئيس الدولة اضافة الى الاصلاحات المطلوبة حتى يتعافى المرفق القضائي من كل ما يعيق جسمه في القضايا التي مازالت تشغل اهتمام الرأي العام منذ سنوات.

*** ما تفسيرك للجدل المتواصل حول دور القضاء في هذه المرحلة الإستثنائية؟**

ـ ما يجب التأكيد عليه في البداية كون القضاء والأمن هما عماد الدولة واستمرارها وتماسكها من هذا المنطلق فإن دور القضاء في هذه المرحلة الاستثنائية أخذ حيزا كبيرا من النقاش لتحديد موقفه والقيام بدوره المنتظر منه لكن للاسف هناك بطئا في معالجة الملفات الحارقة وهذا بشهادة الجميع وأولهم من ينتمون للسلك القضائي وهذا غير خاف عن اي كان وقد أوصلنا هذا الوضع الى الاختيار ما بين المراسيم الرئاسية وما قد يترتب عن ذلك من انحياز للهيمنة او ان يقوم القضاء بدوره من خلال اقطابه المتعددة حتى لا يخضع لأجندة اي طرف بمن فيهم رئيس الدولة بل لابدّ من محاسبة الفاسدين بحسب ما تنص عليه القوانين والضمانات المتوفرة للتقاضي.

*** هل تندرج الايقافات الأخيرة لنورالدين البحيري ضمن ما أشرت اليه؟**

ـ عرفت الفترة التي تقلد فيها نورالدين البحيري مسؤولية ادارة وزارة العدل بالخلط بين السياسي والاداري وهي الفترة الوحيدة التي صبغت ذلك مقارنة بغيره من الوزراء خاصة وانه أعفى عديد القضاة الذين انصفتهم لاحقا المحكمة الادارية ونفسره كون القضاء خضع لضغوطاته حتى ينفذ الاجندة التي وضعها لهذه الوزارة الهامة والحساسة وعليكم تصور المستحقات المالية التي صرفت لهم بعد عودتهم إلى مهامهم بعد ان التحق بعضهم بالمحاماة او القطاع الخاص وكل ذلك مثل أعباء على ميزانية الدولة وارباكا للقضاء وعمله جراء التدخل السياسي.

* ما هو منتظر من المجلس الاعلى للقضاء في ظل هذه التجاذبات؟

ـ عبر المجلس الاعلى للقضاء من خلال بياناته عن رفضه المس من تركيبة هيكلته بموجب المراسيم الرئاسية باعتماد الحالات الاستثنائية وفي الوقت نفسه حث القضاة على القيام بمهامهم وفي ذلك اقرار بوجود بطء في معالجة الملفات المطروحة على القضاة وهو ما يشير الى ضرورة القيام بالاصلاح لوقف نزيف اهدار الوقت دون الحسم في ملفات كثيرة وقد اقترحت من موقعي احداث اقطاب قضائية بالجهات الداخلية مثل صفاقس وسوسة والشمال الغربي الا ان المهيمنين على القضاء رفضوا ذلك ليبقى القرار القضائي مرتبطا بأشخاص دون غيرهم كما كان الحال مع وكيل الجمهورية السابق بشير العكرمي.

*** وكيف ترى إصلاح المجلس الاعلى للقضاء؟**

ـ أولا، ليست هناك جدوى من بقاء المجلس بشكله الحالي وتركيبته الحالية خاصة وان هناك من يرفض وجود بعض المحامين ضمن تركيبته كما انني اؤمن بالتنسيق والتكامل بين المجلس والوزارة باعتبارها وزارة سيادة حتى لا يكون دورها مهمشا كما هو حاصل الان لانه من غير المنطقي ان ينفرد المجلس بالقضاء ويلغي اي دور لوزارة العدل التي تظل فاعلا اساسيا في منظومة العدالة التي يفترض تجميعها حتى لا تبقى مشتتة اذ ان السجون تتبع الوزارة في حين تعود فرق الطلائع الى اشراف وزارة الداخلية وهذا ما يزيد من اعبائها بعد ان عادت اليها مؤخرا البلديات وقبل ذلك الشرطة البلدية والشرطة العدلية وهو ما يشتت جهود البحث والتقصي لكل ذلك فانه من غير المعقول ان تكون للمجلس الاعلى للقضاء سلطة مطلقة مقابل تحييد وزارة العدل وتهميش دورها في منظومة العدالة.

*** يرى البعض ان هناك توجها للزج بالقضاء في الصراعات السياسية فما مدى وجاهة هذا القول؟**

ـ لا أعتقد في ما يراه البعض بالسعي للزج بالقضاء في الصراعات السياسية بل هناك من يعمل داخله للخروج من هذه التجاذبات حتى يقوم القضاء بدوره والدليل أن اغلب القضاة لا يرفضون اصلاحه لكن ذلك ليس بالامر الهين إذ لا بد من توفر ارضية صلبة لضمان استقلاليته وعلى الجسم القضائي التقاط الفرصة للتعافي والخروج من جبة السياسة وتجاذباتها وأجنداتها بعيدا عن خدمة مصالح الافراد والحساسيات مهما كانت مرجعياتها الفكرية والسياسية. وبالتالي فإن المجلس الاعلى للقضاء بتركيبته وهيكلته الحالية لا يمكن ان يستمر ولابد من الاصلاح لان الفترة الماضية بينت عدم قدرته على معالجة الملفات أو تقديم الاضافات المنتظرة من قبل القضاة لان ما تحقق لهم في السابق كان يعد مفاوضات وتحركات لكل من النقابة والجمعية كما انه لم يتحرك بالسرعة المطلوبة في ما تمت اثارته من ملفات وأولها ما يتصل ببشير العكرمي والطيب راشد اذ بقيت قراراته مرتبطة بعديد الحسابات.

ـ الجسم القضائي أمامه فرصة هامة للتخلص من كل الشوائب

*** هل بإمكان القضاء الحسم في ما يسمى بالملفات الانتخابية التي أحيلت إليه؟**

ـ الملفات التي كثر الحديث بخصوصها هي مختلفة عن تلك المرتبطة بالتمويل الاجنبي اي القادرة في حال اثباتها بإسقاط القائمات وحل مجلس نواب الشعب وبالتالي فإن الملفات المحالة على القضاء تستوجب خطايا مالية فقط ولا تستدعي حتى حضور المتهمين وبالتالي فإن الحسم في هذه الملفات لن يغير من المشهد السياسي.

أمّا بخصوص القدرة على الحسم فيها فهذا إذا توفرت الرغبة والإرادة والدليل ما حصل في قضية الرئيس الأسبق منصف المرزوقي التي تم الفصل فيها في وقت قياسي اي انه لدينا كفاءات مقتدرة في السلك القضائي، فقط إذا توفرت لها الضمانات القانونية تجنبا لاي تداعيات لاحقة لان هناك فكرة مهيمنة كون المتغيرات السياسية قد تحصل كما كان الامر سابقا وبالتالي فقد تتم محاسبة كل من اتخذ قرارا او موقفا او اصدر حكما لذلك أكرر ان الفرصة اصبحت سانحة كي يتطهر القضاء من كل الارتباطات المعلنة والمخفية ليقوم بدوره.

*** وهل هو قادر في الوقت نفسه على معالجة الملفات الكبرى التي مازالت تنتظر الحسم فيها؟**

ـ هذا ممكن، اذا حصل التكامل والتنسيق مع بقية الاطراف وأعني دور وزارة الداخلية في البحث والتقصي ومثلها الديوانة وكذلك البنك المركزي بخصوص ملفات الفساد المالي لأنّ دور القضاء هو تطبيق القانون عند توفر جميع القرائن لان ما حصل سابقا هو اطالة متعمدة من قبل المهيمنين على القضاء بإختلاق اجراءات ومسالك لا تساعد على السرعة في الفصل اضافة الى تعدد الماسكين بهذه الملفات اي ان هناك من يدرس ملفا معينا لفترة ثم تقع نقلته ليعاد الملف مجددا الى نقطة البداية وهذا ما يفسر عدم الفصل فيها وبالتالي فان الجميع في انتظار تقديم بادرة في علاقة بهذه الملفات الكبرى حتى يجوز القول ان الجسم القضائي تعافى من المعيقات التي تكبله لان ما يحصل حاليا مجرد مبادرات فردية لا يمكن التأسيس عليها ومن هذا المنطلق فنحن مازلنا في مرحلة ارتباك في علاقة بهذا الملف لتشابكه مع ملفات اخرى لان الادارة لم تظهر بعد ترابط المصالح وهيمنة بعض الجهات عليها وسعيها لتوظيفها كلما سمحت الفرصة بذلك.

*** ما تفسيرك لظاهرة الضغط على القضاة بإثارة الرأي العام وعدم القبول بالمحاسبة؟**

ـ هذا مقلق بالنسبة لقطاعي القضاء والداخلية خاصة وان البلاد في مرحلة مخاض والاحداث تتطور وهذا ما لا يوفر الطمأنة خاصة وان البلاد منقسمة حاليا بين من يدعم اجراءات 25 جويلية وبين من يرفضها وعدم الاستقرار لا يوفر للقضاء الارضية المثلى للاطمئنان واصدار الاحكام دون خشية من ردود أفعال السياسيين وعدم قبولهم لاحكام القضاءالصادرة ضدهم أو ضد احزابهم والمنتمين اليها.

ـ نرفض الزج بمرفق المحاماة في الحسابات السياسية

*** هنالك محاولة أخرى للزج ببعض القطاعات وأولها المحاماة في القضايا والمحاكمات فكيف يمكن تجنب تداعيات تلك المحاولات؟**

ـ هذه المحاولات خابت لان الجميع لديه واعي كامل بمثل هذه الاجندات التي تضع المحاماة في مواجهة السلطة في قضايا لا علاقة لها بالقطاع ومشاغله وتطلعاته وبالتالي فإن محاولة النهضة الزج بالمحاماة في صراعاتها السياسية كانت فاشلة وهذا كان بإيعاز من الغنوشي لكن كانت وقفة للمحامين تاريخية كما كانت مواقفهم دائما في تحصين قطاعهم وحمايته من كل التجاذبات لان اجندة النهضة ذهبت إلى حد احراج وزير الداخلية باعتباره محام وهذا ما يكشف هيمنة عقلية التوظيف لتحقيق الغايات والمصالح في حين ان المحاماة عرفت باستقلاليتها وتماسكها والجميع يعلم ان المحامين المنتمين للنهضة مارسوا مهنتهم بصفة عادية زمن النظام السابق اي انهم احتموا بالمحاماة لوجود التآزر بعيدا عن الاختلافات الفكرية كما أنّ المواجهة حينها كانت مع خصم مشترك لكن الامر مختلف اليوم وبالتالي فانه ثمة رفض مطلق لأي توظيف للمحاماة من قبل النهضة أو غيرها.

الملف

«إدارة» لاتحترم الأحكام القضائية

كتابة وشهادة حاتم النقاطي - جامعي وكاتب-

«يوجب قرار الإلغاء على الإدارة إعادة الوضعية القانونية التي وقع تنقيحها أو حذفها بالمقررات الإدارية الواقع إلغاؤها إلى حالتها الأصلية بصفة كلية»

الفصل 9 من قانون المحكمة الادارية

تعيش الساحة السياسية هذه الأيام على جدل محوره إصلاح المنظومة القضائية في تونس . وعلى الرغم من الخلاف الحاصل في تحديد الجهة المسؤولة على هذا العمل و كيفية الهيكلة و رسم حدود كل من السلطتين التنفيذية من جهة و القضائية من جهة ثانية فإن الاتفاق على ضرورة الإصلاح هو الجامع بين الطرفين ضمانا لعلوية القانون ولإقامة العدل وحماية لحقوق الأفراد .

ولعل هذه الرغبة في الإصلاح كان الشاهد عليها ما أعلنه الرئيس الأول للمحكمة الإدارية في 31 ديسمبر 2021 بعد مقابلته للسيد رئيس الجمهورية عن مشروع «مجلة القضاء الإداري» التي انتهى من إعدادها المرفق القضائي الإداري وقدمت للسلطة المخولة بقصد النشر تجاوزا لمعضلة التنفيذ التي ميزت النظام القانوني لأحكام القضاء الإداري الذي بقي غير واضح لغياب الإطار القانوني والترتيبي الصريح الذي ينظم إجراءاته و يحدد شروط تنفيذ نصوص وحيثيات أحكامه .

وإذ كنا نقدم هذه الكتابة فإنها تنبع من شهادة غايتها المساهمة في الإصلاح من منطق صدق المعايشة فلقد كنا أحد الذين عانوا من تجاوز السلطة ونلنا حكما قضائيا إداريا باتا لصالحنا بعد ست سنوات من التقاضي. ورغم مضي ثلاث سنوات على صدوره لم نستطع تنفيذه لجنوح الخصوم «وزارة التعليم العالي ورئيس جامعة تونس ومدير المعهد العالي للفنون الجميلة بتونس» لتحريف نصوص حكمه والتلاعب بحيثياته وارتكاب الخطأ الفاحش وتزييف الإدارة لمعطيات محضر مقدم للجنة الدكتوراه انجر عنه تعطيل مناقشة أطروحتنا مجددا و حرماننا تبعا لذلك من ترقياتنا المهنية .

ولقد تظلمنا في فيفري 2021مجددا للقضاء الإداري لصعوبة التنفيذ كما أعلمنا رئاستي الحكومة والجمهورية بهذا الإجرام الذي طالنا ولكن لم تتغير الوضعية ولم تستجب «الإدارة» إلى سلطة القضاء وإلى ضرورة نفاذ أحكامه.

فما جدوى الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري إذا كانت تصدر لتظل بغير نفاذ مما يغيب حق المتظلم و يستبعد معاقبة المتسلطين

و هل لدولة القانون والمؤسسات والحقوق مجال وجود زمن مواصلة الأفراد الحكم وفق سلطة عمى الواجبات وغياب احترم كبار موظفي الدولة لأحكام القضاء برعاية ومباركة من رؤسائهم الصامتين على التعدي على العدالة والانصاف؟

وهل من إجراءات إصلاحية ممكنة لتحميل المسؤولية القانونية الجزائية للرافضين للتنفيذ لجعل أحكام القضاء الإداري ممكنة الانفاذ كغيرها من الأحكام الصادرة على القضاء العدلي والمدني؟

1 ـ القضاء الإداري التونسي شهادة على الحياد ومدنية الدولة

لقد تأسست المحكمة الإدارية سنة 1972 لتكون رمز دولة تسعى لتأسيس رقابة على إدارتها و حماية مواطنيها من « تجاوز سلطتها « . لقد حاولت دولة بداية الاستقلال أن تكون نموذجا مدنيا سبق غيره من الأنظمة السياسية العربية التي كانت أنظمتها موزعة بين الملكية وحكم العسكر لذلك سعت الحكومة لتأسيس نظام سياسي يقوم على القانون أسوة بعدد من الدول الغربية حماية للمواطنين من تغول الإدارة وسلطاتها الهائلة . وعملت الدولة على إصدار قانون لهذه المحكمة عدد40 ليجعل اللجوء لها حقا مشاعا بين المواطنين وسهلت عليهم الالتجاء لها ورفع عرائضهم مباشرة لجنابها من غير حاجة لنيابة محامي. لقد كان لهذا العمل تقدير لدى الخاصة والعامة بشهادة الداخل والخارج ذلك إنّ المحكمة الإدارية التونسية وعلى مر العقود و الأنظمة السياسية المتعاقبة قبل وبعد الثورة أصدرت أحكاما عديدة بتجاوز السلطة ضد مؤسسات الدولة و ألغت قرارات جائرة ضد كبار موظفي الدولة لتثبت عدم انتمائها للأحزاب وللحكومات و للأشخاص.

وقد سعت السلطة السياسية بعد الثورة وفي السنوات الأخيرة إلى تقريب القضاء الإداري من باقي مواطني الجمهورية وذلك بتجاوز مركزية تواجدها بتونس فعمدت إلى فتح عدد من المحاكم ببعض الولايات الداخلية . كما حاولت وباجتهاد منها أن تتوسط بين الإدارة والمواطن للمساعدة على تنفيذ الأحكام .

2 ـ الأحكام الإدارية ومعضلة التنفيذ

« تصدر الأحكام باسم الشعب وتنفذ باسم رئيس الجمهورية . ويحجر الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها دون موجب قانوني»

الفصل 111من الدستور

وعلى الرغم من تنصيص الدستور في فصله 111 على وجوب تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء فإنّ تعنت السلطة الإدارية جعلها في الغالب تتجاهل تطبيق هذه الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري بحكم غياب الإطار القانوني والترتيبي الصريح الذي ينظم إجراءاته

و يحدد شروط تنفيذ نصوص وحيثيات أحكامه . وقد بين الموفق الإداري عبد الستار بن موسى ابان استعراضه لتقرير مؤسسته لسنة 2020 «أن الإدارة لم تنفذ غير 13 حكما من 117 من الاحكام التي صدرت ضدها أي حولي 9 في المائة من مجموع ما نطق به القضاة. إنّ الإدارة التونسية التي تمتلك حق اصدار القرارات تمتهن حق مخالفة تطبيق القانون و هي تسعى لإذلال صاحب الحكم الذي أدان تجاوزاتها لمزيد بسط نفوذها على بقية الراجعين للنظر اليها محتكرة قوة التأديب لغياب صرامة التشريعات المنظمة لعلاقتها بمنظوريها ولانتفاء جدية مراقبة سلطة رؤسائها لتجاوزاتها . هي سلطة تتعمد أيضا إذلال القاضي الذي أصدر الحكم ومن خلفه تهين دولة الحقوق وتعلي سيادة قوة حكم الفرد وخطاب تسيير الفساد والتغطية عليه لجني المغانم واستبعاد الصالح العام.

لقد جنحت الإدارة في عدم تنفيذها للأحكام إلى طرق متعددة محكومة باستراتيجية المماطلة والتسويف واللعب على عامل الزمن فبعد الثورة أصدرت المحكمة الإدارية أحكاما لصالح عدد من الضباط المنتمين لوزارة الداخلية بإرجاعهم للمباشرة غير أن الإدارة عطلت التنفيذ متعللة بالمقتضيات السياسية التي تمنعها من إلغاء قرارها وتعللت بالظروف العامة المانعة للتنفيذ . كما جنحت أيضا وفي وضعيات أخرى إلى التلاعب بنصوص الأحكام وذلك بتحريف حيثياتها فتعمدت في حالة أخرى صدر فيها حكم بإلغاء نقلة موظف من مركز عمله إلى التعلل بضرورة العمل بعد نقلته مجددا لمركز عمل جديد والحال أنه تحصل على حكم قضائي بالبقاء بمكان عمله الأصلي.

إنّ عدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري يخفي الأمورالتالية :

أولا غياب الإطار القانوني والترتيبي الصريح الذي ينظم إجراءات التنفيذ و يحدد شروط تنفيذ نصوص وحيثيات أحكامه .

ثانيا يكشف الرغبة الواضحة من السلطة السياسية المسيطرة على مجال التنفيذ و المحتكرة لقوته في إبقاء التنفيذ من صلاحياتها ومنة منها على المخالفين مخافة التضييق على تجاوزاتها وسلطاتها وخوفا من المحاسبة.

ثالثا يؤكد على وجود محاولات من السلطة القضائية خاصة وبعض القوى السياسية بغاية تطوير التشريعات في مجال القضاء الإداري لبناء العدالة والإنصاف و الحد من كل تجاوز للسلطة و محاولات الإفلات من العقاب .

3 ـ اصلاح التشريعات والمسارعة بنشر مجلة «القضاء الإداري»

إن بناء العدالة وانهاء مظالم الإدارة باحترام حق المتقاضي في الانصاف يقتضي :

1التسريع بنشر مجلة القضاء الإداري بما يضمن تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة في آجال معقولة ويوضح الإطار القانوني والترتيبي الصريح الذي ينظم إجراءات التنفيذ و يحدد شروط إنفاذ نصوص وحيثيات أحكامه .

2 ـ فرض غرامة لصالح المتحصل على الحكم عن كل تأخير في التنفيذ يتحملها الموظف المسؤول على تعطيل تنفيذ الأحكام الإدارية .

3 تحميل المسؤولية الفردية وتسليط عقوبات زجرية سالبة للحرية وخطايا مالية على الممثل القانوني للإدارة الذي ثبت عليه تعطيل تنفيذ الأحكام الإدارية .

4 تحسين الوضعية المهنية للقضاة الإداريين بانتداب قضاة جدد ضمانا لسرعة الفصل في القضايا و تحسين ظروف عملهم ببناء محاكم إدارية جديدة بتونس وبباقي المدن التونسية .

4 ـ شهادة على عدم تنفيذ حكم محكمة إدارية بات

«يعتبر عدم التنفيذ المقصود لقرارات المحكمة الإدارية خطأ فاحشا معمرا لذمة السلطة الإدارية المعنية بالأمر»

الفصل 10 من قانون المحكمة الأدارية

إن وزارة التعليم العالي تتهاون في تطبيق القانون ضد من عطل مناقشة أطروحتنا للدكتوراه لاكثر من عشر سنوات « رئاسة جامعة تونس وادارة المعهد العالي للفنون الجميلة بتونس»رغم صدور حكم بات لصالحنا من المحكمة الادارية منذ ديسمبر 2018.

ملف سعت الادارة الى تعطيل تنفيذ نصوص حكمه بالتلاعب بحيثياته ومواصلة مخالفةالامر 1823 المنظم لشهادة الدكتوراه. كما أنها صمتت على ارتكاب التزوير في معطيات محضر مقدم من مدير المعهد العالي للفنون الجميلة بتونس للجنة الدكتوراه بتاريخ 10 جوان 2019 الذي صدر فيه قرار برفض مناقشة أطروحتنا . لقد وصل بالخصوم صلف تجاوز السلطة حدّ رفضهم لطلب المحكمة الادارية في ماي 2021 و القاضي بمساعدتنا على تطبيق الحكم .

لقد دفعنا ثمن تظلمنا ضد الخصوم وانكارهم علينا حق التوجه للقضاء ونيلنا حكما لصالحنا بمقتضاه استبعد من اللجنة المكلفة بدراسة العمل أستاذين مقررين نافذين كانا مديرين بالمؤسسة فعمدوا بكل ما لهم من نفوذ اداري وعلمي إلى حرماننا مجددا من المناقشة بتعمدهم الانحراف بحيثيات الحكم وتزييف معطيات محضر مقدم للجنة الدكتوراه بغية مواصلة تعطيلنا .لقد صمت الخصوم على طلبات بعض الجهات العلمية والنقابية الداعية لتطبيق القانون وتنفيذ الحكم واحترام ما نصت عليه حيثياته ونصوصه وتحديدا المجلس العلمي للمعهد العالي للفنون بالقيروان والفرع الجامعي لنقابة التعليم العالي بالقيروان و ممثلي اللجان الادارية المتناصفة للاساتذة الجامعيين. كما رفضت الوزارة كسلطة اشراف وطرف أساسي في النزاع جميع طلباتنا ودعوات ممثلينا النقابيين بتحكيم التفقدية العامة بوزارة الاشراف في هذه المظلمة.

وزارة يعلم الجميع انها لا تطبق بنود قانون مكافحة الفساد ذلك أنها لم تتخذ إي قرار إداري ضد الأستاذين الصادر ضدهما حكم بات ولم تفتح تحقيقا بعد إبلاغها بتزييف معطيات محضر رسمي انجر عنه تعليق مناقشة عملنا . كما أنها تخالف قانون النفاذ للمعلومة إذ أنها رفضت الرد على مراسلاتنا الموجهة لها لهذا الغرض.

كنا نأمل من خطابات سلطة ما بعد 25 جويلية 2021 ان يكون لها الصدى وأن تنير حقوقنا و ان تعاملنا كمواطنين لهم عليها حق الانصاف و القطع مع سياسة المكيالين التي عرفناها من الحكومات السابقة بعد ثورة الكرامة فأودعنا ملفا لدى رئاسة الجمهورية بقصد إعانتنا على التنفيذ كما توجهنا الى السيد الرئيس برسالة مفتوحة عبر الإعلام المكتوب ولكن لم نتحصل على أي رد .

فإلى متى يتواصل الصمت على المظالم ؟

ومن يوقف فساد منظومة امتهنت التعدي على الحقوق ؟ومتى تنفذ الدولة أحكام القضاء الإداري وتحاسب الظلمة ؟

عميد المحامين ابراهيم بودربالة
تم تكبيل القضاء بعدد كبير من القضايا

أكّد عميد المحامين ابراهيم بودربالة مساندة هيئة المحامين لقرار رئيس الجمهورية قيس سعيّد المتمثل في إصلاح القضاء، وذلك على اعتبار أنّ سعيّد بيده اليوم السلطة التشريعية،

وقال "عندما يستجيب رئيس الجمهورية للرؤية التي وقع التشارك فيها بين مكوّنات الأسرة القضائية ورأينا أنّ هذا الإصلاح جدير بالمجلس الأعلى للقضاء، لما لا نتوافق؟.. أنا أساند سعيّد في ذلك".

وفي هذا السياق، أكّد بودربالة أنّه وقع تكبيل القضاء بعديد القضايا منذ سنوات على غرار قضايا الصكوك دون رصيد وقضايا المؤسسات التي تمر بعقوبات مالية، كما تمّ تكبيل المحاكم بمنظومة إجرائية قديمة واصفا إيّاها بـ "بنية تحتية مهترئة".

وفاء للمناضلين

الذكرى الثّانية لرحيل منصف اليعقوبي

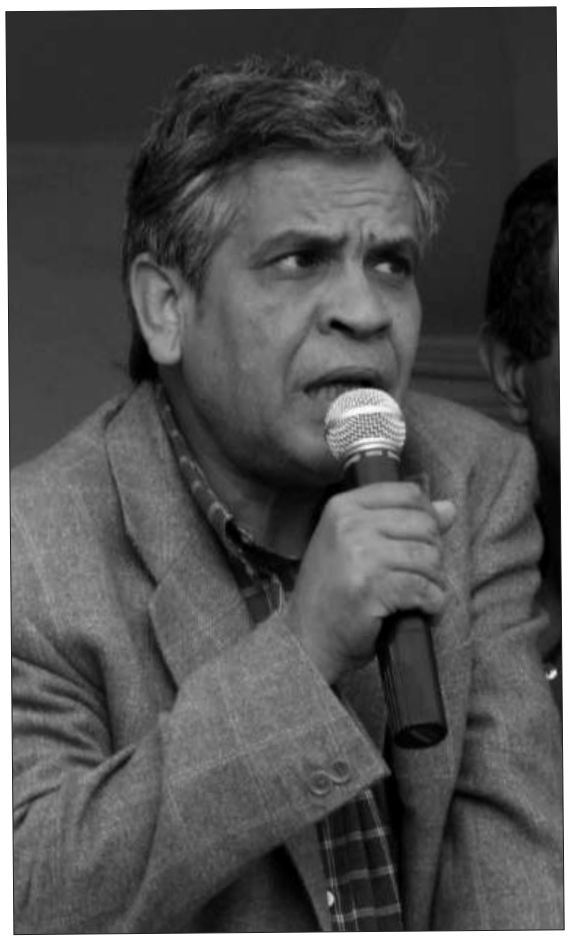

الطايع الهراغي

هذا الاعتراف جزء من عربون وفاء لمن نتمنّى لو أنّ التّاريخ يُسعفنا بأن نكون في حجم ما هم به جديرون- لمن قاسمناهم قناعة، وبادلناهم تقديرا بتقدير. وفاء لمن لم يرتكب إلاّ جرما واحدا: حلول صوفيّ في ما به آمن، وما استأذن في ذلك أحدا. مضى خفيف الظلّ / طاهرا من كل رجس، رحل دون كبير ضجيج ليترك للمتيّمين بتدبيج ركيك المراثي وترصيف بليد المدائح واعتلاء منصّات بورصات القيم المنقولة فرصة استنساخ نصوص باهتة بليدة ركيكة مكرورة، خصلتها أنّها تصلح لكلّ آن وحين.

الأربعاء 15جانفي 2020 منصف اليعقوبي- الكاتب العامّ السّابق لجامعة البريد وعضو المكتب التنفيذي لاتّحاد الشّغل لدورات - يتسلّل من بين ظهرانينا، يخاتله الموت فيخاتلنا ويرحل تاركا في القلب لوعة لا يهوّن من وقعها إلاّ ما ظل وسيظل راسخا من أحلام. قد يكون أنّ من الألم، قد تكون اعترته لحظة وجوم ساعة الغيب الأخير فاستعصى عليه إملاء وصيّة لمن يعتقد أنّهم أهل للوصّيّة. ولكن أكيد أنّ ابتسامة حزينة رفرفت حواليه وهو يستجمع حصاد العمر في لحظة صدق يبلغ فيها الصفاء مداه، لمّا يكون حسابك مع ذاتك لا مع غيرك، ليس لك ما منه تخجل ولا مع عليه تخاف. منصف واحد من قافلة مناضلين نقابيّين تأبّطوا النّضال ذخيرة بها يجابهون عتيّ الأيّام وحالكات اللّيالي. تخليدا لذكراه،كلّ الوفاء لما من أجله أفنى جزءا من عمره واكتوى بمحنه جميل الاكتواء. لن نقول لك الوداع.فالكتاب مفتوح والرّسالة تأبى أن تكتمل. والوصيّة -التي لم تحبّرها- ناصعة ملتهبة متحفّزة تحذّرنا أن لا محيد عمّا سطّرتموه،بعضكم بدم غزير،والبعض الآخر بمعاناة هي لكم ولنا شفيع. من ربوع الكاف انطلقت مسيرته ليحطّ الرّحال في العاصمة بعد ملحمة قلبت هوّيّة قطاع البريد رأسا على عقب. بريديّا كان،وسيظلّ.التحم بالقطاع لمّا كان يبحث عن استقلاليّته فنحت منه وله مجدا،وصنع لنفسه ذاتا وشأنا.فصار البريديّون به وبقطاعهم وبنضالاتهم مزهوّين. فلهم ما به يفخرون ويفاخرون. وأتذكّر، في ذلك المؤتمر الاستثنائيّ لاتّحاد الشّغل (2002). في رحلتنا إلى جربة. بدت لنا الجزيرة آخر الدّنيا، وبدا لنا الحلم عصيّا كمن يروم المستحيل في صحارى المستحيل، اختراق قائمة رسميّة ثبت بحكم اجترار العادة وسطوة القدرة العجيبة للآلة الانتخابيّة الرّهيبة أنّ مجرّد منازلتها محض خيال.

وكان الذي كان انتقمتَ من الآلة التي أقصتك في مؤتمر الكرم 2 (1999)، مؤتمر قُدّ على المقاس. آلة السّحباني - الأمين العام وقتها وفي تناغم مع بن علي- تدوس كلّ معارضيها وتخرق كلّ الإجراءات حتى الشّكليّ منها. بكيتَ بحرقة.وما كان يمكن إلاّ أن تبكي. فقد كسرت/ كسرتم عادة مشؤومة.

منصف، قد تلهينا «عنكم طاحونة الشّيء المعتاد. قد ننساكم.(قــد). وأنّى لنا أن ننساكم؟ وأنتم في ثنايا الذّاكرة رابضون، حيثما التفتنا ألفيناكم. مسحة حزن جميل تعلو محيّاكم، يكسوها عناد كان لكم خير سبيل، ولنا أن نتدثّر به عزّ الدّليل. تلهبوننا بسياط تكون علينا بلسما لمّا الثّنايا تتشعّب ويبهت برد اليقين، وتهمّ القناعة أن تتزعزع. لمّا يداهمنا الظّنّ ويغزونا بعض اليأس يتسلّل إلينا طيفك/ طيفكم، من أنفسنا نخجل، فنجفل ممّا نحن عليه، ونعود إلى ما كنّا فيه. بالعناد نلجم الظّنّ ونروّضه، نروم أفقا نراه يتلألأ وبه نبدّد شكّا حتّى إذا كان إلى اليقين أقرب. الوزر ثقيل يا منصف ولكنّه جميل. والأمانة أثقل، فبه تدثّرتم أيّام الجمر،أيّام كان للنّضال وسامته وبريقه وضريبته، والدّفع بالحاضر. وليس لنا إلاّ أن نصون الإرث.لأنّنا قد نخسر يا منصف حروبا/ حروبا فمحكوم علينا أن لا نضيع السّبيل طالما في العالم الأرحب ما يرسم لنا دليلا.إذا يوما حصل- كما يحصل مع من لم تهبّ عليه رياح اليقين- أن داهمنا بعض التّوجّس وثقلت علينا المهمّة وقلّ الاصطبار ينهرنا ما به كنّا آمنّا. نرتعب من غضب التّاريخ ولعنته وتنهال علينا سياط نقمة أمّ المناضل والشّهيد والتياع الأخت. تلك هي طلقة الرّحمة. كم هو دام رحيلكم ومضن يا صاحبي؟ المشوار طويل ودروبه متشعّبة،والويل كلّ الويل لمن ساعة الجدّ سكنه الخوف وركبه الذّعر. وذهبت به الأوهام كلّ مذهب. ليس لنا إلاّ التّأسّي والوفاء. مدمّرة رسالتكم، مربكة وصيّتكم. المناضلون كما الشّهداء يعتقدون أنّهم أقوى من الموت. يعزّ عليهم أن يرحلوا فيخاتلون الموت ويتماوتون ولا يموتون. لحظة الغيب الأخير، في تلك اللّحظة الشّاردة،لحظة الصّدق مع الذّات، لمّا يعتصرهم الألم ويثقل عليهم الحمل يودّعون ولا يودّعون. يصدّقون أنهم إلى سوح الفرح لا بدّ عائدون. يسبحون في الاحتمالات. لا يخطّون وصيّة ولكنّهم يتركون أجمل الوصايا لمن خبر معنى أن يكون أمينا على أمانة تنتحب لو يوما خذلها من لم يكن لها أهلا.

كأنّه لم يرحل، لم يغادر مضاربنا. أراه يكتوي بما به نكتوي، يستحضر جزءا من عمر اعتصره لمّا كان للنّضال لذّة ولضريبته رونق ولمعاناته بريق. إبر تخز كلّما همّ أن يتراجع. وهل يملك أن يتراجع؟.

ما استشار أحدا حين ولج عصيّ السّوح ووعر المسالك وغريب الدّروب.فهل لذلك عسر تعليبه؟ وما طرق التّردّد له يوما بابا.فهل لذلك استحال ترويضه؟ جعل من التّواضع جسر عبور إلى أصدقائه وصديقاته النّقابيين. طوّع المسؤوليّة، أذلّها وما أذلّته. لم يكن لها عبدا ولم يكن بها مزهوّا. أفلتت منه بفعل فاعل لمّا كان للقصر أمر ورأي وتركيع، ولأصحاب القصر ائتمار ومذلّة وخضوع.

نفتقدك، نفتقدكم في كل محطة .كلّما هممنا أن نسالم، وبدا لنا من الأمور عسيرها، وما تبيّنّا فتحة في آخر النّفق تهلّ علينا أطيافكم نجما في الأفق يتلألأ، يبدّد الظّلمة. لك/ لكم علينا ديْـن أن لا نستكين، أن لا نخون ما اتّفقنا على أنّ أمره محسوم. ولنا عليك/عليكم ديْن أن تلهبوا ظهورنا بالسّياط، أن تشيحوا عنّا احتقارا وإذلالا ، أن تنغّصوا علينا نوم وأحلام غسق اللّيل كلّما اعترانا بعض الشّكّ وأعيتنا الحيلة وتاهت بنا الدّروب ومالت البوصلة إلى حيث لا يجب أن تميل. رجاء لا تغفروا لنا ذنبا يلوّث لكم تاريخا كنتم اعتقدتم أنّه لنا برد اليقين. ما زلنا نرتعب من لوعة أمّ كانت تتمنى لو أنّ الموت لم يختطفكم قبل أن يختطفها. ما زلنا نتعشّق جنونكم زادا به نحتمي وإليه نفـرّ ساعة تطوّح بنا السّبل. ما زال عنادكم يسكننا سلاحا به ننهر قناعتنا لمّا في لحظة يسكنها الضّعف وتوشك أن تشكّ في ما لم تشكّوا فيه يوما.نطوّقها بالعناد ونحاصرها سبعا وعشرا. يحتضنها العناد فتحتضنه وتقسم أن لا تصالح على ما لم يكن يوما موضع صلح أو تصالح.

منصف، رجاء لا تقل شيئا/عانق كلّ شيئ/ ذب فيه مرارا/ غص فيه ولا تهلك دونه/لا تتوسّد الرّحيل/ هو عشق يفنينا لنفنى فيه ألى عشق يميتنا ويحيينا، به نحيا وإيّاه نحيي في رحلة تأبى إلاّ أن تتطاول وتطول ونكابد كي لا تطول. كونوا علينا نقمة لنكون عليكم رحمة. كونوا سياطا تلهب ظهورنا علّنا نكون عل أنفسنا بلسما ساعة يقلّ الزّاد يتمطّط الانتظار ويهمّ أن يتضاءل الاصطبار.

من حقّنا عليكم أن لا تغفروا لنا زلّة. ومن حقّكم علينا أن لا نستبدل زهور الأحلام بشوك الأوهام. أن نعشق عمرا دون أن نخون دمعا.

رجاء لا تنس الوصيّة /لا تخلف الوعد/ لا تتخلّف عن الموعد.الوصيّة مفتوحة أو لا تكون. يحفظها خير الخلف عن خير السّلف. وإيّاها يرتّلون كمن أضاع طفولة وظلّ يسترجعها دوما حلما جميلا. متى؟ في غبش اللّيل الأليل، والظلمة حالكة والفجر يئنّ كمن به وجع دفين، كمن ينوء بحمل ثقيل. أين؟ في مكان ما جدُّ قصيّ، في بقعة من سوح النّضال/ لماذا؟ المراد ينآى كمن في التّرب أضاع خاتمه.ولكنّه كحلم استبدّ بعاشق فأقسم أن ينبعث من الموت حيّا أو يهلك دونه. ولن يهلك دونه. رجاء إذا قبلتم ملائكة الرّحمان فلا تكونوا لمن زلّت به قدم شفيعا / لا تتوسّلوا له عذرا. فلا أمانة صان ولا بعهد احتمى. لعنكم في السّرّ والعلن لأنّكم أربكتم يقينه وردّلتم صنيعه. فلا تتوسّطوا له توبة هي له رحمة وعليكم وعلينا بئس النّقمة. كان غسّان كنفاني شهيد «أرض البرتقال الحزين» قد ثبّت منذ أكثر من 50 سنة أنّه سيأتي يوم تصبح فيه الخيانة وجهة نظر.ولكنّه جزم أيضا بأنّ» الخيانة ميتة حقيرة».

عزاؤنا أيّها الذي رحل وما رحل أنّ التّاريخ يمهل ولا يهمل. في ركن من سراديبه تقبع الكائنات المنقرضة في نومة هي نومة أهل الكهف. غابوا عن العصر فانتقم منهم العصر وشيّعهم ببديع لعناته.

إذا خطر لكم أن تعقدوا اجتماعا للنّظر في شأننا لا في شأنكم فليكن سرّيّا لكي لا يتسلّل إليكم المريدون - وما أكثرهم- وزوّارالّليل - وهل إلى عدّهم من سبيل-؟وشرّاح النّوايا–وما بالإمكان حصرهم-.وليكن ضيوف الشّرف من الشطّار وعابري السّبيل والأرامل والأيتام وثوّار كلّ عصر ومصر.

من الواقع

وثيقة الحكومة وإغراق المواطن!

... يرفض الاتحاد العام التونسي للشغل الخوض في تفاصيل «وثيقة الاصلاحات المزعومة لحكومة نجلاء بودن ـ بما انها تنوي ـ تقديمها إلى صندوق النقد الدولي ـ هياكل الاتحاد تلقت الوثيقة ـ وهي غير راضية على ما جاء فيها بما انها ـ أي الوثيقة تضمنت نقاطا تهم تجميد الزيادة في الاجور في القطاع العام بين سنتين 2022 و2024 ـ إلى جانب تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية والقطاع العام ورفع الدعم التدريجي للمحروقات إلى ان تبلغ سعرها الحقيقي بين 2022 و2026 ـ مع الترفيع في معاليم إستغلال الكهرباء والغاز ووضع منظومة إلكترونية تسمح بالتسجيل والتصرف في التحويلات المالية للفئات المعنية بتلقي التعويض عن رفع دعم المواد الاساسية ابتداءا م ن سنة 2023 كما تقترح الوثيقة التخلي عن الديون العمومية المتخلدة بذمة المؤسسات ومراجعة سياسة الدولة في علاقة بمساهماتها في رؤوس اموال المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية وصولا الى التفويت فيها بداية من السنة الحالية اي سنة 2022 ـ هذا ما تريده حكومة نجلاء بودن وهي حكومة الرئيس قيس سعيد ـ نحن في جملة واحدة نقول انها سياسات حكومات ما بعد الثورة وسنكتفي بذلك لأنّ الاتحاد لن يوافق على بيع ما تبقى من معاقل القطاع العام وكفى.

من شروط صندوق النقد الدولي:

التوافق بين الاتحاد والحكومة على قاعدة ماذا؟

ما تريده حكومة بودن من إصلاحات اعدت له وثيقة موجهة دون تشريك منها لأي طرف كان ـ يرفضه الاتحاد ـ ويرفض الخوض فيه اصلا ـ وصندوق النقد يشترط توافق الحكومة مع الاتحاد وهو طلب غريب جدا من الصندوق! ومن حكومة بودن التي اعدت مشروع الوثيقة وارسلتها عبر البريدكما يرسل اي بريد والحال ان النقاط التي تضمنتها الوثيقة كلها الغام قد تنفجر في اي لحظة ـ انّ لم نقل انها قد تفجر اوضاعا اجتماعية في كل الجهات لو اخذنا كل نقطة على حدة من الوثيقة وناقشنا تفاصيلها بتأن فحتما لن نتوافق على اي من النقاط المدرجة صلبها ـ مثلا لماذا تجميد الزيادة في الاجور في القطاع العام بين سنتي 2022 ـ و2024 ـ إلى جانب تجميد الانتداب في الوظيفة العمومية والقطاع العام وفي تونس يوجد اكثر من 640 ألف عاطل عن العمل ـ فهل بمثل هكذا توجهات ندفع التلاميذ والطلبة إلى مواصلة الدراسة وعدم الانقطاع عنها ونحن نسجل هروب 100 ألف سنويا ـ والدولة تغلق مجال الانتداب على الحالمين بوظيفة في هياكل الدولة ثمّ ثانيا اي حكمة في هذا التجميد الارادي ومئات المؤسسات العمومية تشكو نقصا في الكفاءات التي اختار بعضها الهجرة القسرية في غياب آفاق العمل المشجع على الابتكار والاجتهاد وبالتالي تقديم خدمة حقيقية للمؤسسة العمومية.

كما انّ الدولة نفسها ومن خلال البرنامج الذي وضعته وهو شبيه ببرنامج حكومة يوسف الشاهد تهدد استمرارية المؤسسات العمومية من خلال نقطة مراجعة «سياسات الدولة نفسها» في علاقتها طبعا بمساهماتها المالية في رؤوس أموال هذه المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية وصولا إلى التفويت فيها بداية من السنة الحالية اي سنة 2022.

للسائل ان يسأل: «كيف اعدت حكومة بودن هذا البرنامج والحال انها في اولى بداية تسلمها لمهامها قالت في خطابها الوحيد انها ستعمل بمعية افراد الحكومة على تحسين ظروف عيش التونسيين وبالتناسق مع الاطراف الاجتماعية

*** غياب الشفافية والتشاركية**

برنامج حكومة بودن الذي وجهته ضمن وثيقة إلى الاتحاد جاء هكذا مسقطا في غياب الشفافية والتشاركية ـ وهي وثيقة تأتي في سياق تكريس منهجية عمل ما قبل 25 جويلية 2021 (اي العمل الفردي) لأنّ البرنامج الذي وجه إلى الاتحاد جاء هكذا مسقطا في غياب الشفافية والتشاركية ـ ويأتي في سياق تكريس منهجية عمل ما قبل 25 جويلية 2021، لأنّ البرنامج تضمن نفس النقاط أولا ـ ثمّ ثانيا انّ الحكومة قدمت الوثيقة للاتحاد لاطلاعه على برنامجها التفاوضي مع صندوق النقد الدولي ليقدم رأيه او مقترحاته او تقديم بعض النقاط التي قد تساهم في تعديله على خلفية انّ صندوق النقد الدولي اشترط استشارة الاتحاد في البرنامج وفي نقاطه المدرجة.

*** تجميد الأجور امام زيادة يومية في الأسعار**

لو سلمنا فرضا انّ الاتحاد سيقبل بتجميد الاجور لسنتين اي من 2022 إلى 2024 (وهذا لن يحصل) فمن يضمن عدم الزيادة في الأسعار وهي التي تكاد تكون يومية مع غياب ابرز المواد الحياتية على غرار السميد والفرينة والروز والزيت المدعم ـ وصولا إلى العظم الذي حددت وزارة التجارة سعره بـ 980 مليما للحارة الا ان المنتمين للقطاع باعوه بـ 1100 و1200 مليما فيما وجدناه في المساحات التجارية بـ1700 مليما الحارة ـ ثم بعد ذلك رضخت هياكل وزارة التجارة إلى طلبات مربي الدواجن ليتم الترفيع في سعر البيض إلى حدود 1100 مليما(!).

*** الحكومة ملتزمة بتطبيق الاتفاقيات**

كانت حكومة هشام المشيشي امضت جملة من الاتفاقيات مع الطرف الاجتماعي وهو الاتحاد العام التونسي للشغل وكان الاتجاه يسير نحو «انزال تلك الاتفاقيات» في الرائد الرسمي وبعد ذهاب المشيشي ومجيء نجلاء بودن وعدت بتنفيذ ما تمّ الالتزام به ـ لكنها بسرعة غيرت مواقفها بل ذهبت إلى اكثر من ذلك حين اصدرت المنشور عدد 20 الذي رفضه الاتحاد بل ذهب إلى حدّ المطالبة بسحبه فورا!

*** رمزي الجبّاري**

مع نهاية شهر ديسمبر 2021 وبداية جانفي 2022

ارتفاع جنوني لاسعار المواد الاساسية

تصدر وزارة التجارة وتنمية الصادرات، في كلّ مرة، بلاغات توضيحية بخصوص الترفيع إلا أن أسعار المواد الغذائية الأساسية، ورغم تمسكها بأنّ كلّ ما يروج حول الزيادة في أثمان الخبز و السكر والزيت لا يتعدى ان يكون معلومات مغلوطة، فإنّ أسعار البيع للعموم تُؤكد أنّ الوزارة "تُغرد خارج السرب" وأنّ "اللوبيات والمحتكرين" فرضوا تسعيرتهم ...وما على المواطن غير "تسديد الفاتورة".

موقف تبناه عدد من المواطنين مُعبرين عن غضبهم و استياءهم من غلاء الأسعار بشكل غير مسبوق بما زاد من حدة تدهور مقدرتهم الشرائية... ، فالزيت النباتي المدعم مفقود والبيض وصل سعره إلى الـ 1600 مليم أما السكر "الصبة" فلم يعد موجودا وحل مكانه السكر المعلب والذي يُباع بـ 1500 مليم أما الزيت النباتي فقد تجاوز سعر اللتر الواحد في أغلب الأحيان الـ 7 دنانير...

أسعار دمرت المقدرة الشرائية للتونسي، حتى أنّ الدولة باتت اليوم مجبرة على إدراج من يتقاضى راتبا يتراوح بين 1200 و1500 دينارا ضمن قائمة "العائلات المعوزة"، لأنّ الأسعار بلغت مستويات عالية جدا وبعض العائلات لم تعد قادرة على شراء الزيت النباتي غير المدعم، وإن لم تنف وزارة التجارة سعيها للتصدي لكل الممارسات الاحتكارية وعمليات الترفيع غير القانونية في الأسعار، فقد دعت عديد الأطراف الى ضرورة اصدار قوانين تُحدد هوامش الربح في كل المراحل من الانتاج الى التوزيع، كما طالب البعض الآخر بإلغاء هامش الربح الخلفي في المساحات التجارية الكبرى والذي يتجاوز الـ 35 بالمائة.

*** الأسعار نار ومسمار ووزارة التجارة تؤكد أن الأمور تحت السيطرة فمن نصدق؟!**

هذا واكدت وزارة التجارة أنّها ستتواصل أعمال الرقابة بشكل يومي مع الترفيع في نسقها بمختلف الولايات لفرض القانون والتصدي لكل محاولات التلاعب والاخلال بشفافية المعاملات وبتراتيب الدعم وتفعيل العقوبات المخولة بالتنسيق مع الولاة والسلطات الجهوية المختصة بما في ذلك غلق المحلات المخالفة.

ونفت عديد الأطراف نية رفع الدعم خلافا لما يتم تداوله كما تذكربأن ملف منظومة الدعم من الملفات المطروحة للدرس في إطار توجه إصلاحي يرمي لترشيده وتوجيهه نحو مستحقيه دون المساس بالمقدرة الشرائية للمواطن وبأن ذلك لن يكون إلا في إطار مسار تشاركي وتوافقي مع مختلف الأطراف الوطنية المعنية.

مراجعة اليات الدعم العمومي :

هل اصغت وزيرة الثقافة لشواغل الفنانين وكيف تنتصر للشفافية ؟

*ناجح مبارك

البدء بخلاص مستحقات الفنانين مباشرة بعد تقديم عروضهم هو اعلان حسن نوايا الادارة الثقافية قبل التفرغ الى مراجعة التشريعات التي تعود نصوصها الى السبعينات،

اهتمت وزيرة الشؤون الثقافية حياة قطاط القرمازي خلال لقائها الاخير بالمديرين العامين واطارت الوزارة بمسألة الدعم المالي للفنانين والمبدعين في مجالات المسرح والسينما والفنون التشكيلية والكتاب نشرا وتوزيعا وامكانيات تطوير اليات صرف المستحقات في ابانها دون تعقيدات ادارية واوامر صرف متراخية ،والامر حسب الوزيرة يتطلب مراجعة التشريعات المتظمة للدعم وهي تشريعات تعود الى فترة السبعينات ولم يطرا عليها اي تغيير حسب تاكيد عدد من الفنانين والمسؤولين في هياكل الدفاع عن المبدعين،فكيف السبيل الى تنظيم وتوضيح اليات الدعم ؟ وأأي دور للتشريعات وتحيين النصوص في ظل عطالة البرلمان ؟وماذا يقترح الفنانون للخروج بدعم مالي يحفظ كرامة الفنان ؟ومن يحدد اليات الدعم ومتى يصرف وكيف؟

انتظمت بمقر وزارة الشؤون الثقافية جلسة عمل مطولة استمعت فيها الوزيرة الى مقترحات المديرين العامين والاطارات بشان مراجعة اليات الدعم العمومي فيكل القطاعات من كتاب ومسرح وسيتما وفنون تشكيلية والغاية هي البحث في التمويل العمومي وتطوير التشريعات والنصوص الترتيبية المنظمة وتحسين المردودية بما يكفل اشعاع الاعمال الفنية داخل الحدود بين الجهات بدور الثقافة وانتقاء الافضل لتمثيل تونس في التظاهرات العربية والدولية .

تشريعات لا تستجيب للواقع

اليات الدعم المالي العمومي لا تستجيب، حسب المتدخلين من موظفي الوزارة ومديرها العامين واطاراتها ،لواقع الحال وعادة ما يواجه المديرون العامون سيلا من الانتقادات من المهنيين في القطاعات الفنية والثقافية وهم يعجزون عن الاجابة ذلك ان هؤلاء المسؤولين يحتكمون الى نصوص تشريعية وترتيبية قديمة لا تستجيب لواقع الحال والمطلوب تغيير وتنقيح التصوص المنظمة .

وزيرة الثقافة حياة قطاط القرمازي طلبت من اهل الاختصاص ومن المسؤول القانوني في الوزارة تقديم مقترحات عملية ووضع خطة عاجلة لمراجعة اليات الدعم العمومي وتوحيد المعايير لاختيار اللجان وذلك في اطار استراتيجية عمل تنتصر للعدل بين المتدخلين من منتجين وفنانين وكذلك احتكاما لقيم الشفافية والقطع مع المحاباة والمجاملات والتي تنطلق من تشكيل اللجان الموكول لها النظر في ملفات الدعم وهي لجان يكون فيها احيانا العضو «الخصم و الحكم».

شواغل الفنانين

والظاهر ان الوزيرة حياة قطاط القرمازي وان لم تحضر ندوات ممثلي المهن الفنية وهياكلهم عند تنظيم اجتماعات دورية تزامنا مع فعاليات ايام قرطاج السينمائية وايام قرطاج المسرحية وايام قرطاج الموسيقية فان المديرين العامين بالوزارة على علم بهذه الاجتماعات والتحركات وابلغوا الوزيرة شواغل ومقترحات المهنيين ومنه اجتماعات نظمتها الغرفة النقابية الوطنية لمنتجي الفنون الركحية والفرجة الحية والنقابة المستقلة للمهن المسرحية على هامش ايام قرطاج المسرحية وحضر اشغالها منير العرقي مدير ادارة الفنون الركحية بالوزارة .

ويرى جمال العروي الكاتب العام للنقابة الوطنية المستقلة لمحترفي المهن الدرامية للشعب ان المطلوب الان من الوزيرة المرور مباشرة الى الافعال لان الاقوال لا تكفي وكم من وزير سابق على علم عبر المديرين العامين بكافة تطورات مطالبنا وهي مطالب تصطدم بالعراقيل الادارية فما ضر لو يقع اسناد الدعم في وقته دون مماطلة وما ضر لو تتحرك الادارة المالية للوزارة وتدفع مستحقات الفنانين مباشرة بعد العرض والحصول على شهادة في الغرض من مدير دار الثقافة او مدير المهرجان ،

اعلان حسن نوايا

هنالك مسائل كما يرى جمال العروي صاحب فضاء زاد الفنون بقاعة الفتح الثقافي بباب سويقة «لا تتطلب الا الارادة الصادقة وعلى الوزيرة والمديرين العامين وكاعلان حسن نوايا الشروع في تطبيقها وتنفيذها مما يبعث برسائل طمانة للفنانين في كافة الاختصاصات ،ولا يمكن المماطلة اكثر في سداد ديون الفنانين لدى سلطة الاشراف ،ثم نجلس مجددا للنظر و بعمق في اصلاح التشريعات وتنقيح ما يتوجب تنقيحه،والمقترحات التي تقدمنا بها كانت على مكاتب الوزراء المتعاقبين على ساحة القصبة وما على الوزيرة الا العودة الى الارشيف والسجلات» .

اما عبد الله ميمون رئيس الغرفة النقابية الوطنية لمنتجي الفنون الركحية والفرجة الحية والراجعة بالنظر للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية فقد ثمن هذا التوجه للوزيرة واكد مثلما دعا الى ذلك من قبل في جلسة المسرح الوطني على هامش الدورة الاخيرة من ايام قرطاج المسرحية فقد كرر المطالبة بمراجعة شبكة المنح انتاجا وتوزيعا وذلك بالنظر الى الكلفة الباهضة للانتاجات الفنية والغلاء المشط لمتطلبات الحياة.

هذا اضافة الى احترام اجال خلاص الهياكل المعنية وفي الابان كما يحددها الفصلين 17و 18من الامر عدد 396لسنة 1989

2.5 مليار لـ2500كتاب

اما في خصوص الكتاب فان وزارة الثقافة تخصص سنويا 2،5مليون دينار لاقتناء 2500عنوان من 100دار نشر وطالب رئيس اتحاد الناشرين محمد رياض بن عبد الرزاق بضرورة مضاعفة الميزانية 4 مرات حتى تصل الى 10مليون دينار لتواكب حركة الشراء في البلاد ،هذا الى جانب مراجعة لجنة الشراءات .

هذه عينة من مطالب المهنيين في المسرح والكتاب ومثلها في الفنون التشكيلية والسينما حيث يطالب اهل الفن السابع بنصيب اوفر من اموال الدعم وصرف المتخلد بالذمة لدى الوزارة وتامين الشفافية في توزيع اموال الدعم لجيل جديد بدا ينحت افلام مختلفة «ملأت الدنيا وشغلت الناس «،فهل تربط الوزارة الاقوال بالافعال في ملف الدعم العمومي ؟

ناجح مبارك

عجز الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري لتونس لكامل سنة 2021 عجزا بقيمة 16215،1 مليون دينار مقابل عجز بقيمة 12757،8 مليون دينار خلال سنة 2020.

وفقد معدل تغطية الواردات بالصادرات 1 نقطة

ليكون في حدود نسبة 74،2 بالمائة بحسب ما أظهرته نشرية حول «التجارة الخارجية بالأسعار الجارية، ديسمبر 2021»

وتأتى العجز، بحسب مؤشرات معهد الإحصاء، من تدفق هام للواردات قدمت ، خصوصا من الصين -عجز بقيمة 6325،5 مليون دينار- وتركيا -عجز ب2655،9 مد- وروسيا - عجز ب1440 م د- والجزائر -عجز بقيمة 15554،4 م د-.

في المقابل شهد الميزان التجاري للخيرات فائضا مع بلدان أخرى وهي، اساسا، فرنسا فائض بقيمة 4001،2 م د- وألمانيا -فائض ب1860 م د-وليبيا -فائض ب1588،5 م د-.

وتقلّص عجز الميزان التجاري لتونس بالنسبة لكامل سنة 2021 باستثناء الطاقة إلى 10995،9 م د وبلغ عجز الميزان الطاقي 5219،م د -اي ما يناهز 32،2 بالمائة من العجز الاجمالي- في 2020.

ارتفاع الصادرات والواردات على التوالي ب20،5 بالمائة و22،2 بالمائة في 2021

وسجلت الصادرات زيادة بنسبة 20،5 بالمائة خلال سنة 2021 مقابل تراجعها بنسبة 11،7 بالمائة خلال سنة 2020. وقد بلغت قيمة الصادرات 46654،2 مليون دينار مقابل 38705،9 مليون دينار خلال سنة 2020.

ويعود التحسن المسجل على مستوى الصادرات خلال سنة 2021، وفق معطيات معهد الإحصاء، إلى العديد من القطاعات، إذ تم تسجيل ارتفاع في قطاع الطاقة بنسبة 39 بالمائة وقطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة83،2 بالمائة وقطاع النسيج والملابس والجلود بنسبة 14،4 بالمائة وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 21،9 بالمائة، في حين سجلت صادرات قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية تراجعا بنسبة 3،9 بالمائة.

كما ارتفعت الواردات بنسبة22،2 بالمائة مقابل 18،7 بالمائة في 2020 وقد بلغت قيمة الواردات 62869،2 مليون دينار مقابل 51463،7 مليون دينار في 2020. ونجمت الزيادة في الواردات عن الارتفاع المسجل في واردات جل القطاعات منها مواد التجهيز بنسبة 16 بالمائة والمواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 29،7 بالمائة والمواد الاستهلاكية بنسبة 17 بالمائة ومواد الطاقة بنسبة29،3 بالمائة

الأخ كمال سعد الأمين العام المساعد المكلف بالنظام الداخلي

الحكومات المتعاقبة لم تكن جادة في اخراج مؤسسات القطاع العام من مشاكلها وكان همها التفريط فيها

* حاوره رمزي الجبّاري

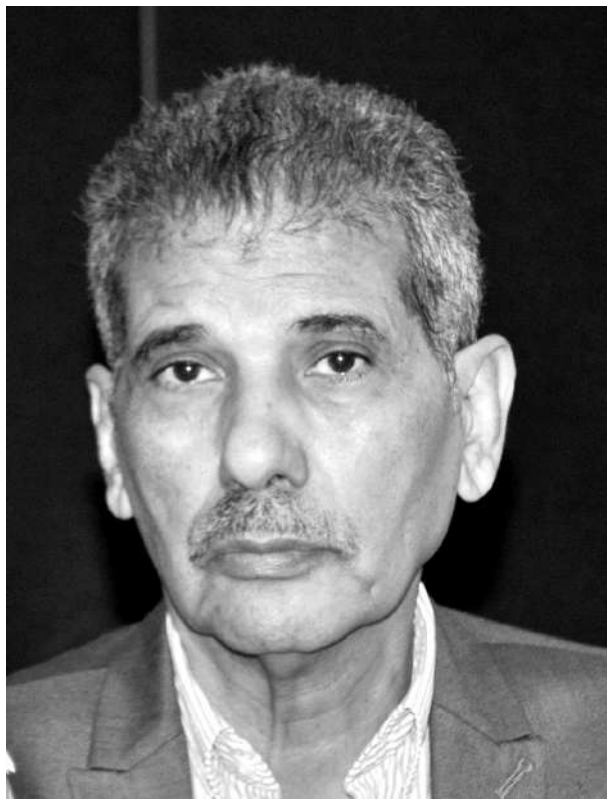

... لم أجد صعوبة في محاورة ضيف هذا العدد الجديد من جريدة الشعب الا انني وجدت نفسي امام اكثر من مأزق في تقديمه إلى عامة الناس بما انّ مسؤولياته النقابية امتدت لفترة طويلة وذلك لسبب واحد هو انني قد لا أفي قيادي نقابي في الاتحاد العام التونسي للشغل الأخ كمال سعد حقه التاريخي في ان يدلي بدلوه في العديد من الملفات لأنني انطلق دائما في حواراتي مع الشخصيات الوطنية من مبدإ انما المرء حديث بعده والاخ كمال سعد واحد من الذين تحملوا مسؤوليات نقابية على امتداد سنوات طويلة «وما تغير» لانه حافظ على الارث النضالي الذي ورثه حبا وتطوعا على امتداد مسيرة اجيال من القياديين الذين عمل معهم وتحمّل معهم مسؤولية امامية ويكفي ان نذكر المرحوم الحبيب عاشور الذي زاده اتزانا في الاصداع بمواقفه ولان الحياة مواقف كما يقال فانه كان لنا هذا اللقاء الخاص مع الاخ كمال سعد في مكتبه بنهج الامم المتحدة بالبلفدير لنتوقف امام ملفات الحاضر بما فيها من تشنجات ومواقف وتوجهات وصولا إلى ذكريات الماضي مع المرحومين صدام حسين والحبيب عاشور.

*** أخ كمال، سؤال فتح شاهية الحديث عن الواقع التونسي اليوم، كيف تبدو لك الاوضاع بعد 25 جويلية 2021؟**

ـ نحن في الاتحاد العام التونسي للشغل وعلى اهمية «حدث 25 جويلية كحدث تاريخي ـ أعلنا موقفنا منه بأن قلنا اننا نساند ما حصل انطلاقا من ثوابت الاتحاد التي تتماشى ورؤى التونسيين وما حصل ليلة 25 جويلية هو نتيجة عدم نجاح عشرية ما بعد الثورة على اكثر من مستوى كما كان الحدث أو لنقل انه حدث نتيجة تراكمات كثيرة كان فيها المواطن هو المتضرر الاول نتيجة ارتفاع الاسعار بشكل غريب جدا زيادة على تعفن الاجواء السياسية وكلنا يتذكر ما حصل في مجلس نواب الشعب من اعتداءات ومهاترات وخروج عن المعقول وابتعاد عن مسؤولية خدمة «التونسيين والتونسيات اينما كانوا.

*** ألا تعتبر ما حصل ليلة 25 جويلية 2021 ـ زلزالا سياسيا ـ انهى مرحلة حالكة في تاريخ تونس الحديث؟**

ـ اعتقد ان توصيف ما حصل مسؤولية المؤرخين والمهتمين بالشأن الوطني واعتقد كذلك ان ما حصل ليلة 25 جويلية كان لابدّ منه ـ لان العشرية التي مرت بها تونس كانت صعبة وكان لابد من القطع معها للعديد من الاسباب فيها الذاتي والموضوعي.

*** لنبدأ بالتوقف امام الذاتي؟**

ـ الذي اعنيه بالذاتي هو انّنا في الاتحاد كنا امضينا عديد الاتفاقيات مع الحكومات المتعاقبة الا ان هذه الحكومات لم تلتزم بما امضت عليه ـ وهنا من باب الذكر لا الحصر فاننا كمكتب تنفيذي وطني عقدنا جلسة عمل مطوّلة مع حكومة المشيشي وقدم خبراء الاتحاد عرضا كاملا متكاملا لطبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي وكان في اعتقادنا انّ تلك الحكومة ستتجه للاصلاح بما قدمناه من أرقام وخطط عمل وتعاون الا انّ الاتجاه كان عكس ما قدمنا.

أما الموضوعي انّ كل الحكومات تقريبا التي جاءت بعد الثورة كلها تلتقي في نقطة واحدة وهي عدم الالتزام بما يتم الامضاء عليه مع الاتحاد على وضوح الاتفاقات، كما انّ حكومة بودن فاجأتنا حين اصدرت المنشور عدد 20 وهو يضرب مصداقية التفاوض ويصادر حقوق النقابيين.

*** من هذا المنطلق كان الاتحاد مع ما حدث ليلة 25 جويلية أليس كذلك؟**

ـ كان من الطبيعي ان نساند ما اتخذ من قرارات رئاسية ليلة 25 جويلية وهذا موقف لم نخفيه بل تضمنته بياناتنا لان جزءا هاما من الشعب التونسي كان منحازا إلى هذه القرارات المهمة وهي التي كانت استثنائية بكل المقاييس.

*** بعضهم وصف ما حدث ليلة 25 جويلية بالانقلاب والأخ كمال سعد ماذا يقول؟**

ـ نحن في الاتحاد ـ مع ارادة الشعب التونسي في تغيير واقعه الصعب ـ والشعب خرج في ذكرى عيد الجمهورية إلى الشارع وعبر عن عدم رضاه على المنظومة السياسية وكان له ما اراد من خلال ما اتخذه قيس سعيد من قرارات.

*** ارادة الشعب في تغيير واقعه المعيشي منذ 25 جويلية لم تتحقق والذي زاد في أوجاعه ـ قانون مالية 2022 الذي كان كسابقه مثقلا بالضرائب والزيادات والاتاوات التي سيدفعها؟**

ـ موقفنا من قانون ميزانية 2022 ـ كان قرارا اتخذته واحدة من سلطات القرار داخل الاتحاد وهي هيئة ادارية وطنية ونحن من خلاله اكدنا انّ هذا القانون جاء مسقطا ونتائجه ستكون كارثية على الجميع ما دام منوال التنمية هو نفسه، دون دخول في تفاصيل كثيرة.

ـ قيس سعيد يتجه بتونس نحو المجهول

*** ما الذي يمنع من تغيير منوال التنمية بعدما ثبت فشله على امتداد العشرية الاخيرة؟**

ـ لا شيء طبعا، لكنّ توجه هذه الحكومات نحو مزيد الاقتراض والصناديق المانحة جعل هذه الحكومات مكبلة ضمن اكراهات المرحلة التي سبقت رغم انها لم تحقق اي شيء من التنمية والارقام لوحدها تجيب عن كل الاسئلة والتساؤلات الحائرة!

*** هذا يدفعنا للحديث عن 110 مؤسسة وطنية التي وضعتها الحكومات المتعاقبة على قائمة أولوية التفريط فيها، فهل مازلتم على نفس الموقف مع حكومة نجلاء بودن خاصة بعد اصدارها للمنشور عدد20 والذي رفضه الاتحاد شكلا ومضمونا؟**

ـ نحن اعلناها عاليا، لا لبيع مؤسسات القطاع العام، نحن نتفق مع هذه الحكومات على حصول خسائر مالية كبيرة لكن امكانيات اصلاحها متوفرة بشكل يمكن ان يجنبها عمليات التفريط فيها ـ لنأخذ مثلا على ذلك ـ شركات النقل العمومي ـ هي ليست خاسرة ـ لكنها تصبح خاسرة اذا لم تمكنها وزارتي الداخلية والدفاع من مستحقاتها المالية جراء استعمال أعوانها لقطاع النقل ـ دون دفع المعلوم المستوجب للسفر ـ المثال الثاني الشركة الوطنية للكهرباء والغاز ـ لها متخلدات مالية بآلاف المليارات عند الوزارات والجماعات العمومية لكنّ هؤلاء جميعا لا يدفعون ما عليهم ـ رغم انهم يضعون هذه المتخلدات المالية سنويا في موازناتهم المالية ـ الاتحاد مصر على معالجة واصلاح وضعيات هذه الشركات حالة بحالة ـ حكومة المشيشي قدمت لنا نماذج لعمليات الاصلاح ونحن وافقنا على هذا التوجه وكانت بداية عملية الاصلاح مع شركة الادوية «سيفات» لكن ذهاب حكومة المشيشي جعل الملف «يتوقف» وحتى حين التقينا حكومة نجلاء بودن ـ فقد فتحناها في هذا الملف الا ان لا شيء طرأ فيه ولو انّ حكومة بودن صامتة ولم تبد أي موقف في العديد من الملفات المعروضة عليها كما اننا معنيون باصلاح 8 مؤسسات منها تونس الجوية والصيدلية المركزية والستاغ وشركة السكك الحديدية و... و....

*** هذا الكلام، يدفعنا للسؤال عن طبيعة علاقة الاتحاد برئاسة الجمهورية ـ التي اغلقت باب التواصل والحوار معكم فما الذي حصل تحديدا؟**

ـ على اهمية المرحلة الدقيقة التي تعيشها تونس ـ فانّ علاقة الجفاء التي ارادها قيس سعيد معنا على ثبات مواقفنا وبياناتنا من حدث 25 جويلية ـ فيها قطع للحوار مع مختلف الاحزاب والمنظمات الوطنية اذ لا حياة سياسية واجتماعية واقتصادية دون هؤلاء في العالم كما ان من طبيعة مكونات الدولة انّ تكون الدولة هي الدافعة للمشهد تشاركي حتى في المواقف الا ان قيس سعيد رأي عكس ذلك تماما وهو بهكذا توجه كمن يسعى إلى الغاء الاخرين ويسير بتونس نحو المجهول.

ـ لهذه الأسباب سنرفع شكوى الى منظمة العمل الدولية وبودن أصدرت المنشور 20 غصبا عنها

*** هل يمكن انّ تعوض الاستشارة اللالكترونية التي اطلقها سعيد ـ الحوار الحقيقي بين كل التونسيين؟**

ـ الرئيس سعيّد ارادها استشارة من جانب واحد على شوائبها ونقائصها ونحن كاتحاد عبرنا عن موقفنا منها في بيان 4 جانفي 2022.

*** هل تخفي انّ بيان 4 جانفي 2022 ـ الصادر عن الهيئة الادارية ـ تضمن في ابعاده «تكتيك» ارجاء المواجهة إلى وقت لاحق؟**

ـ نحن في الاتحاد ـ تعودنا عدم «المكابرة» لسبب واحد وهو انّ قرارنا جماعي وبيان 4 جانفي 2022 ـ فيه الكثير من حكمة اتزان المواقف لاننا بعيدين عن الصراعات. امّا حول ما اسميته بـ«تكتيك ارجاء المواجهة» فاننا بأعلى الصوت نقول اننا مع ان نتشارك جميعا في صياغة مستقبل تونس سواء من خلال ارساء المؤسسات ضمن مشروع عمل وطني وإلا بلاش منه كما اننا مع مبدإ تفريق السلطات عن بعضها البعض حتى لا تكون السلطة ممرّكزة بيد واحدة ـ وهذا ما قاومناه نحن في الاتحاد سواء زمن بورقيبة او خلال 23 سنة لحكم بن علي لذلك اعود لاقول انّ ما تضمنه بيان 4 جانفي كان واضحا في التوجه والقناعات ـ ونحن اعتمدنا قاعدة الوضوح وعلى الاطراف الاخرى ان تكون هي الاخرى واضحة..

*** يحمّل بعضهم مسؤولية تردي الاوضاع في تونس خلال العشرية الأخيرة الى ما أبداه الاتحاد من تنازلات مع الحكومات المتعاقبة؟**

ـ نحن لم نتنازل وانما سعينا لنكون «منظمة خير واقتراح الا انّ

بعضهم رأي في ذلك تساهلا او تراجعا عن المواقف لكنّ الاتحاد مواقفه واضحة والتاريخ شاهد على ذلك.

*** قراءت بعض الكتابات لبعض المناوئين للاتحاد فيها «لوم» على صنف الزيادة الاخيرة التي كانت في القطاع الخاص فماذا يقول قيادي الاتحاد؟**

ـ اذا اردنا التوقف امام ما يكتب ويقال خاصة في «الفيسبوك» فانّ الجدال الاجوف لن ينتهي ولا احد سيرضى وانطلاقا من ادراكنا انّ ارضاء الناس جميعا غاية لا تدرك مهما فعلنا في الاتحاد ـ فانه من باب معرفة طبيعة الاوضاع الصعبة بعد «كورونا» التي هزت عرش مئات المؤسسات التشغيلية الكبرى ـ يكون امضاء اتفاق في الزيادة في الاجور مكسبا كبيرا لمليون ونصف تونسي خاصة وانّ الزيادة لم تكن مالية فقط كما يذهب في ذهن واعتقاد بعض «اصحاب الفتن» لان الزيادة ستكون في جانبها الترتيبي ولها انعكاس مالي طبيعي لوضع العامل داخل مؤسسته بما انه سينال ترقيات لها نتائجها المالية (ترقية ودرجة).

ـ دافعت عن عمار الينباعي باقتناع ومن حقي ان أكون «عاشوريا»

*** نعود إلى الشأن الداخلي للاتحاد، لنقول انّ هناك من يردد انّ لجنة النظام هي سيف القيادة لتطويع قرارات الهياكل وربما تغييرها فهل تنفي ذلك؟**

ـ نحن عكس ما يدعيه البعض فاننا لا نرفع الشعارات، ثمّ نتغافل عنها او نتجاوزها ـ لأنّ العكس تماما هو الحاصل، فالاتحاد يحترم قرارات مناضليه ـ لكنّ لماذا يريد بعضهم الاساءة لمقررات الهياكل ـ من خلال الترويج للمغالطات ـ فهل نسي هؤلاء انّ القرارات خاصة التأديبية منها تأتينا من الجهات ونحن نتدخل اما «للتنقيص فيها» او عرضها على المكتب التنفيذي ليتخذ ما يراه صالحا.

*** ماذا عن الذي حصل مثلا مع أعضاء جامعة الثانوي؟**

ـ يبقى المكتب التنفيذي صاحب القرار الحاسم بما انه هو المسؤول الاول عن ادارة شؤون الاتحاد وهذا متفق فيه ـ نحن نحاول في علاقة بالقطاعات «تعديل المواقف» على اهمية هذه المواقف ـ ووجاهة المطالب ثم قد نصطدم في مرات عديدة بكون تنفيذ اضراب أو الدخول في احتجاج ليس مناسبا على مستوى التوقيت وهو ما يضعنا امام اكراهات المرحلة لذلك قد يحصل اختلاف في المواقف لكن ذلك لا يفسد للود قضية.

*** ثمّة كذلك من يقول انّ الخط العاشوري ـ نسبة إلى المرحوم الحبيب عاشور اثر بشكل من الاشكال في مواقف المكتب التنفيذي الحالي من خلال التعاطي مع عديد الملفات؟**

ـ أعتبر بكوني واحدا من هذه المدرسة التي تضع تونس في صدارة اهتماماتها بعيدا عن المخاتلة والمناورة والانحياز لهذا الطرف على حساب اطراف اخرى واعتقد ان المكتب التنفيذي الحالي للاتحاد كان سببا مباشرا في وصول تونس إلى بر الامان والكل يعرف انسداد الافاق في وقت ما، بعد الثورة لكن حكمة ورصانة اهل الاتحاد جعلتنا في مأمن ـ لتأتي جائزة نوبل للاتحاد وشركائه وهذا لوحده مكسب لتونس التي نريدها للجميع وليس لفئة بعينها وهذه ثوابتنا التي لا نحيد عنها.

*** من التهم الاخرى الموجهة لقسم النظام الداخلي في الاتحاد، فتح باب اجراء المؤتمرات الانتخابية للكبر الاتحادات الجهوية على غرار صفاقس وبن عروس ومدنين ـ بماذا ترد؟**

ـ لسنا وحدنا من يقرر فتح ابواب المؤتمرات الانتخابية ـ وهذا لا يدخل لا في باب ضمان الاصوات كما يدعي بعضهم ويروج له طرف آخر، كل ما في المسألة انّ هذه الاتحادات طلبت كتابيا اجراء انتخابات لم تكن سابقة لاوانها كما يريد ان يقول بعضهم وانما جاءت في باب احترام قوانين وهياكل الاتحاد وقد وافق اعضاء المكتب التنفيذي على ذلك حين عرضنا عليهم المسألة لذلك مكنا هذه الاتحادات من حقها في عقد مؤتمراتها.

*** مؤتمر بن عروس مثلا خرج عن دائرة السيطرة وذهب بعضهم للقضاء ـ بماذا تفسر ذلك؟**

ـ نحن في المبتدأ مع ما يفرزه الصندوق الانتخابي وحتى حين ذهب بعضهم «لتحكيم القضاء» في نتائج مؤتمر انتخابي عادي فان القضاء العادل انصف توجهاتنا وهو ما حصل في اعقاب مؤتمر بن عروس وهذا فيه تأكيد على احترامنا لاحكام القضاء مع دعم الاستقلالية داخل هياكلنا.

*** يلومكم البعض خفوت صوت الدفاع عن القضايا العربية العادلة واولى القضايا قضية فلسطين؟**

ـ نحن مع فلسطين بعيدا عن المزايدة وكل بياناتنا تؤكد ذلك ـ لكنّ مرور العالم بجائحة كورونا ـ دفع بعضهم ليقول ذلك وهو امر مردود عليهم.

*** هل مازالت الذاكرة تحتفظ بأشياء جميلة من لقاءاتك السابقة مع المرحوم القائد العربي صدام حسين؟**

ـ كانت لي لقاءات رائعة مع المرحوم صدام حسين في مكتبه في الكثير من المرات والمناسبات وكان دائم التوصية بضرورة الثبات على المواقف في علاقة بالقضايا العربية.

*** المؤتمر الوطني الانتخابي بصفاقس على الأبواب ـ فكيف تقرأ القادم من احداث؟**

ـ حدث كبير ستعيشه تونس. الاكيد انّه سيكون محطة اخرى مضيئة في تاريخ الاتحاد الكبير وفي مواصلة الدفاع عن استقلالية القرار داخل المنظمة الشغيلة في علاقة بكل المسائل الحياتية في تونس واهمية القضايا العربية والعالمية.

*** دفاعك المستميت عن وزير الشؤون الاجتماعية السابق عمار النيباعي اغضب بعضهم؟**

ـ هو لم يكن دفاعا عن الرجل وانا هو سياق لقول الحقيقة كون عمار الينباعي كان افضل وزير للشؤون الاجتماعية على امتداد كل هذه السنوات وحين قلت انه رجل مرحلة ـ اغضب ذلك بعضهم وراحوا يختلقون «فتاوي» ما انزل الله بها من سلطان على كل حال عمار الينباعي ـ ابن وزارة الشؤون الاجتماعية وتواجد فيها طويلا وتحمل فيها عديد المسؤوليات إلى ان اصبح وزيرها ـ ثمّ ثانيا عمار النيباعي هو ابن المدرسة العليا للادارة وهو كفاءة عالية جدا ويشرفني ان ادافع عنه وان يغضب كلامي بعضهم.

ـ المرحوم صدام حسين قائد عربي «مثالي» كان يوصي دائما بالثبات على المواقف

*** إلى لقاء قريب، قل ما شئت؟**

ـ أجد الفرصة لأتذكر بكل خير المرحومين سعيد قاقي والحبيب بن رجب، كما استغل فرصة هذا الحوار لأقول انّ دوام الحال من المحال.

وزارة الداخلية
ولاية سيدي بوزيد
بلدية منزل بوزيان

إعلان طلب عروض صفقة عدد 2022/01 خاصة بإنجاز اشغال تعبيد طرقات وترصيف ببلدية منزل بوزيان

تعتزم بلدية منزل بوزيان القيام بطلب عروض عن طريق منظومة الشراءات العمومية على الخط (TUNEPS) قصد تنفيذ أشغال مشروع تعبيد طرقات وترصيف ببلدية منزل بوزيان، يمكن للمقاولين المرخص لهم في اختصاص (ط0 صنف 2 أو أكثر ـ و ـ ط.ش.م 0 صنف 2 أو أكثر) المشاركة في هذه الصفقة ويتم تحميل كراسات الشروط مجانا من المنظومة على الموقع www.tuneps.ts (رقم الصفقة على المنظومة ـ 20220100089-00).

ـ ترسل العروض الكترونيا عبر المنظومة مرة واحدة في أجل اقصاه يوم 2022/02/11 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال (14,30 مساءا) وتفتح العروض عبر هذه المنظومة بتاريخ 2022/02/11 على الساعة الثالثة بعد الزوال (15,00مساءا).

ترسل كافة مكونات العرض على الخط بإستثناء وثيقة الضمان الوقتي (بقيمة 7000د صالحة لمدة 120 يوما من التاريخ النهائي لقبول العروض) التي ترسل في ظرف مغلق باسم رئيس البلدية مكتوب عليه «طلب عروض صفقة عدد 2022/01 خاصة بانجاز اشغال تعبيد طرقات وترصيف ببلدية منزل بوزيان على العنوان التالي مقر بلدية منزل بوزيان ـ 9114 ـ ولاية سيدي بوزيد» كما يمكن تسليم هذا الظرف مباشرة لمكتب الضبط بالادارة البلدية مقابل وصل ايداع.

ـ في صورة تجاوز هذه العروض الحجم الاقصى المسموح به فنيا والمنصوص عليه بالمنظومة فانه يمكن تقديم جزء من العرض خارج الخط على ان يتم ارسال كافة الوثائق المالية والعناصر التي تعتمد في التقييم الفني والمالي على الخط وان ينصص العارض ضمن عرضه الالكتروني على الوثائق المرسلة خارج الخط ودون ان تكون مخالفة للعناصر المضمنة بالعرض الالكتروني.

في صورة وجود تضارب بين بعض عناصر العرض الالكتروني والعرض المادي يتم اعتماد عناصر العرض الإلكتروني.

* ملاحظة: لمزيد الارشادات يمكن الاتصال بإدارة البلدية على الرقم (76672166)،

الشاعرة فوزية العكرمي لـ«الشعب»

عملية النقد توقفت منذ عقود واللوبيات والإخوانيات والمصالح هي التي تتحكم في المشهد الثقافي

* حاورها: أبو جرير

فوزية العكرمي شاعرة تونسية وأستاذة في اللغة العربية وآدابها. أسّست عديد النوادي الأدبية والثقافية، تشرف على فروع لجمعيات أدبية تونسية وعربية، نشرت أعمالها بالصحف والمجلات التونسية والعربية ولها مشاركات في عديد التظاهرات الأدبية والفكرية الوطنية والعربية.
تمّ تكريمها في أكثر من ملتقى وطني وعربي (الجزائر والعراق والمغرب ومصر وإيران)
كُتبت في تجربتها الشعرية عديد المقالات أبرزها (كتاب «ظلّ حلم» الذي صدر في إيران للدكتور جمال نصاري) وقريبا سيصدر ديوان شعري مشترك في كردستان بينها وبين الشاعر الكردي «فرمان هدايت.»
صدرت قصائدها في أكثر من ديوان شعري مشترك تونسي وعربي وترجمت أشعارها الى لغات عديدة... الفرنسية والأنقليزية والإسبانية والفارسية والكردية والأندونيسية
من مؤلفاتها: وجوه أخرى للشجن (2005)، ذات زمن خجول (2011)، كان القمر لي (لندن 2014)، جدير بالحياة (تونس 2017).
لها تحت الطبع: مجموعة قصصية (هبوط اضطراري).
كما أسهمت في إنجاز بحوث عديدة تربوية خاصة ومقالات متنوعة في صحف تونسية وغريبة التقتها جريدة الشعب فكان هذا الحوار...

*** لك مسيرة إبداعية محترمة. لو كنت لوحة فسيفسائية ما هي أهم الألوان التي تزيّن بها اللوحة؟**

- أحبّ الألوان عندي لونان لا غير مع أنّني أحب كلّ الألوان. أنا من عشّاق الأسود والأصفر. الأسود عنوان أناقة وقوّة يتطلّع عشّاقه إلى الحرية ويميلون إلى التأمّل والغموض وأنا أحبّ هذا الجانب في شخصيّتي أو هذه التقاطعات بين الغموض والقوة ولربما القوة مأتاها التكتّم وعدم البوح في غير ابتذال أمّا اللّون الأصفر فهو لون الشمس ولون القمح والرّمل. كلّ ما هو أصفر يسبيني ويشدّني ويمنحني طاقة كبرى على العطاء إضافة إلى أنّ عشاق الأصفر معروفون بثقتهم العالية بأنفسهم ويتمتّعون بالتفاؤل وروح المغامرة. كلّ إنسان هو لوحة فسيفسائية بعضهم غامض ويستمد من غموضه كلّ معاني الحياة وبعضهم ككتاب مفتوح نقرَؤه فيلهمنا الأمل والتفاؤل. أحبّ اللّون الأسود في ملبسي وفي ألوان الحياة المتدفّقة من حولي. أحبّ اللّون الأصفر كثيرا.

* ترجمت مجموعاتك إلى عدة لغات. هل وجدت مدوّنتك العناية من النقاد والجامعيين التونسيين؟

-لقد ترجمت نصوصي إلى لغات عديدة مثل الفرنسية والأنقليزية والإسبانية والكردية والفارسية والأندونيسية ولقيت اهتماما من قبل عديد المهتمّين بشأن قصيدة النثر أو الشعر التونسي ولكن في تونس للأسف لم أحظَ بالاهتمام الذي ينصف تجربتي الممتدّة على أكثر من ثلاثة عقود ماعدا قراءات ومحاولات للتوغّل في خبايا عالمي من قِبَل بعض الأدباء والشّعراء وأعلمتني صديقة أنّ بعض نصوصي تدرّس في الجامعة التونسية. لكن لست على بيّنة من الأمر. ثمّ لمَ التأسّف؟ وعملية النقد في تونس توقفت عقاربها منذ عقود ولم نعد نرى إلّا مدحا ومحاباة لبعض الأقلام التي لم تضف شيئا يذكر للمشهد الشعري في تونس وهذا حال الأدب في بلد تقهقر فيها كلّ شيء. واختلط فيه الحابل بالنابل. أنا أنتمي إلى جيل يشعر اليوم بالكثير من الغبن والإحباط. جيل مؤسّس ومضيف لروح القصيدة التونسية. جيل ذاق الويلات وتحدّى الطغاة وأدواتهم من أجل إيصال صوته والكشف عن خصوصيته في فترة تاريخية مهمّة.

*** أيّة علاقة بين الكتابة في صيغة المؤنث والجندر؟**

- في الثقافة العربية، لا تزال مسألة الاختلاف بين كتابات المرأة وكتابات الرجل قائمة وتثير الكثير من الجدل وقد صارت متشعّبة أكثر اليوم. الكتابة بصيغة المؤنّث والجنوسة مفاهيمُ ومقارباتٌ تبحث في هويّة ما تكتبه المرأة وتميّز بينه وبين ما يكتبه الرجل على أساس الجنس لا على أساس الإبداع والطّرافة. من هذه النّاحية نختزل كلّ ما تكتبه المرأة في إطار الحديث عن الجسد وتشكّلاته ونطمس أبعاد تصوّراتها وفنّها وروحها التوّاقة إلى التغيير.
أعتقد أنّ هذه المحاولات محاولات فاشلة للحطّ من قيمة ما تكتبه المرأة. وكأنّ المرأة كائن مختلف من عالم الدّيناصورات. الكتابة روح وذوق وثقافة وقدرة وهي ملكات تتوفّر لدى المرأة ولدى الرجل ولا فضل لأحدهما على الآخر إلّا بالكتابة والتّفوّق والتّميّز والتاريخ العربي خاصة حافل بنماذج من إبداع المرأة الذي استبق الرّجل وأثّر فيه. وعلى سبيل المثال أذكر نصّ «كوليرا» للشاعرة العراقية نازك الملائكة وما أحدثه من هزّة في البنى الفكرية العربية التقليدية القائلة بأفضليّة ما يكتبه الرجل وأسبقيّته في التّغيير والتطوير. والحقيقة أنّ هذا الصّراع لا يستهويني وأفضّل الانغماس في عوالمي الصّاخبة والتقاط اللّحظات الروحانية الآسرة بعيدا عن سماسرة الفنّ ودعاة الإبداع.

*** هل للكتابة النسائية دور في مقاومة الهيمنة الذكورية على المجتمع الأبوي ودولة الحق الإلهي؟**

- في البداية أنا من المعارضات لهذه التّسمية «الكتابة النسائية» أفضّل القول بما تكتبه المرأة وما تكتبه المرأة اليوم في تماهٍ مع العقلية المجتمعية المجدّدة للذات الذكورية والقائلة بأفضليّة ما يكتبه الرّجل اللهمّ إذا استثنينا بعض الكتابات الجادّة المتمرّدة نصّا وفكرة وروحا بعيدا عن صرح الجسد الذي كبّل روح الإبداع في نصّها. إنّ مقاومة الذكورة منحى اشتغلت عليه عديد المبدعات لكنّهنّ أكّدن من خلال إصرارهنّ على المواجهة والمقاومة أنّهنّ وقعن في فخّ آخر أشدّ من استنقاص قيمة ما يكتبن وهو أنّهنّ يدرْن في متاهة لا حدود لها فالأفضل بالنسبة إليّ هو فعل الكتابة وإحداث الصدمة والتجاوز لعلّنا نتمكّن ولو بعد زمن من دحر هذه الإشكاليات القائمة والتي تعطّل إبداع المرأة أكثر ممّا تضيف إليه. وتلهي المرأة عن الكتابة خارج مفهوم الصراع لأنّ الصراع متواصل وله تداعيات ثقافية واجتماعية.

*** لا أدري أسباب عدم تركيز فرع للاتحاد الكتاب في باجة**

*** يشتكي بعض الشعراء والسّاردين من توجه أكثر النقاد الجامعيين التونسيين إلى الكتابة عن الأدب العربي المشرقي هل هذه الظاهرة عادية أم أن الأدب المشرقي أفضل من الإبداع التونسي؟**

- الكتابة عن الأدب العربي المشرقي عملية ضرورية ومهمّة في إطار الانفتاح والتواصل والاكتشاف والتثمين، لكن أن يتمّ التغافل عن التجارب التونسية وعدم إيلائها الأهمّية التي تستحقّها ونحن نشهد يوميّا تدفّق عشرات الكتب والمؤلفات المتنوّعة فهذا أمر يدعو إلى الريبة. ثمّ إنّ بعض ممّن نحسبهم نقّادا قد أساؤوا إلى صورة الناقد التونسي الذي صارت تحرّكه المصالح ويتحرّك في إطار لوبيّات نافذة. فعدم تحمّل جسارة المسؤولية وغياب الضمير المهني لدى البعض والنقد النّزيه جعلهم كالبيادق بيد من يدفع أكثر ومن له السلطة بكلّ وجوهها. فكم من ضحل الإنتاج قميء الكتابة صار بقدرة بعض أشباه النقّاد مبدعا عظيما وفريد زمانه. ويمكن أن نعكس السؤال وأنا قد حدثت لي حادثة في هذا الصّدد إذ طلب منّي ناقد مشرقيّ مقابلا ماديّا لكتاب يعدّه عن تجربتي الشّعرية ونصوصي فرفضت فقام بحظري. إنّها مأساة حقيقيّة يتخبّط فيها الفنّ عموما وأعتقد أنّ النقّاد الحقيقيين لا ينجرفون وراء تيّار سلطة المال مهما كانت المغريات.

*** يشهد الواقع الثقافي التونسي عديد الصّراعات التي لا علاقة لها بسؤال الكتابة وغياب النّقد الموضوعي وبروز ثقافة التّهميش والإقصاء خاصّة للجيل الحديث. كيف تقيمين المشهد الإبداعي والثقافي الوطني عموما؟**

- الواقع الثقافي في تونس ليس استثناءً مقارنة بما هو عليه الوضع في البلدان العربية. هو واقع له إيجابياته وسلبياته. صحيح أنّه لا وجود لفسيفساء ثقافية متنوعة وإنّما هنالك بعض المهرجانات العريقة التي يشرف عليها أناس جدّيون لهم تاريخهم وحضورهم. وهنالك مهرجانات حديثة النشأة يصرّ أصحابها على الإضافة الحقيقية للمشهد الثقافي ولو بعد سنوات. المهمّ أنّ هنالك حركية في الواجهة ونشاطا ممتدّا وكثيفا. أمّا عن إقصاء الجيل الحديث ومسألة التهميش أعتقد أنّ اللوبيات المقيتة والإخوانيات وعلاقات المصالح المتبادلة تتحكم في الكثير ممن يسيّرون بعض المهرجانات وكأنّ غايتهم من إحداث الملتقيات غاية نفعية وليست ثقافية ابداعية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أمام كثرة الأصوات الشعرية وبروز عديد الشعراء الشبّان فإنّني أرى أن يسعى الشاعر إلى التعريف بنفسه في مرحلة أولى وأن يقدّم نفسه بالشكل الذي يرتضيه من خلال الحضور في المهرجانات والأمسيات أو من خلال إبراز إبداعه على صفحات التواصل الاجتماعي فالأمور اليوم ميسّرة لهذا الجيل للبروز والتألق على عكس جيلنا جيل التسعينات الذي كان مطالبا بجهد إضافي لإعلان ولادته وإظهار صوته.

*** أنت عضو في اتحاد الكتاب التونسيين وهو على أبواب عقد مؤتمره. ماذا قدم الاتحاد لأعضائه أولا وللمشهد الثقافي التونسي طيلة السنوات الأخيرة؟**

- اتحاد الكتّاب منظمة عتيدة ننتظر منها الكثير ولعلّي لا أبالغ إن قلت لك إنّني اكتشفت دور اتحاد الكتاب من خلال «نادي الشعر» الذي يشرف عليه الشاعر عبد العزيز الحاجي والذي يستضيف في كلّ مرّة أحد الأدباء ويعرّف به وبإنتاجه الجديد وهذه بادرة طيّبة ومن خلال الالتزام بإرسال مجلّة المسار إلى بيتي وعموما أعتقد أنّ من مهامّ اتحاد الكتاب أيضا الإحاطة بمنظوريهم والذين يمرّون بظروف صعبة إضافة إلى التّعريف بالأدباء التونسيين في الداخل والخارج وتيسير سبل نشر الكتب الجديدة وطباعتها وتركيز فروع جديدة له ففي مدينة باجة مثلا، ليس عندنا فرع لاتحاد الكتاب الذي إن وجد سيحقّق إضافة مهمّة للمنطقة.

*** ختاما كلمة حرة؟**

- شكرا لك على هذه المساحة التي تستضيف فيها في كلّ مرة مبدعا وتصوّب نحوه صواريخ أرض-جوّ بأسئلتك النارية التي هي حافز على تعرية المستور وشكرا لجريدة الشعب التي هي الأقرب إلينا.

«آخر مرة» مسرحية لـ «وفاء الطبوبي»

*** حسني عبدالرحيم**

هذا العمل المسرحي والفائز بجائزة التانيت الذهبي لأيام قرطاج المسرحية ربما يكون العمل الأكثر مشاهدة للموسم المسرحي الحالي، فبعد عرضه الإفتتاحي بالريو ثم عرضه أثناء المهرجان ثم أعيد عرضه لليلتين على مسرح الريو أول العام الجديد وفي العروض كلها يكون كامل العدد وسط جمهور متميز بوعي مسرحي خاص.

لماذا؟ لأنه يتعرض للسؤال الأنتولوجي الدائم والبسيط للغاية :لماذا هناك مشكلة بين الرجل والمرأة؟ هل هذا من طبيعة الأشياء ؟وهل الأمر كان هكذا دائماً؟ هل هناك مشكلة فعلية أم مجرد حملات أيدلوجية ؟ ولماذ هو متفجر اليوم؟

لو سألنا جداتنا مثلآ عن التناقض بينهن وبين أزواجهن والذين هم بطبيعةالحال جدودنا سقطن الجدات على ظهورهن من الضحك ولإعتبرن هذا من عجائب الدهر وفذلكات الزمان. كلنا يعلم عن وأد البنات في العصر الجاهلي الذي كان عادة مشروعة وكذلك تفضيل خلفة الذكور على الإناث حتى وقت قريب، وهذا كله كانت له له أسباب تُعتبرمعقولة في ذلك الوقت وجاءت الشرائع والأديان لتستنكرها وتحرمها ثم جاء الوعى الحديث ليعتبرها جرائم في حق البنات، كلنا تربينا في أسر تتشكل من بنات وأولاد ومن أبوين هما ذكر وأنثى دون أن نلاحظ تناقضا جوهريا بينهما أو صراعات هوية ووجودية شعارها « ياقاتل يامقتول»! فما الذي تغير؟

ما الحكاية إذا ؟وكيف بدأت هذه التراجيديا ؟ربما فقط في القرنين الأخيرين فالسيطرة الذكورية لم تكن أبدا محل نقاش أو إعتراض في مراحل تاريخية سابقة لعصرنا.

الذي تغير هو طبيعة العمل وتقسيمه ...فالعمل اليدوي لم يعد مصدرا للقيمة وثروة الأمم بل العمل الذهني ولم تعد القوة العضلية حاسمة سواء فى الإنتاج أو الحروب وأعيد تقسيم العمل وهو يتحول بسرعة رهيبة كذلك لم يعد إعادة إنتاج النوع البشري متروكة للتجاذبات الجنسية فكل شئ صار مبرمجا...حتى نوع المولود صار ممكنا تحديده! كل هذا جعل مكان النساء في البناء الإجتماعي مختلفآ جذريآ عن الماضي !وطُرحت القواعد الموروثة من الماضي السحيق للنقد والتغيير للموائمة.

فى عملها البديع «آخر مرة»والذي يعني «لاعودة للماضي» تعرض المخرجة «وفاء الطبوبي»ثلاث مواقف لهذا التغير في العلاقة بين الرجل والمرأة :المرأة كعاملة (سكرتيرة) بينما هي متحصلة على درجات علمية أعلى من مديرها، وتعاني من ركوب الحافلات والنقل الجماعي ورعاية صغير لتوصله لمدرسته قبل أن تصل لعملها متأخرة عن الموعد لتجد مديرها يزجرها وفي نفس الوقت يهددها بألفصل إن لم تعمل على إرضاء رغباته الجنسية خلال وبعد أوقات العمل وهى التى تحافظ له على أسراره بعيدا عن تلصصات زوجته وتحضر له قهوته وأوراقه ولكن هذا لايكفي ولا يشفع لها .

الموقف الثاني :المرآة مهجورة لترعى وحيدها وتضع فيه كل طاقتها وتبذل حياتها لتربيته وعندما يصير رحلا يبحث لنفسه عن زوجة وأصحاب وسهرات ليتركها وحيدة في عجزها وهو يقاوم سيطرتها عليه وهي تتمسك بإخضاعه لكى تستعيد مابذلته من جهد..كلاهما ضحية ونتاج لحالة إجتماعية حولتهما لخصوم وهما مشتتين بين الحب والكراهية حتى التفكير في القتل للتخلص من النزاعات المستدامة بينها !قتل الأب موضوع تراجيدي قديم والجديد هو قتل الأم المسيطرة.

الموقف الثالث:هو المرأة العاملة المؤهلة كزوجة تحوذ على إستقلال مالي ومفاتيح الدار وتذهب لمكتبها في سيارتها الخاصة وتعود لتجد مكانا خاصا لها في «الباركنق» وزوجها ينتظرها ليطلب منها إعداد العشاء.. ولم تعد حياتهما تخرج عن هذا الإطار الممل ويتذكران رومانسية ماقبل الزواج بحسرة.. لقد حصلت المرأة على مكتسبات و أشياء لتفقد أشياء ربما أهم ..تضع العشاء ليلتهمه زوجها الحالي وحبيبها السابق بنهم ليموت في سوء تفاهم وتأكل هى أيضآ لتنتهي المأساة الزوجية التي لم يعد الزوجان يحتملنها .

ثلاث مواقف لوضع المرأة في العصر الحديث يموت خلالها القديم والحميم والمتعارف عليه ببطئ،و يولد المستجد والمستغرب بصعوبة وبتناقضات جديدة مؤلمة وممزقة .. تناقضات ليست ناتجة عن مسائل أخلاقية ومعيارية بل عن تحول أصلي في انماط الحياة والوجود والتعبير الوجداني والعاطفي عنها. كل ماهو ثابت تذروه الرياح.

مسرحية بسيطة وواقعية ولم تتخللها أى أحداث جسام ولا سينوغرافيا ولا ديكور معقدين فقط طاولة ومقعدين وتحريك ذكي للضوء!

فقط بممثلين قاما بدورهما بصدق عاطفي وتحرك واع واداء منسجم على الرُكح،ممثلان مدهشان شكرآ لكل منهما معا ولكل منهما على حده: «مريم بن حميدة» و» أسامة كشكار»، اللذان ربما صارا الحدث الجديد في المسرح في تونس.

من قبل ومن بعد)مبروك وشكرًا ل«وفاء الطبوبي» التى كتبت النص وأخرجته كفنانة وإمرأة دون حذلقات أيدلوجية أو فنية!كما لو الامر ببساطة ..تحكي الوضع.. هاكهو!

تكريم لطفي بوشناق وعبد الله المناعي في مهرجان ايلاف الدولي

ناجي الخشناوي

ستقام الدورة الثامنة لمهرجان ايلاف الدولي الثقافات على مدة ثلاثة ايام 14/15/16/ جانفي 2022، وقد اختار المشرفون على هذا المهرجان تسمية هذه الدورة، دورة الجمال والابداع.

الدورة الثامنة لمهرجان ايلاف الدولي للثقافات تشرف عليه جمعية روافد للفنون والثقافات برئاسة الشاعر خالد الكبير، بدعم من مندوبيتي الثقافة والسياحة بالمنستير، وبشراكة مع اطراف ثقافية فاعلة وطنية وعربية على غرار مؤسسة الكرمة للتنمية الثقافية والاجتماعية المصرية، وبدعم من مجلس رجال الأعمال الليبيين التونسيين.

هذه الدورة الثامنة، التي يتزامن موعد افتتاحها مع الإحتفال بعيد الثورة التونسية، ستشهد اطلاق مسابقات في الموسيقى تحت اشراف الفنان سفيان سفطة ومسابقات في الادب وبعث ورشات فنية في الرسم موجهة للشباب خاصة.

ويتراوح برنامج الدورة بين الندوات العلمية والمحاضرات خاصة في مجال السياحة الثقافية وبين الوصلات الموسيقية التي تشارك فيها فرق تونسية وليبية وكذلك المعارض والامسيات الشعرية وتقديم للاصدرات الجديدة،

كما سيكون هناك عرض ازياء ضخم يجمع بين الاصالة والمعاصرة لمجموعة من مصممات الازياء.

كما ستشهد هذه الدورة تتويج ملكة جمال ايلاف من خلال مسابقة عربية تشرف عليها ملكة جمال العالم العربي احلام غانم، وكانت المسابقة قد انطلقت منذ أشهر ليكون التتويج في سهرة الاختتام 15 جانفي في إطار فعاليات مهرجان ايلاف.

كما سيكرم المهرجان عديد الشخصيات الفنية والتي كان لها حضور سابق في المهرجان حيث سيتم تكريم الفنان التونسي لطفي بوشناق وتكريم الفنان الجزائري عبد الله المناعي.

بالشراكة بين مندوبية الثقافة بالمهدية والمكتبة الجهوية

قرية زالبة تشهد تظاهرة شاملة و تحتذى بعنوان «تبعنيي نبنيو حلمة جديدة»

شمس الدين العوني

بالشراكة مع المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بالمهدية والمكتبة الجهوية بالمهدية نظمت المكتبة المتنقلة 2 بالمهدية وبالتعاون مع بلدية زالبة ودار الشباب المتنقلة 3 بالمهدية تظاهرة «تبعنيي نبنيو حلمة جديدة « ..

الحلمة 1 (قرية الكتاب بزالبة) و ذلك وفق مشروع نوعي أو «حلمة بغزو « كل المناطق النائية والريفية كتبا ولأول مرت ينجز في تونس حيث تم تركيز نواة مكتبة بأغلب المرافق العمومية والخاصة بالقرية من مقر بلدية والمستوصف الصحي كذلك مركز البريد وأغلب المؤسسات التربوية بالجهة من مدارس ومدارس إعدادية والمقاهي المتواجدة بالقرية .

وتم في نفس السياق تدشين المقهى الثقافي لصاحبه الرجل المثقف و المشجع للثقافة عبد العزيز جيلاني من خلال اقامة أمسية شعرية .

وتجدر الإشارة بأن القرية يقصدها أكثر من 12 ألف ساكن وتبعد عن مقر الولاية أكثر من 60 كم وتفتقر إلى أبسط المرافق التثقيفية من مكتبة ودار ثقافة علاوة على قساوة ورداءة الطريق المؤدي إلى القرية مما يجعلها في شبه عزلة بالرغم من إتقاد أطفالها وشبابها نشاطا وشغفا بالشأن الثقافي. فكانت المبادرة بالمشروع «تبعني نبنيو حلمة جديدة « (زالبة قرية الكتاب) إيمانا منا بأن العمل الثقافي هو عمل إنساني بإمتياز وأن المطالعة وتقريب الكتاب هو حق دستوري خاصة للأهالي في المناطق الريفية المعزولة داخل تراب تونس و من برنامج التظاهرة يوم تحسيس في القرية حول أهمية المطالعة و ومضات إشهارية بطريقة فنية يؤثثها أطفال الجهة و كرنفال دمى عملاقة مصاحبة بفرقة نحاسية تجوب القرية ايذانا بانطلاق التظاهرة و تركيز نواة مكتبة في أغلب المؤسسات التربوية والمرافق العمومية بالقرية و إحداث و تثبيت أسماء الانهج لتكون أسماء أعلام تونسيين في مجال الأدب والفكر مع تعريف مبسط في نفس اللافتة بأهمية أعمالهم الأدبية والفكرية و احداث مجسم عملاق في شكر كتاب مع بعض الأقوال المأثورة حول أهمية الكتاب والمطالعة ليختتم اليوم الأول بعرض تنشيطي للأطفال...و انتظم معرض للكتب و أنشطة متعددة و ورشات حول الترغيب في المطالعة في خيام ركزت للغرض وسط القرية و عرض حكواتي للحكواتية نسمة بن رمضان مع تدشين المقهى الثقافي باقامة أمسية شعرية بنفس الفضاء أدارها أمين المكتبة المتنقلة(2) الأستاذ عماد بن مصباح حيث ثمن المبادرة مرحبا الضيوف و الجمهور و تعاون الجميع و منهم صاحب المقهى الثقافي..و شارك في هذه الأمسية كل من «الشاعر خالد الرداوي» و « الشاعر السيد بوفايد « والشاعر « عادل نصير « و « نجيب بوزيان « ليحلق الخيال مع القصائد الجميلة التي ألقاها الشعراء في تناغم مع الجمهور حيث الكلمات العالية بين الذات و الحلم و الجمال و الشجن الدفين.. و اختتم النشاط بتوزيع شهائد على المشاركين.

الترجي يتعاقد مع المغربي بوغرين

أكّد الترجي الرياضي أنّه أنهى كل الإجراءات القانونية للتعاقد مع اللاعب المغربي صابر بوغرين، الذي وقع على عقدا يمتد لـ 3 سنوات ونصف. وتجدر الإشارة إلى أن صابر بوغرين (25 عاما) والذي يلعب كمتوسط ميدان هجومي، من أصول مغربية ولديه الجنسية البلجيكية أيضا. وكان صابر ينشط في الدوري الأذربيجاني حيث التحق بنادي نافيتشي باكو في 2020 ولعب معه 33 مباراة سجل خلالها 3 أهداف، كما سبق له اللعب في بلجيكا وفرنسا. كما عزز بوغرين صفوف المنتخب البلجيكي لأقل من 19 عاما في 2014، وخاض معه مقابلتين فقط قبل أن يختار في 2016 اللعب لفائدة منتخب المغرب الأول، وقد عزز صفوف منتخب أسود الأطلس الأولمبي.

محمد/ع

الافريقي ينتدب الجزائري رضوان زردوم

أعلن النادي الإفريقي تعاقده رسميا مع المهاجم الجزائري رضوان زردوم. وهذا التعاقد حتى عام 2024. وتجدر الإشارة إلى أن رضوان زردوم (23 عاما) كان ينشط في البطولة التونسية من بوابة النجم الساحلي الذي التحق به في جانفي 2020، ووقع على عقد 3 سنوات ونصف قادما من فريق نصر حسين داي الجزائري، لكن تجربته مع فريق جوهرة الساحل توقفت في أكتوبر الماضي، حيث تم فسخ العقد بينهما بالتراضي. وكان اللاعب قد عبر عن رغبته في مغادرة النجم الساحلي لعدم حصوله على مستحقاته لعدة أشهر، بينما تم فكّ العقد بعد موافقة النجم وتنازل اللاعب عن مستحقاته.

ويعد رضوان زردوم أول انتداب للإفريقي في الميركاتو الشتوي الحالي. ويشارك رضوان زردوم حاليا في التربص التحضيري الذي يجريه فريق باب الجديد في مدينة جربة استعداد لموعد استئناف نشاط البطولة.

حسني القاسمي

الدخيلي يمضي للعين السعودي

أمضى الحارس عاطف الدخيلي رسميا عقد انتقاله إلى نادي العين السعودي الذي يشرف على تدريبه محمد المكشر وهو الناشط في الدرجة الأولى (الرابطة 2). وكان الدخيلي مطلوبا من عديد الفرق في الرابطة الأولى لكنه خيّر الانضمام إلى العين السعودي ليخوض تجربة جديدة في مسيرته.

الترجي الجرجيسي يتعاقد مع كونغولي

عرف الفريق الاول للترجي الجرجسي تعزيزات بعناصر واعدة من فريق النخبة ستوفر بدائل فنية وتكتيكية للمدرب منير راشد.وكان راشد اعرب في مناسبة سابقة عن ثقته في قدرة الفريق على رفع التحدي في مرحلة الاياب من المرحلة الاولى لبطولة الرابطة المحترفة الاولى.

ويرجح عدد من متابعي الترجي الجرجيسي ان يظهر الشاب حازم الحاجي بشكل متميز في مرحلة اياب البطولة اذا توفرت له فرصة الظهور ضمن التشكيلة رغم المنافسة المنتظرة في الخط الامامي . وهي منافسة ستعود بالنفع على الفريق وقد تمت دعوة لاعب صنف النخبة مازن الحاجي (مواليد 2003) للإلتحاق بفريق أكابر الترجي الرياضي الجرجيسي في نوفمبر الماضي بعد المردود الذي ما فتىء يقدمه مع فريقه وانتظام مسيرته مع النادي في السنوات الماضية .

ومن جهة اخرى تعاقد الترجي الجرجيسي مع الكونغولي باكولو باتومبيا لاعب «بريميرو دي اغوستو» سابقا ويعول عليه الفريق ليكون احدى الورقات الرابحة في الخط الامامي

كما تم الاتفاق رسميا مع يوسف الخميري ليعزز الفريق لمدة عامين.

المدرب بلقاسم عمّار يجري عملية جراحية

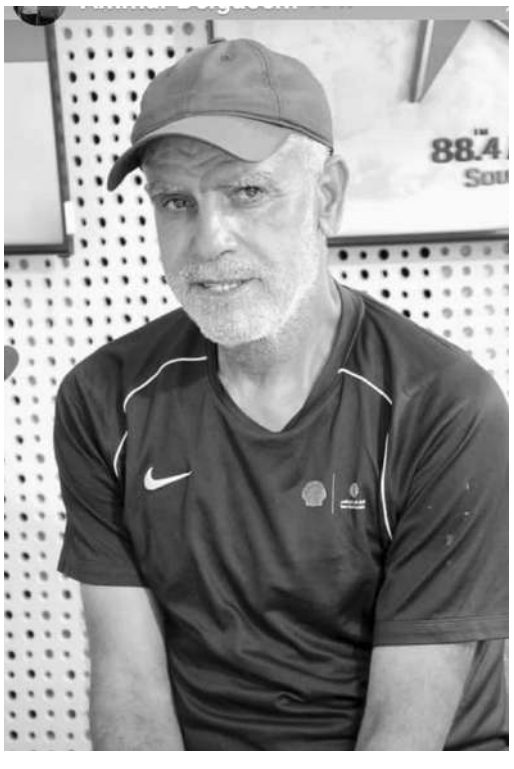

بلقاسم عمّار ...هذا المدرّب اختصاصه شبّان...درّب كلّ شبّان فرق الساحل ...النّجم ...أمل حمّام سوسة ...و غيرهما و كلّ أكاديميّات كرة القدم في جهة سوسة ...حيثما تجد الأطفال تجده...مسكون و مجنون و مبلي و مهبول و مغروم و عاشق بتدريب الشبّان ...ذاك اختصاصه ...ذاك عالمه...ذاك مجال اختصاصه...ذاك ابداعه...ذاك تسلطنه...سي بلقاسم عمّار خضع مؤخّرا إلى تدخّل جراحي نتمنّى له الشّفاء و نرجو من اللّه أن يعيده سليما معافى و يعود إلى أطفاله يصقل مواهبهم و يفتح أماهم أبواب الأمل للذّهاب بعيدا بأحلامهم في عالم كرة القدم...ان شاء الله لاباس سي بلقاسم.

رياض جغام

رسالة الدّولة إلى وديع الجريء...

عقاب على الحساب في انتظار انهاء بقية الكتاب

الصّورة استفزّتني كثيرا... السيّدة بودن رئيسة الحكومة تستقبل وفد المنتخب الوطني بحضور السيّد كمال قدّيش وزير الشباب و الرياضة و لكن في غياب عناصر المكتب الجامعي و خاصّة غياب وديع الجريء رئيس الجامعة... الإرساليّات شديدة الوضوح ...من لا يعترف بالدّولة ...الدّولة لا تعترف به... الأمر يزداد تعقيدا...و نعيش في تونس أزمة تواصل غير مسبوقة...كنّا نختلف و لكنّنا لا نلغي بعضنا و نترك شعرة سيّدنا « عليّ « بيننا...كنّا نتناقض و لكن لا نغلق الأبواب في وجوه بعضنا و نترك « فجوة « ليكون للصّلح مكان...وديع الجريء لم يأخذ بخاطر أحد في قضيّة الشابّة...لم يعر اهتماما لأحد ...لا رئيس دولة...لا رئيس حكومة...لا رئيس مجلس نوّاب ...لم يأخذ بخاطر الرّجال...لعب فيها بكلّ أسف عنتر بن شدّاد و عندما قلبت عليه الفيفا الطّاولة بحث عن المخارج المشرّفة و وجدها...و لم يفعلها من أجل الرّجال...أبكى جهة بأكملها بكبارها و صغارها...صحيح رئيس الشابّة المكّشر استقوى بأمواله و تمرمدت جمعيّة و أبناءها و تمرمدت كرة البلاد و سمعتها و اسمها من أجل أغراض شخصيّة ...و ها هو وديع الجريء يدفع الفاتورة أو بعضها...و لعلّ هذا عقاب على الحساب...و الفاتورة الحقيقيّة في النّهاية تدفعها بلادنا التي لا تحتمل كلّ هذا الحقد و القطع و الكراهيّة ...

رياض جغام

ماذا بين الدريدي و الجزيري ؟

انتقلت عدوى تصفية الحسابات وخدمة الأجندات من البلاتوات السياسية إلى البرامج الرياضية حيث تابع المشاهد التونسي الشغوف بالبوز والإثارة معركة حامية الوطيس دارت عن بعد بين اللاعب الدولي السابق زياد الجزيري والمدرب لسعد الدريدي، واشهر الجزيري سيوفه عندما انتقد بشدة الدريدي لما كان يشرف على النجم قبل أن يردّ الأخير الفعل في الوقت المناسب مصوّبا سهامه نحو غريمه. ولا يمكن حصر الظاهرة في هذا الثنائي بل أن بعض البرامج أصبحت سوق ودلال للرفع من أسهم البعض والحطّ من البعض الآخر، كما أنها أصبحت فرصة للدكاترة والمحامين للإدلاء بدلوهم في التكتيك في الوقت الذي يلازم فيه الفنيون بيوتهم.

الجزيري يواصل حملته على الدريدي

كلّ المدرّبين في العالم يتعرّضون للنّقد و اختياراتهم تناقش لأنّهم لا يملكون الحقائق المطلقة و العلوم الخارقة...فقط في تونس عندما توجّه نقدك لمدرّب أو لاعب أو مسؤول فإنّك مرتزق و حاقد و مأجور و كوّال سباطة ...

و تسمع ما تكره و يتّهمونك بما ليس فيك ...المدرّب المنذر الكبيّر نقدوه...تحاملوا عليه...تطاولوا عليه فأين المشكل؟...المفروض أنّ ينتبه لعمله فقط و اليوم هنا و غدا هناك و لا يسقط في فخّ الرّداءة و الإبتذال ويسمح لنفسه بأن يهدّد صحفي الإذاعة الوطنيّة و يقول له « نطيّح لك قدرك « ما هذا ؟...المدرّب لسعد الدّريدي يطلع علينا بوجه الباندي و الخليقة ...أنا ولد حومة عربي ...و يشنّ هجومه على الجزيري ...و كلام خرّ طرّ...و الجزيري يصبح راقد و يشمّ في الصّحن و شايخ في مخّو و من جماعة بن علي و مسؤول على انتداب دراقن و الستّة ضدّ الأهلي المصري و ما جابش الصّيد من وذنو في 2004 و كلام كالظّلام أطلقه لسعد الدّريدي في عمليّة تصفية حساب لا تليق بمدرّب يريد أن يصنع لنفسه اسما وتاريخا... ما هذا رداء ...قبح... تعاسة...عار...خنّار... النّجم خسر معك يا دريدي الكاف أمام زرافة السينغال فريق رياضة و شغل...و خسر كأس تونس أمام ترجّي جرجيس والنّجم يقاسي انتدابات جزائريّة بالجملة فيها جراية بن عيّادة مدافع بأكثر من 70 ألف دينارا...و النّجم معك بلا حلول في محور الدّفاع ... بلا هويّة ...بلا شخصيّة...بلا طابع...بلا روح...يعني المدرّب لسعد الدّريدي لا يعنيه من الكرة و من مستقبله كمدرّب و من طموحاته و أحلامه الرياضيّة إلاّ أن يظهر في برنامج تلفزي لتصفية حسابات شخصيّة مع معلّق رياضي اسمه زياد الجزيري... يعني المدرّب لسعد الدّريدي يترك مناقشة العروض الهامّة لتدريب أعتى الفرق عربيّا وافريقيا ويتفرّغ لتصفية حسابات شخصيّة مع زياد الجزيري و يذكّره بأنّه ليس مدرّبا فقط و لكنّه باندي ولد حومة عربي؟... مسكينة هالبلاد قدّاش تقاسي؟

رياض جغام

إصابة ثنائي حمام الأنف بكورونا وانتداب الربيع

أكّد نادي حمام الأنف عن إصابة اثنين من لاعبيه بفيروس كورونا. «وهما ساسي الوسلاتي وأحمد بن طيبة حيث جاءت نتيجة التحاليل التي خضعا لها إيجابية».

وسيدخل الثنائي في الحجر الصحي الذاتي إلى حين شفائهما من الفيروس ..من جهة أخرى، يختبر مدرب نادي حمام الأنف الحبيب الماجري هذه الأيام عددا من اللاعبين الأفارقة قبل أن يعطي كلمته الأخيرة بشأن التعاقد مع بعضهم من عدمه.

وكان نادي حمام الأنف انتدب منذ أيام اللاعب السابق للترجي الرياضي حسين الربيع الذي وقع على عقد مدته 6 أشهر، في انتقال حر، بعد انتهاء عقده مع فريق باب سويقة في سبتمبر الماضي.

حسني

بعد إنهزامه في مباراته الافتتاحية أمام مالي في كان الكامرون (1 ـ 0)

* محمد عزيز /ج

بداية أقل من العادية والأمل في البقية

لم تكن بداية المنتخب التونسي مع أولى مواجهات كان الكامرون أمام منتخب مالي ايجابية اذ اكتفى بتقديم وجه دون المستوى المأمول مع انقياده لهزيمة (1 ـ 0) في مباراته التي انهاها الحكم الزمبي سيكازوي قبل نهايتها بدقيقة رغم انه لم يعلن عن الوقت الضائع .

ما يمكن ملاحظته من خلال الرسمي التكتيكي او على مستوى الاختيارات الفنية انّ لم نقل انّ الاختيارات كان فيها ما يشبه عدم المجازفة والدليل ان عناصر المنتخب التونسي لم تخلق ولا فرصة سانحة للتسجيل على امتداد 45د الاولى للمباراة التي برز فيها الحارس البشير بن سعيد الذي اعطى ثقة لزملائه خاصة عناصر خط الدفاع فيما لم يكن المدافع الايمن حمزة المثلوثي في يومه بعد ارتكابه للعديد من المخالفات على مهاجمي منتخب مالي الذين تميزوا بسرعة التحرك على الميدان مع حسن التصرف في الكرة في الوضعيات الهجومية .

*** هل شاهد الكبير منتخب مالي؟**

هذا السؤال تبادر للاذهان خاصة وانّ منتخب مالي كان سبق له ان لعب مباراة ودية في تونس في اطار الوديات ولئن فزنا عليه يومها بهدف لصفر فانه من خلال تعامل الناخب الوطني منذر الكبيّر مع مباراة مالي الرسمية تبين وكأنه لم يلاق هذا الفريق الذي فاجأ عناصر منتخب تونس واستحوذ بالطول والعرض على مجريات المرحلة الاولى التي لم يرتق فيها عطاء اللاعبين الى مستوى تجاوز مفاجآت المقابلة الاولى.

*** لماذا تعويض المجبري؟**

سارع الناخب الوطني المنذر الكبيّر بتغيير المجبري مقابل دخول الخاوي مكانه ولا ندري ما الذي حصل وما موجب هذا التغيير؟! خاصة وانّ الخزري كان يلعب في خطة مهاجم صريح، الغريب انّ منتخبنا قبل اللعب والنتيجة تسجيل الماليين لهدف السبق في د52. فيما لم يتمكن منتخبنا من الوصول الى حارس الماليين إلا في د55 من خلال رأسية إلياس السخيري.

حمزة المثلوثي لم يكن في فورمة

*** إعتماد الكرات العالية**

على أهمية الوقت في المقابلات خاصة الهامة منها فانّ عناصر منتخب تونس اعتمدوا على الكرات العالية امام منافس قوي يلعب بروح الجماعة ويتميز بلعبه المباشر وكذلك بالاعتماد على رباعي في وسط الميدان مع الضغط على حامل الكرة وهو ما جعل عناصرنا الوطنية ترتكب الكثير من الاخطاء وتفرط في الكرات بسهولة اذ بعد د70 كان المنتخب التونسي نائما على الميدان مع غياب ردة الفعل للعودة في المباراة يمكن القول اننا مررنا بجانب الحدث في كان الكامرون بما ان البداية كانت سلبية على طول زيادة على اعتماد الكرات العالية التي تصدى لها الماليون بسهولة.

*** ركلة جزاء «بالفار»!**

في لحظات «التيه» تمكن المنتخب من الحصول على ركلة جزاء بعد عودة الحكم الزمبي «سيكا زوي» إلى تقنية الفار الذي ثبت معها حصول الخطأ وهو ما دفع الحكم سيكا إلى اعلان ركلة جزاء تكفل الخزري بتنفيذها إلاّ انه فشل في تحويلها إلى هدف وهو مازاد في احباط العزائم د78.

*** الكبيّر يتراجع ويقحم الجزيري**

اختار الكبيّر تغيير المدافع بلال العيفة مع خروج السليتي واقحام توزغار ضمن خطة جديدة لانقاذ ما يجب انقاذه وبالتالي العمل على تعديل النتيجة حفظا لماء الوجه لكن هدف الاسبقية انتهت عليه المباراة التي اعلن نهايتها الحكم الزمبي في د89 رغم ان الوقت لم ينته كما لم يضف الوقت الاضافي هنا علينا الاشارة الى كون الحكم الزمبي اقصى لاعبا ماليا من المباراة التي خيّب فيها المنتخب الآمال وسجل هزيمة مفاجئة ليظل أمل الترشح قائما رغم اختيارات الكبيّر المثيرة للتساؤلات.

*** الخزري لم يكن في يومه**

كان لا بدّ من التأكيد انّ وهبي الخزري لم يكن في يومه شأنه شأن علي معلول الذي كان عبئا على المنتخب في مباراة مالي التي لابدّ من نسيانها وكفى.

*** عودة بعد الذهاب إلى حجرات الملابس**

تعودنا في القارة الافريقية على حصول المفاجآت وهذه المرة حصلت مفاجأة من نوعية خاصة جدا في كان الكامرون إذ بعد اعلان الحكم الزمبي سيكا زوي عن نهاية المباراة قبل وقتها تد خلت بعض الاطراف لإعلام الحكم بخطئه وبعد وقت تمّ استئناف المباراة لكن هذه المرة بإدارة الحكم الرابع الاّ انّ ذلك لم يغير شيئا في نتيجة المباراة التي كسبها منتخب مالي لانه في جملة واحدة كان افضل من المنتخب التونسي وبالتالي استحق فوزه في الجولة الأولى وهي جولة مهمة للمعنويات خاصة.

وفد المنتخب التونسي يقدم اعتراضا للاتحاد الافريقي

قدم المنتخب التونسي اعتراضا للاتحاد الأفريقي لكرة القدم، مطالبا بإعادة مباراته مع مالي، والتي انتهت قبل وقتها القانوني بدقيقة واحدة، وذلك على أثر رفضه العودة للملعب بعد مطالبته من ممثل الكاف، رغم اعتبار الحكم الرابع الفريق خاسرا بالانسحاب إثر رفضه العودة للملعب.

وجاء اعتراض المنتخب التونسي باعتبار أن هناك ثغرة في قرار مندوبي الكاف بطلب منتخب تونس بالعودة، ويتعلق بالمادة السابعة من قانون كرة القدم والذي ينص على ما يلي: «اذا تم ايقاف المباراة قبل انتهاء التوقيت الرسمي يتم إعادتها».

وكان هيلدر مارتينز دي كارفاليو الحكم الرابع لمواجهة تونس ومالي، التي انتهت قبل وقتها الأصلي بدقيقة واحدة، قد أعلن عن فوز مالي بالانسحاب، بعد رفض المنتخب التونسي العودة للملعب، مطالبا بإعادة المباراة بسبب نهايتها في غير وقتها القانوني.

وفيما يلي متابعة مباشرة لتطورات الوضع بعد خروج طاقم الحكام والفريقين من الملعب:

- أنهى الحكم الزامبي جاني سيكازوي مباراة تونس ومالي، قبل النهاية الطبيعية لوقتها الأصلي مرتين: الأولى في الدقيقة 85، وبعد اعتراض المنتخب التونسي وتنبيهه من قبل المساعدين، عاد واستأنف المباراة.

وفي الدقيقة 89 عاد الحكم سيكازوي لإنهاء المباراة من جديد بشكل مفاجئ وقبل أن يعلن الحكم المساعد عن الوقت بدل الضائع، الذي لا يقل عن 6 دقائق قياسا بأحداث الشوط الثاني.

- رغم اعتراض المنتخب التونسي على إنهاء المباراة قبل وقتها القانوني، أصر الحكم سيكازوي على قراره، ولم يتدخل مساعدوه أو الفار في تغيير قراره، وخرج الحكام والفريقين من الملعب، وأعلن بذلك فوز مالي على تونس 0-1.

- بعد عدة دقائق، عاد هيلدر مارتينز دي كارفاليو الحكم الرابع لمباراة تونس ومالي، مع المساعدين لاستئناف المباراة بدون الحكم الأول الزامبي جاني سيكازوي، الذي أنهى المباراة قبل وقتها الأصلي.

- مدرب المنتخب المالي رفض عودة لاعبيه للملعب، وذلك كونهم بدأوا باستخدام الثلج للاستشفاء.

- مندوب الكاف يقول في تصريحات إعلامية إن المطلوب عودة الفريقين للعب الدقيقة الأخيرة، ومعها دقيقتان من الوقت بدل الضائع.

- مدرب المنتخب التونسي رفض العودة وفق هذا العرض، لأن الوقت بدل الضائع لا يقل في أي حال من الأحوال عن 6 دقائق كون وجود ركلة جزاء وعودة للفار مرتين، وعدة تبديلات خلال الشوط الثاني.

- عاد المنتخب المالي للملعب، وفي الانتظار عودة المنتخب التونسي الذي يرفض العودة وفق شروط مراقب المباراة.

- المنتخب المالي اضطر للعودة، وذلك بعد تهديده بإمكانية إعادة المباراة في حال عدم عودته.

- المنتخب التونسي يصر على عدم العودة للملعب، وذلك لتشبث رئاسة الوفد بتطبيق التعليمات في حالة عدم قانونية المباراة بسبب عدم انتهاء الوقت الأصلي، وضرورة إعادة المباراة.

الحارس بشير بن سعيد كان في مستوى الثقة والخزري يهدر ركلة جزاء